حرية الصحفيين
FREEDOM OF JOURNALISTS

خلف الجدران

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي

التقرير السنوي الخامس

2016

جميع الحقوق محفوظة © مركز حماية وحرية الصحفيين

لا يجوز نشر أو نسخ أو إعادة نشر أو نقل هذه المطبوعة أو أي جزء منها بأي وسيلة كانت مطبوعة، أو ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، بدون موافقة مسبقة، وفي حال أخذ الموافقة يجب الإشارة للمصدر «مركز حماية وحرية الصحفيين»

الإشراف والمراجعة

نضال منصور

الرئيس التنفيذي/ مركز حماية وحرية الصحفيين

الباحث الرئيسي

محمد غنيم

مدير الأبحاث و الإعلام / مركز حماية وحرية الصحفيين

فريق الرصد والتوثيق

نايف منجد زياد الخطيب رشيد علي

التدقيق اللغوي

نظمي أبوبكر

تصميم الغلاف والإخراج الفني

كامل أبو يحيى

الإشراف الفني

هيثم أبوعطية

الفهرس العام

05 توطئة: خلف الجدران

06 مقدمة التقرير

07 1. الباب الأول: بانوراما حرية الإعلام في العالم العربي 2016

28 2. الباب الثاني: واقع الحريات الإعلامية في العالم العربي 2016

29. المملكة الأردنية الهاشمية

30. الإمارات العربية المتحدة

31. مملكة البحرين

32. الجمهورية التونسية

33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

34. جمهورية جيبوتي

35. جمهورية السودان

36. الجمهورية العربية السورية

38. المملكة العربية السعودية

39. جمهورية الصومال

40. جمهورية العراق

44. سلطنة عُمان

45. دولة فلسطين

49. دولة قطر

50. الجمهورية اللبنانية

51. دولة ليبيا

52. جمهورية مصر العربية

55. المملكة المغربية

56. الجمهورية الإسلامية الموريتانية

59. الجمهورية اليمنية

62 منهجية التقرير

توطئة

خلف الجدران

نضال منصور

مضت 5 سنوات على إصدارنا أول تقرير لرصد وتوثيق الانتهاكات التي تقع على الإعلاميين في العالم العربي.

أكثر ما يلفت الانتباه أن حالة التفاؤل بأن «نهار الحرية» قد أوشك على البزوغ قد تلاشت.

تتبدل الأحوال في العالم العربي، فمن صيحات نادت بالعدالة والحرية في أول الربيع العربي عام 2011، إلى أنظمة جديدة ارتدت زياً جديداً، وتغيرت بالأسماء ولم تغير بالممارسات، إلى بروز ظاهرة التنظيمات الإرهابية التي تسيطر وتستحكم وتستبيح.

تبدلت أشياء كثيرة خلال 5 سنوات، لكن القاسم المشترك الذي لم يتغير كثيراً أن الإعلاميين كانوا «الضحايا» حتى لو تغيرت الوجوه، أو المكان، أو الزمان.

في عام 2016 وثق التقرير 3681 انتهاكاً مسجلاً تراجعاً طفيفاً عن العدد الكلي للعام الذي سبقه 2015، حيث بلغت 4034 انتهاكاً وفق تقرير شبكة «سند».

أكثر ما يلفت الانتباه ويقلق هو تزايد عدد الصحفيين الذين تعرضوا لحجز الحرية، والاعتقال التعسفي، والحبس، إذ بلغ مجموع الذين تعرضوا لانتهاكات الحق في الحرية والأمان الشخصي 493 انتهاكاً، ليحتلوا الرقم الأول من مجموع الانتهاكات ويسبق المنع من التغطية، ويضاف لهذا الأمر المحاكمات غير العادلة التي تكررت وفق المؤشر 186 مرة.

ظل العالم العربي لسنوات عديدة يتصدر العالم بعدد القتلى الإعلاميين والمختطفين، وكانت بعض البلدان مثل العراق وسوريا تعد ولا زالت بأنها الأكثر خطورة لعمل الصحفيين، وفي هذا التقرير تتجلى معاناة الإعلاميين العرب الذين تعمد الكثير من الأنظمة والحكومات على كتم أصواتهم بزجهم بالسجون ليغيبوا خلف الجدران والقضبان، لا تصل صرخاتهم ولا معاناتهم، ويصبحون ضحايا غياب العدالة.

هذا التقرير في عامه الخامس مستمر رغم صعوبة الرصد والتوثيق، حيث تخفي السلطات الحقائق، ويتجنب الصحفيون المجاهرة بما تعرضوا له من انتهاكات، أو حين تتقلص الموارد المالية، أو تتوقف مما يصعب إدارة عمليات التوثيق الممنهجة والحقوقية.

ملخص القول؛ مهما حدث علينا كمؤسسات حقوقية مدافعة أن نعلي الصوت حتى يصل صوت الإعلاميين المظلومين والقابعين «خلف الجدران».

الرئيس التنفيذي

مركز حماية وحرية الصحفيين

مقدمة التقرير

تابعت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» مهمتها التي تولت القيام بها بناء على توصيات ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الأول، والذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في العاصمة الأردنية عمّان في ديسمبر 2011 بعد ولادة ما درج على تسميته بـ»الربيع العربي».

وقد اجتهدت الشبكة منذ انطلاقتها في رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في دول العالم العربي، وذلك دعماً ومساندة لجهود المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والإعلام أينما تواجدوا، سواء محلياً أو إقليمياً أو عالمياً.

الهدف الأساس الذي انطلقت به شبكة «سند» هو محاولة الحد من الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون ومؤسسات الإعلام في العالم العربي، وذلك من خلال مراقبة تلك الخروقات والانتهاكات، والإعلان عنها، والدفع تجاه عدم تكرارها، ولئن كانت المهمة صعبة للغاية إلا أنها ليست مستحيلة بالرغم من تنوع الجهات المنتهكة التي استجدت نتيجة الأحداث الأخيرة في المنطقة.

لقد وثقت «سند» حالة حرية الإعلام في العالم العربي على مدار أعوام خمسة مضت، أي خلال الفترة ما بين 2012 و2016، وهي بذلك تمكنت من الإيفاء بتعهداتها في توثيق حرية الإعلام فترة ما أطلق عليه «الربيع العربي»، حيث يجد المطلع قراءة في واقع ما آلت عليه حقوق الإنسان خاصة في الدول التي شهدت وتشهد نزاعات مسلحة.

وتصدر شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» تقريرها الخامس لحالة حرية الإعلام في العالم العربي عام 2016، مستمرة في تقديم نموذج تحليلي جديد مراعياً استخدام «الإنفوغراف» للتعبير عن أبرز نتائج ومؤشرات حرية الإعلام، وذلك في إطار استمرار «سند» في تطوير منهجيتها لرصد وتوثيق حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي.

وبمراجعة عناوين التقارير الأربع السابقة التي أصدرتها «سند» منذ النسخة الأولى عام 2012، يستخلص تقرير عام 2016 الآتي:

- مع انطلاق حركات الاحتجاج التي اجتاحت العالم العربي في العام 2010، وعرفت باسم «الربيع العربي»، حصل الصحفيون على مساحة أوسع من الحرية في إطار عملهم، إلا أنه بعد عامين (2012) بدأت مساحة الحرية تضيق على الصحفيين، وبعد صعود الإسلاميين في تونس ومن ثم مصر وتزايد حالة الاستقطاب السياسي، كان الصحفيون أولى الضحايا، وتزايدت الانتهاكات الواقعة عليهم من جهات مختلفة، وقد عنونت «سند» تقريرها الأول تحت اسم «حرية تحت الهراوات».

- وخلال العام 2013، بقيت «الهراوات» سيدة الموقف، واستمرت الاعتداءات على الصحفيين ويمكن القول بأنها توسعت وزادت، ووقع الصحفيون ضحايا أطراف الصراعات السياسية التي تنافست على السلطة، ولم تعد الحكومات وأجهزتها الأمنية فقط من يعتدي على الصحفيين وينتهك حقوقهم، بل شاركتها أطراف سياسية أخرى، وبدأ حتى مواطنون عاديون يعتدون على الإعلاميين لاختلاف وجهات النظر والآيديولوجيات تجاه بعض مؤسسات الإعلام الإقليمية والعالمية، وتزايدت حوادث قتل الصحفيين وتهديدهم بالقتل، ولم يعد الإعلاميون قادرين على مواجهة الاعتداءات عليهم، ويبدو أن جزءاً كبيراً منهم قرروا اللوذ بالصمت، حيث وصل الأمر إلى «الهاوية»، وهو العنوان الذي اختارته شبكة «سند» في تقريرها بنسخته الثانية.

- وحتى العام 2014؛ أطلقت شبكة «سند» تقريرها بنسخته الثالثة تحت عنوان «إعلام تحت النار»، حيث زادت الصراعات وبدأت الميليشيات المسلحة بالظهور خاصة في ليبيا، سوريا، العراق واليمن، ودخلت هذه الميليشيات في الصراع السياسي، والنزاع المسلح أصبح موجوداً على أرض الواقع، وبدأت مظاهر جديدة بالاعتداءات الجسيمة على الصحفيين الذين باتوا مهددين إلى درجة القتل وفقدان الحياة.

- وفي العام 2015؛ فقد 54 صحفياً حياتهم نتيجة النزاع المسلح، غالبيتهم قضوا بفعل التنظيمات المسلحة وعلى رأسها تنظيم «داعش» الإرهابي الذي عمد إلى اختطاف وقتل الصحفيين بطريقة وحشية، حتى أصبح الإعلام «على مذبح الإرهاب».

- تراجعت انتهاكات «تنظيم داعش» و»جماعة الحوثي» عام 2016، إلا أن الانتهاكات الناتجة عن الأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية والدوائر الحكومية في العالم العربي ارتفعت، مع الفارق من حيث جسامة الانتهاكات المقترفة من قبل

«داعش» و«الحوثي» مع استقرار انتهاكات التنظيمات المسلحة، وإن كانت اتجاهات جديدة ظهرت على مشهد الحريات الإعلامية من خلال استخدام المحاكم والموظفين الرسميين والتشديد على استخدام وسائل منع التغطية وحجب المعلومات ما يأخذنا إلى الدعوة إلى «نقطة نظام» للوقوف مجدداً على حالة الحريات الإعلامية بعد تراجع حركات الاحتجاج الشعبية وتعاظم الخوف من «الإرهاب» الذي أصبح عنواناً يهدد حرية الرأي والتعبير والإعلام ويفتح الباب واسعاً أمام التحريض وخطابات الكراهية.

وتوزع التقرير على بابين رئيسيين كالتالي:

- الباب الأول: بانوراما حرية الإعلام في العالم العربي 2016
- الباب الثاني: حالة الحريات الإعلامية في دول العالم العربي 2016

لقد وثق التقرير مقتل 47 صحفياً وإعلامياً خلال العام 2016، منهم 33 صحفياً غالبيتهم قضوا أثناء قيامهم بتغطية المواجهات المسلحة بين أقطاب النزاع المسلح في العراق وسوريا واليمن وليبيا، و14 صحفياً قتلوا عمداً من قبل تنظيم «داعش» وتنظيمات مسلحة أخرى، ومنهم صحافيان تعرضا للاغتيال في الصومال كما لقي صحفي صومالي حتفه أثناء قيامه بالتغطية الإعلامية.

وإلى جانب القتل العمد فقد نجا 5 صحفيين من محاولات اغتيال، بينما سجل التقرير اختطاف 82 صحفياً غالبيتهم في اليمن من قبل «جماعة الحوثي»، وقد تعرض 6 صحفيين آخرين لمحاولات اختطاف باءت بالفشل.

الباب الأول: بانوراما حرية الإعلام في العالم العربي 2016

مقدمة

استمرت شبكة «سند» وللعام الخامس على التوالي في مهمتها برصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي، وهي بذلك قد تمكنت من تتبع واقع الحريات الإعلامية في دول العالم العربي منذ العام 2012، وتمكنت من قراءة واقع الحريات خلال هذه الفترة التي تعبر عن مجريات وأحداث عاشها العرب منذ انطلاقة الحركات الاحتجاجية التي سادت العالم العربي وعرفت باسم «الربيع العربي».

لقد مرت الحريات الإعلامية في غالبية الدول العربية بظروف صعبة وشاقة خلال السنوات الخمسة الماضية، وبعد الأمل الذي اجتاح الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات العربية في أن تتسع مساحة حرية الرأي والتعبير والإعلام اختلفت الأوضاع وأصبحت حالات قتل الصحفيين واختطافهم وتعرضهم لإصابات خطيرة أمراً شبه يومي وغير مستغرب.

ومن الواضح أنه كلما ارتفعت حدة الصراعات والنزاعات المسلحة بين أطراف النزاع خاصة في كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن كلما ارتفع عدد الضحايا من الصحفيين الذين يقومون بواجبهم في تغطية الأحداث ميدانياً أثناء الاشتباكات المسلحة ما يجعلهم عرضة للموت في سبيل ذلك.

لم يجر بطريقة جادة -حسب ما راقبته شبكة «سند» في السنوات الماضية- ضمان سلامة الصحفيين وحمايتهم بشكل فعال في مناطق النزاع، بل يصعب الكشف عن الانتهاكات في تلك المناطق حتى الهادئة منها كما هو الحال في سوريا حيث يصعب رصد وتوثيق انتهاكات الأجهزة الأمنية النظامية تجاه الصحفيين وتغيب المعلومات عن أوضاعهم.

ولكن وباعتقاد «سند» أن الأجهزة الأمنية في غالبية دول العالم العربي لا تزال تقيد وتحجز حرية الصحفيين بل وتعتدي عليهم إن لزم الأمر وذلك بهدف إخفاء ما لا تريد الحكومات كشفه وتداوله، ولم يُعفَ نشطاء الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي من الانتهاكات جنباً إلى جانب الصحفيين، لكن «سند» معنية بما يلحق بالصحفيين من اعتداءات وانتهاكات على خلفية عملهم الإعلامي.

الحصيلة العامة لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي 2016

بلغ عدد الانتهاكات الواقعة على حرية وحقوق الإعلام والإعلاميين التي رصدها ووثقها برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي «عين»، والتابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»، 3681 انتهاكاً خلال العام 2016.

وقد وقعت هذه الانتهاكات في 1073 حالة اعتداء على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين، منها 824 حالة فردية ما تشكل نسبتها 76.8% من مجموع الحالات،

و249 حالة جماعية ما تشكل نسبتها 23.2% من مجموع الحالات، وذلك ضمن عمليات الرصد والتوثيق التي أجراها الراصدون والباحثون في برنامج «عين».

وبلغ عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات 1154 إعلامياً وإعلامية من مؤسسات إعلامية مختلفة، سواء من العاملين في الصحافة المطبوعة أو الإلكترونية أو من قنوات فضائية ومراسلين صحفيين، إضافة إلى المصورين الصحفيين والفنيين، وقد تعرضوا لما نسبته 84.2% من مجموع الانتهاكات.

وإلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للانتهاكات؛ فقد بلغ عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات 216 مؤسسة إعلامية وموقعاً إلكترونياً، وقد تعرضت لما نسبته 15.8% من مجموع الانتهاكات.

وتمكن الباحثون في برنامج «عين» من توثيق الانتهاكات في 20 دولة عربية وهي حسب الترتيب الأبجدي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، سوريا، السعودية، السودان، سلطنة عمان، الصومال، العراق، فلسطين، قطر، موريتانيا، مصر، المغرب، ليبيا، لبنان واليمن، علماً بأن الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في فلسطين قد توزعت على ثلاث جهات هي: اعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والانتهاكات الواقعة على الإعلاميين في الضفة الغربية، والانتهاكات الواقعة على حرية الإعلاميين وحقوقهم في قطاع غزة.

ولم يتمكن الباحثون من رصد وتوثيق الانتهاكات في كل من الكويت وجزر القمر لعدد من الأسباب أبرزها «ندرة المعلومات»، وغياب مؤسسات المجتمع المدني المستقلة المتخصصة في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير والإعلام. إضافة إلى أن وسائل الإعلام في جزر القمر تعتمد اللغة الفرنسية ما يزيد من صعوبة الحصول على معلومات بشأن الانتهاكات حال قامت وسائل إعلامها بنشرها.

عدد الانتهاكات والحالات والصحفيين والمؤسسات الإعلامية المرصودة والموثقة عام 2016

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
3681	1154	216	824	249
	84.2%	15.8%	76.8%	23.2%
			1073	

مقارنة النتائج العامة لرصد وتوثيق الانتهاكات لعام 2016 مع السنوات السابقة

سجل تقرير حالة الحريات الإعلامية في نسخته الخامسة عن العام 2016 انخفاضاً نسبياً في عدد الانتهاكات من الناحية الكمية، لكنه سجل ارتفاعاً في عدد من أشكال الانتهاكات أبرزها حجز الحرية والاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة، ما يشير إلى استمرار حالة الاعتداء على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في دول العالم العربي.

وبالمقارنة مع 3681 انتهاكا وثقها التقرير في نسخته الخامسة للعام 2016، كان التقرير قد وثق في نسخته الأولى 2012 (1691) انتهاكاً، وفي نسخته الثانية 2013 (3595) انتهاكاً، وفي نسخته الثالثة 2014 (3277) انتهاكاً، وفي نسخته الرابعة 2015 (4034) انتهاكاً ليشكل مجموع ما رصدته شبكة «سند» خلال خمس سنوات 16.278 انتهاكاً.

ومن واقع المقارنة في عدد الانتهاكات الكمية خلال الأعوام الخمسة الماضية من عمر تقرير حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي؛ لاحظت «سند» أن الانتهاكات بعد العام 2012 قد بدأت بالارتفاع، ما يشير إلى تأثر وارتباط مستوى الحريات الإعلامية بالواقع السياسي والاجتماعي، وبدا واضحاً أن الانتهاكات تزايدت بعد تراجع حركات الاحتجاج وما سمي بـ»الربيع العربي» في 2011 ـ 2012، وحتى بعد تصاعد النزاعات المسلحة في عدد من الدول مع مطلع العام 2013 وبقيت في تصاعد مستمر وزادت حدة في 2015، حتى بدأت تتراجع في تصاعدها بشكل نسبي عام 2016.

وتعتقد «سند» بأن التراجع الكمي لعدد الانتهاكات في 2016 لا يعني بالضرورة أن حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي قد تحسنت، بل قد يكون مردها إلى تراجع انتهاكات التنظيمات المسلحة وعلى وجه الخصوص «تنظيم داعش» الذي توسع في انتهاكاته الجسيمة عام 2015، وقد عنونت «سند» تقريرها العام الماضي بـ«على مذبح الإرهاب» نتيجة إقدام «داعش» على اختطاف وقتل الإعلاميين بدم بارد في كل من العراق وسوريا وليبيا، وقد تدل عودة معدلات الانتهاكات الكمية إلى العامين 2013، 2014 على وجه التحديد إلى مؤشرات مختلفة، ولها مدلولات تتوزع بالتالي:

1. تراجع انتهاكات «تنظيم داعش» و«جماعة الحوثي» في مناطق النزاع المسلح، فحيث بلغ عدد الانتهاكات التي أقدم على ارتكابها «داعش» عام 2015 (91) انتهاكاً وقعت في 16 حالة، بلغت عدد انتهاكات التنظيم في 2016 (41) انتهاكاً في 7 حالات، كذلك الأمر فيما يتعلق بانتهاكات «جماعة الحوثي» في اليمن والتي بلغ عدد انتهاكاتها العام الماضي 248 وقعت في 94 حالة، مقابل 137 انتهاكاً وقعت في 44 حالة العام 2016، علماً بأن انتهاكات التنظيمات المسلحة الأخرى في المناطق والدول التي تشهد نزاعات مسلحة بقيت على معدلاتها، حيث بلغت العام الماضي 70 انتهاكاً في 26 حالة، مقابل 77 انتهاكاً في 23 حالة عام 2016.

2. وبالمقارنة مع السنوات السابقة فقد لاحظ التقرير تراجعاً كمياً ملحوظاً في عدد الانتهاكات في كل من تونس، قطاع غزة، لبنان والبحرين.

مقارنة لعدد الانتهاكات الموثقة في تقرير حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي للأعوام 2012 وحتى 2016

تقرير عام	عدد الانتهاكات	%
2012	1691	10.4
2013	3595	22
2014	3277	20
2015	4034	24.8
2016	3681	22.6
المجموع	16.278	%100

أشكال وأنواع الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي 2016

سجل الراصدون في برنامج «عين» التابع لشبكة «سند» 49 نوعاً وشكلاً من الانتهاكات التي تعرض لها إعلاميون وصحفيون، إلى جانب مؤسسات إعلامية في دول العالم العربي خلال العام 2016.

ولاحظت «سند» أن نوعية وطبيعة الانتهاكات تعكس منع الصحفيين من التغطية الإعلامية وحجب المعلومات عنهم بشكل مباشر ومتعمد، خاصة من قبل الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية، وأنه للوصول إلى هذه الغاية يتم ارتكاب أنواع أخرى من الانتهاكات بهدف منع التغطية وحجب المعلومات عن الجمهور أبرزها انتهاكات حجز الحرية، الاعتداء الجسدي، التهديد بالإيذاء، المضايقة، حجز أدوات العمل والاعتداء عليها ومنع النشر والتوزيع، إضافة إلى اعتداءات أخرى تتعدد أشكالها ومنها إصابة الصحفيين بجروح نتيجة الاعتداء عليهم كوسيلة لمنعهم من أداء عملهم خاصة عند قيامهم بتغطية الاحتجاجات الشعبية في عدد من دول العالم العربي.

ومن أبرز ما يلفت إليه هذا التقرير، هو أن يحل انتهاك حجز الحرية في المرتبة الثانية على قائمة الانتهاكات لعام 2016، وقد سجل أعلى معدلاته فعلياً خلال الخمس سنوات الماضية، وتدل مؤشراته على انتهاج حجز حرية الإعلاميين أثناء قيامهم بدورهم في تغطية المظاهرات الاحتجاجية التي قد تخرج في عدد من مدن دول العالم العربي.

لقد لفت تقرير حالة الحريات الإعلامية منذ نسخته الأولى إلى أن غالبية الأجهزة الأمنية في دول العالم العربي تشترك في أنماط معينة من الانتهاكات، وهو ما استمر عام 2016، حيث من الممكن القول بأن انتهاك حجز الحرية أصبح منتهجاً وتعرض له إعلاميون في غالبية الدول، علماً بأن هذا النوع من الانتهاكات قد برز بشكل لافت في السنوات الماضية بإقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حجز حرية الصحفيين الفلسطينيين أثناء قيامهم بتغطية الاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وكما ذكرنا أعلاه؛ فقد تبين للباحثين في شبكة «سند» من خلال دراسة واقع الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون في العالم العربي أن غالبية الدول العربية تشترك في أنماط متعددة من الانتهاكات، ويمكن اعتبار الانتهاكات العشرة الأولى الواردة في قائمة الانتهاكات هي الأكثر شيوعاً وانتشاراً في العالم العربي، ويعتقد الباحثون في «سند» بأن غالبية الانتهاكات التي احتلت مراتب متقدمة يُدعى بأن الموظفين المكلفين في إنفاذ القانون قد ارتكبوها وتتحمل مسؤوليتها الدول التي وقعت بها، فيما تتحمل جهات أخرى مثل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن الاعتداءات والانتهاكات التي ارتكبتها بحق الصحفيين الفلسطينيين، كما ينص عليه القانون الدولي، وهناك جهات ومنها مؤسسات قضائية ودوائر ومؤسسات حكومية، وقد خلص التقرير إلى تفسير واقع الانتهاكات واتجاهاتها كالتالي، وذلك بحسب تسلسل مراتبها في قائمة الانتهاكات:

المنع من التغطية: تشترك غالبية دول العالم العربي بمنع الصحفيين من التغطية، وقد تسيد انتهاك منع التغطية قائمة الانتهاكات لعام 2016 بنسبة 11.5% من مجموع الانتهاكات حيث تكرر 423 مرة في انخفاض كمي بنسبة تصل إلى 50% عن العام 2015 حيث تكرر 828 مرة.

ومن المهم الإشارة إلى أن انتهاك منع التغطية قد حل في المرتبة الأولى وبمعدلات عالية في مصر حيث تكرر 202 مرة، العراق 90، وفي الضفة الغربية بفلسطين من خلال انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين الفلسطينيين 69 مرة، والأردن 45 مرة، فيما حل بالمرتبة الأولى وبمعدلات عادية في كل من الجزائر، المغرب، تونس وموريتانيا.

حجز الحرية: من اللافت أن يحل انتهاك «حجز الحرية» في المرتبة الثانية وبنسبة 9% من مجموع الانتهاكات، وقد تكرر 327 مرة، واللافت أيضاً في هذا السياق أن انتهاك حجز الحرية قد تكرر بشكل كبير في مصر 89 مرة، وبلغت أعلى معدلاته في كل من السودان 21، العراق 18 واليمن 12، فيما تكرر بمستويات أدنى في كل من الجزائر، الصومال، المغرب، جيبوتي، سلطنة عمان وسوريا. إلا أن هذا الانتهاك تعرض له الصحفيون الفلسطينيون في الضفة الغربية 125 مرة، منها 103 مرات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي و22 مرة من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما تعرض 12 صحفياً في قطاع غزة لحجز الحرية من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة «حماس» في القطاع، ما يعني أن أكثر الصحفيين العرب الذين يتعرضون لحجز الحرية هم الصحفيون المصريون والفلسطينيون.

وكان انتهاك حجز الحرية قد حل في المرتبة الرابعة على قائمة الانتهاكات لعام 2015 عندما تكرر 234 مرة، وكان قد تكرر عام 2014 (143) مرة ما يشير إلى أن هذا النوع من الانتهاكات استمر في التضاعف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وهو ما ينذر إلى أنه مرشح في التصاعد خلال العام 2017، وهو ما ستعمل على مراقبته شبكة «سند» من خلال برنامجها لرصد وتوثيق الانتهاكات «عين».

حجب المعلومات: لقد حل انتهاك «حجب المعلومات» في المرتبة الثالثة مكرراً 247 مرة وبنسبة بلغت 6.7% من المجموع العام للانتهاكات، وكان قد حل في المرتبة التاسعة على قائمة الانتهاكات لعام 2015 مكرراً 143 مرة، وفي المرتبة العاشرة عام 2014 مكرراً 104 مرات، وهو أحد أنواع الانتهاكات التي تعتقد «سند» بأنه يتكرر يومياً وبنسب عالية في غالبية دول العالم العربي، إلا أنه من الصعب رغم شيوعه القيام بتوثيقه، حيث لا يفصح الصحفيون العرب عنه لأنه أصبح من الانتهاكات المعتادة، وهي إن كانت غير جسيمة ومن الوزن الخفيف إلا أنها تعتبر تعدياً ماساً بحرية الرأي والتعبير والإعلام، ومساً بحق الحصول على

المعلومات، كما أن وجودها في المرتبة الثالثة على قائمة الانتهاكات لمؤشر على تزايدها والتوسع في انتشارها جنباً إلى جنب مع انتهاكات منع التغطية.

ومن الضروري القول بأن انتهاك حجب المعلومات قد تكرر بشكل ملحوظ في مصر 136 مرة، والعراق 33 مرة، وتكرر في الضفة الغربية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي 19 مرة وفي المغرب تكرر 13 مرة.

الاعتداء الجسدي: جاء انتهاك «الاعتداء الجسدي» بالمرتبة الرابعة وتكرر 2019 مرة وبنسبة بلغت 6% من مجموع الانتهاكات، وكان قد حل عام 2015 في المرتبة الثانية مكرراً 440 مرة وبنسبة 11% من مجموع الانتهاكات، وتكرر عام 2014 (283) مرة، وقد بقي هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة في المراتب الأولى على قائمة الانتهاكات وبرز في 8 دول عربية، وقد سجلت أعلى معدلات الاعتداء الجسدي على الصحفيين في مصر حيث تكرر 60 مرة، وفي العراق 50 مرة، فيما تعرض 23 صحفياً فلسطينياً في الضفة الغربية لاعتداءات جسدية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء قيامهم بتغطية تظاهرات المواطنين الفلسطينيين احتجاجاً على ممارسات الاحتلال التعسفية بحقهم، و9 صحفيين من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما تعرض 19 صحفياً لاعتداءات جسدية في المغرب، 11 في اليمن و10 في تونس.

الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات: ومع استمرار الاعتداءات على أدوات العمل ومصادرتها إلى جانب الاعتداءات على مقار العمل حل انتهاك «الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات» في المرتبة الخامسة مكرراً 192 مرة وبنسبة 5.2% من مجموع الانتهاكات، وقد حافظ هذا الانتهاك على ترتيبه على قائمة الانتهاكات حيث حل في المرتبة الخامسة أيضاً عام 2015 عندما تكرر 193 مرة، وكان قد تكرر عام 2014 (215) مرة، ولوحظ أن هذا النوع من الانتهاكات قد تكرر بشكل ملحوظ في السودان 71 مرة نتيجة استمرار مصادرة الصحف بعد الطباعة ما يشكل خسائر وكلفاً مالية عالية ترهق كاهل الصحف التي تعرضت للمصادرة، كما تكرر هذا النوع من الانتهاكات في مصر 25 مرة، وتعرض 21 من الصحفيين الفلسطينيين ومؤسسات إعلامية في الضفة الغربية لخسائر نتيجة اعتداء سلطات الاحتلال على أدوات العمل، فيما تكرر في العراق 71 مرة.

المحاكمات غير العادلة: إن وجود الانتهاكات الناتجة عن الاستخدام المتعسف للسلطات القضائية في مرتبة متقدمة على قائمة الانتهاكات لمؤشر على أن هذا النوع من الانتهاكات قد أصبح دارجاً في العام 2016 حيث تكرر 186 مرة وبنسبة 5% من مجموع الانتهاكات، وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع الأعوام السابقة، لكنه بدأ في الظهور كنوع دارج من الانتهاكات عام 2015 عندما تكررت المحاكمات غير العادلة 77 مرة، ومن خلال التوثيق تبين أن هذا النوع من الانتهاكات واسع الانتشار حيث وقع على امتداد العالم العربي باستثناء الصومال، السعودية، سوريا، قطر وليبيا، وقد حل في المرتبة الأولى بدولة الإمارات رغم تكراره مرتين، إلا أن تكراره 109 مرات في مصر وبنسبة 68.6% من مجموع المحاكمات غير العادلة قد وضع المحاكمات غير العادلة في المرتبة السادسة على قائمة الانتهاكات، حيث يتعرض العشرات من الصحفيين إلى محاكمات غير عادلة، ومنهم من تتكرر محاكمتهم بطريقة غير عادلة نتيجة إطالة أمد المحاكمة وعدم البت بها من قبل المحكمة المختصة منذ ما يزيد عن العامين لدى بعض الصحفيين الذين تجري محاكمتهم، كما تكررت المحاكمات التعسفية بحق الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية من قبل محاكم سلطات الاحتلال الإسرائيلي العسكرية 42 مرة، وبنسبة 22.6% من مجموع هذا النوع من الانتهاكات، ما يسمح بالقول أن سلطات الاحتلال تتعمد حبس الصحفيين الفلسطينيين وحجز حريتهم لمنعهم من أداء مهامهم في التغطية.

الإصابة بجروح: تراجع تكرار حالات إصابة الصحفيين بجروح خاصة أثناء قيامهم بالتغطية الميدانية إلى المرتبة السابعة عام 2016 حيث تكرر 182 مرة وبنسبة 4.9% من مجموع الانتهاكات، وذلك بعد أن حل في المرتبة الثالثة في العام السابق 2015 حين تكرر 292 مرة.

وبالعودة إلى الدول التي تعرض فيها إعلاميون وصحفيون للإصابة بجروح أثناء التغطية، فمن المنطقي أن تحل أعلى المعدلات في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة، حيث يتعرض الصحفيون الحربيون على وجه التحديد إلى إصابات أثناء تغطيتهم للمواجهات العسكرية بين أطراف النزاع، إلا أن العراق سجلت أعلى معدلات إصابة الصحفيين فيها بجروح، حيث تعرض 62 صحفياً ومصوراً وفنياً لجروح أثناء التغطية، لكن جزءاً كبيراً منهم تعرضوا لإصابات ليس أثناء تغطية المواجهات العسكرية بل أثناء تغطية اعتصامات واحتجاجات شعبية شهدتها العراق

على مدار العام 2016 وفي عدد من مدن ومحافظات العراق وأهمها العاصمة بغداد، في حين تكررت إصابة الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية من قبل سلطات الاحتلال 28 مرة وذلك بسبب استهدافهم المتعمد بالإصابة بالأعيرة المطاطية والغاز المسيل للدموع وغيرها من أدوات الاعتداء عليهم أثناء قيامهم بتغطية الاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين في مناسبات مختلفة، كما تعرض 26 صحفياً في سوريا و23 صحفياً في اليمن للإصابة، وعلى خلفية التغطية الميدانية للاحتجاجات الشعبية في مصر فقد تعرض 20 صحفياً للإصابة غالبيتهم نتيجة اعتداء الأجهزة الأمنية عليهم.

التهديد بالإيذاء: وثق التقرير تعرض 141 صحفياً لـ«التهديد بالإيذاء»، وقد حل هذا النوع من الانتهاكات في المرتبة الثامنة وبنسبة 3.8% من مجموع الانتهاكات، وكان قد حل بالمرتبة السابعة في تقرير عام 2015، ولوحظ في المؤشرات أن أكثر الصحفيين الذين قد يتعرضون لتهديدات بالإيذاء هم الصحفيون اليمنيون، وغالبيتهم يتعرضون لتهديدات من قبل «جماعة الحوثي» نتيجة تغطيتهم الإعلامية المناهضة للجماعة، وقد تعرض 30 صحفياً يمنياً للتهديدات حسب ما تمكنت «سند» من توثيقه، وهي أعلى نسبة من بين جميع دول العالم العربي. فيما تعرض 20 صحفياً عراقياً للتهديد بالإيذاء من جهات مختلفة، وفي مصر 19، كما تعرض 18 صحفياً فلسطينياً لتهديدات بالإيذاء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

الاعتقال التعسفي: يدخل انتهاك «الاعتقال التعسفي» ضمن الانتهاكات العشرة الأولى وقد حل في المرتبة التاسعة مكرراً 133 مرة ما يشير إلى عودة هذا النوع من الانتهاكات في الانتشار حيث كان قد تكرر عام 2014 (186) مرة، وتراجع في 2015 عندما تكرر 99 مرة.

أكثر الصحفيين الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي هم الصحفيون الفلسطينيون حيث اعتقل 63 صحفياً فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل تعسفي ومن قبل جميع الأطراف، حيث اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية في الضفة الغربية 15 صحفياً، واعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة «حماس» في قطاع غزة 6 صحفيين، فيما اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية 42 صحفياً فلسطينياً وغالبيتهم من خلال الاعتداء على منازلهم، ولوحظ إقدام الأجهزة الأمنية على اعتقال 16 صحفياً مصرياً بطريقة تعسفية ودون إبداء الأسباب، وعمدت الأجهزة الأمنية في السودان إلى اعتقال 11 صحفياً سودانياً على خلفية تغطياتهم الإعلامية، كما لوحظ تكرار انتهاكات الاعتقال التعسفي على الصحفيين في كل من العراق والصومال واليمن وجيبوتي.

التحقيق الأمني: وحل في المرتبة العاشرة انتهاك «التحقيق الأمني» الذي تكرر 121 مرة، وهو من الانتهاكات التي من الممكن القول بأنها دارجة في غالبية دول العالم العربي وعادة ما يتعرض لها الإعلاميون على خلفية مواد إعلامية قاموا بنشرها ما يشكل مساً بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام. وقد تكرر هذا النوع من الانتهاكات عام 2014 (105) مرات، وفي العام 2015 تكرر 85 مرة.

وتسمح المؤشرات بالقول أن أكثر الصحفيين الذين يتعرضون للتحقيق الأمني هم الصحفيون الفلسطينيون، حيث تعرض 58 صحفياً فلسطينياً للتحقيق الأمني على خلفية عملهم الإعلامي، منهم 17 صحفياً في الضفة الغربية من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، و15 صحفياً في قطاع غزة من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لـ«حماس»، بينما تعرض 26 صحفياً للتحقيق الأمني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومنهم بعد اعتقالهم تعسفياً. كما تشير الأرقام إلى تكرار تعرض الصحفيين لتحقيقات أمنية على خلفية عملهم الإعلامي في السودان وتونس ومصر.

وتوزعت باقي الانتهاكات بنسب متشابهة في بعضها ومختلفة في بعضها الآخر وبشكل تنازلي من الأعلى فالأدنى حيث تكرر الاعتداء اللفظي 119 مرة، المضايقة 109، حجز أدوات العمل 95، الرقابة المسبقة 95، المنع من النشر والتوزيع 92، حجز الوثائق الرسمية 84، الاختطاف والاختفاء القسري 82، التعذيب 74، الاعتداء على أدوات العمل 72، المصادرة بعد الطبع 63، حجب المواقع الإلكترونية 56، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة 55، المعاملة القاسية والمهينة 52، التحريض 41، مصادرة أدوات العمل 39، الاعتداء على مقار العمل 39، الحبس 34، الاستهداف المتعمد بالإصابة 33، القتل اثناء التغطية (غير العمد) 31، حذف محتويات الكاميرا 24، الاعتداء على الممتلكات الخاصة 23، التوقيف التعسفي 22، التهديد بالقتل 19، المنع من البث الإذاعي والفضائي 18، المنع من الإقامة 16، القتل العمد 16، الحرمان من العلاج 14، المنع من التنقل والسفر 14، إيذاء ذوي القربى 13، المنع من العمل الإعلامي 13، القرصنة الإلكترونية 13، الفصل التعسفي 11، التشويش على البث الإذاعي والفضائي 7، الاعتداء على الخصوصية 6، محاولة الاختطاف 6، محاولة الاغتيال 5، عدم منح تصريح عمل 3.

ووقعت انتهاكات لمرة واحدة وتمثلت في انتهاكي التحرش الجنسي وسحب الجنسية.

ويوضح الجدول الآتي مختلف الانتهاكات التي تمكن فريق برنامج «عين» من رصدها وتوثيقها من خلال عمليات رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي عام 2016، ولا يمكن القول بأنها حصيلة كافة الانتهاكات، إلا أنها تعبر عن طبيعة الانتهاكات وتؤشر إلى مدى نسبها وتوقع تكرارها:

3681 انتهاكاً وقعت على الإعلاميين عام **2016** أكثرها كان منع التغطية وحجز الحرية

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي 2016

المنع من التغطية 423	الرقابة المسبقة 95	الحبس 34	المنع من العمل الإعلامي 13
حجز الحرية 327	المنع من النشر والتوزيع 92	الاستهداف المتعمد بالإصابة 33	القرصنة الإلكترونية 13
حجب المعلومات 247	حجز الوثائق الرسمية 84	القتل غير العمد 31	الفصل التعسفي 11
الاعتداء الجسدي 219	الاختطاف والاختفاء القسري 82	حذف محتويات الكاميرا 24	التشويش على البث الإذاعي والفضائي 7
الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات 192	التعذيب 74	الاعتداء على الممتلكات الخاصة 23	الاعتداء على الخصوصية 6
المحاكمة غير العادلة 186	الإعتداء على أدوات العمل 72	التوقيف التعسفي 22	محاولة الاختطاف 6
الإصابة بجروح 182	المصادرة بعد الطبع 63	التهديد بالقتل 19	محاولة الاغتيال 5
التهديد بالإيذاء 141	حجب المواقع الإلكترونية 56	المنع من البث الإذاعي والفضائي 18	عدم منح تصريح عمل 3
الاعتقال التعسفي 133	الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة 55	المنع من الإقامة 16	التحرش الجنسي 1
التحقيق الأمني 121	المعاملة المهينة 52	القتل العمد 16	سحب الجنسية 1
الاعتداء اللفظي 119	التحريض 41	الحرمان من العلاج 14	
المضايقة 109	مصادرة أدوات العمل 39	المنع من التنقل والسفر 14	
حجز أدوات العمل 95	الاعتداء على مقار العمل 39	إيذاء ذوي القربى 13	

المجموع 3681

حصيلة الانتهاكات موزعة على شهور العام 2016

أكثر الشهور التي شهدت زيادة كمية في الانتهاكات ووثقت من خلال برنامج «عين» التابع لشبكة «سند» كان شهر أكتوبر من العام 2016 من خلال 464 انتهاكاً، ولوحظ ارتفاع في عدد الانتهاكات الكمية خلال أبريل وأغسطس وسبتمبر ونوفمبر وديسمبر، وبمعنى آخر أن عدد الانتهاكات الكمية ارتفع بشكل ملحوظ خلال الشهور الخمسة الأخيرة من العام الماضي.

ويوضح الشكل التالي خلاصة عمليات الرصد والتوثيق التي قامت بها «سند» من خلال برنامجها «عين» ونشرت في التقارير الشهرية للشبكة على مدار العام 2016 كالتالي:

حصيلة ما ورد في التقارير الدورية الشهرية خلال الفترة من 1 يناير ولغاية 31 ديسمبر 2016

شهر	عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
				فردية	جماعية
يناير	263	86	17	58	37
فبراير	214	85	40	75	10
مارس	202	58	28	49	24
أبريل	337	96	24	75	20
مايو	276	96	9	56	21
يونيو	282	99	19	80	22
يوليو	269	102	11	70	13
أغسطس	300	86	16	69	23
سبتمبر	360	130	10	65	17
أكتوبر	464	166	16	91	29
نوفمبر	342	89	16	66	25
ديسمبر	372	61	10	70	8
المجموع	3681	1154	216	824	249
				1073	

الانتهاكات الجسيمة 2016

يعرض التقرير نسبة الانتهاكات الجسيمة وتكرارها في العام 2016، ومن أصل 3681 انتهاكاً فقد بلغ عدد الانتهاكات الجسيمة 884 انتهاكاً موزعة على 15 نوعاً من الانتهاكات التي تتفاوت جسامتها، وبنسبة بلغت 24% من مجموع الانتهاكات ما يسمح بالقول ان ربع الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون جسيمة، في حين وثق تقرير 2015 (1269) انتهاكاً جسيماً، وبنسبة مئوية بلغت 30.6% من مجموع الانتهاكات، وقال التقرير وقتها أن ثلث الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون جسيمة.

أخطر الانتهاكات جسامة تمثل بفقدان الحياة، وقد وثق التقرير مقتل 47 صحفياً وإعلامياً خلال العام 2016، غالبيتهم ضحايا العنف في العراق وليبيا وسوريا واليمن، منهم 31 صحفياً قتلوا أثناء قيامهم بتغطية الاشتباكات المسلحة، فيما فقد 16 صحفياً حياتهم نتيجة القتل العمد، وقد شكلت حالات قتل الصحفيين وفقدانهم للحياة سواء بالقتل العمد وغير العمد ما نسبته 1.3% من مجموع الانتهاكات، فيما شكلت ما نسبته 5.3% من مجموع الانتهاكات الجسيمة.

ونجا 5 صحفيين من محاولات اغتيال جادة باءت بالفشل، بينما سجل التقرير اختطاف 82 صحفياً وإخفاءهم قسراً، الجزء الأكبر منهم تعرضوا للاختطاف في مناطق النزاع، بينما تعرض صحفيون للإخفاء القسري من قبل الأجهزة الأمنية خاصة في مصر التي تعرض فيها 8 صحفيين للإخفاء القسري ولم تعرف أماكن اعتقالهم، فيما وقعت غالبية وقائع اختطاف الصحفيين في اليمن من قبل «جماعة الحوثي» حيث استمر تعرض الصحفيين اليمنيين للاختطاف، وقد وثق التقرير اختطاف 35 صحفياً في 2016، كما تعرض 15 صحفياً للاختطاف في ليبيا غالبيتهم من قبل تنظيمات مسلحة، وفي سوريا اختطف 12 صحفياً غالبيتهم من قبل قوات الحزب الديمقراطي الكردي، وفي العراق تعرض 4 صحفيين للاختطاف من جهات متعددة، وإلى جانب الاختطاف فقد تعرض 6 صحفيين آخرين لمحاولات اختطاف باءت بالفشل.

ومن اللافت حجم الزيادة في تعرض الصحفيين للتعذيب الذي حل في المرتبة الخامسة على قائمة الانتهاكات الجسيمة، فبينما وثق تقرير عام 2015 تعرض 25 صحفياً للتعذيب تضمن تقرير 2016 تعرض 74 صحفياً للتعذيب، الأمر الذي يشي

بتوسع هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة خاصة وأنه وقع في غالبية دول العالم العربي، لكن الأرقام تقول بأن الصحفيين اليمنيين هم الأكثر عرضة للتعذيب حيث بلغ عددهم 30 صحفياً، وتشير المعطيات بأن الصحفيين المختطفين من قبل «جماعة الحوثي» عادة ما يتعرضون للتعذيب، وقد قدم أهالي الصحفيين المختطفين عدة دعاوى وبرقيات احتجاج لتعرض ذويهم من الصحفيين لعمليات تعذيب أثناء اختطافهم.

وتشير الأرقام إلى تعرض الصحفيين الفلسطينيين للتعذيب من أطراف مختلفة، فقد وثق التقرير تعرض 8 صحفيين للتعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بينما تعرض 4 صحفيين لتعذيب في الضفة الغربية من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، فيما تعرض 6 صحفيين في قطاع غزة لتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لـ«حماس»، وإلى جانب الصحفيين الفلسطينيين فقد وثق التقرير تعرض 17 صحفياً مصرياً للتعذيب في أماكن اعتقالهم بالسجون المصرية.

ومن اللافت في قائمة الانتهاكات الجسيمة هو ما وثقه التقرير من نسب مرتفعة في الاعتداءات التي تشكل خطراً على حياة الصحفيين وسلامتهم البدنية، حيث جاء انتهاك الاعتداء الجسدي على رأس قائمة الانتهاكات الجسيمة إذ تكرر 219 مرة بنسبة بلغت 6% من مجموع الانتهاكات، وحل في المرتبة الثانية على قائمة جميع الانتهاكات، وذلك رغم انخفاضه بشكل ملموس عن العام السابق 2015 عندما تكرر 440 مرة.

وجاءت انتهاكات الحبس والتوقيف والاعتقال التعسفي في المرتبة الثانية للانتهاكات الجسيمة بتكرار بلغ 188 مرة، فيما حل في المرتبة الثالثة انتهاك «الإصابة بجروح» حيث تعرض 182 صحفياً لإصابات بجروح مختلفة ومتفاوتة الضرر بين خفيفة ومتوسطة وبالغة الخطورة.

وجاء انتهاك «الاستهداف المتعمد بالإصابة» في المرتبة السادسة مكرراً 33 مرة، ومن الانتهاكات التي ثبت صحة وقوعها وحلت في المرتبة الثامنة انتهاك «التهديد بالقتل» والذي تكرر 19 مرة، وقد حل في المرتبة العاشرة انتهاك «الحرمان من العلاج» الذي واجهه 14 صحفياً غالبيتهم في مصر وذلك بعدم تمكينهم من علاج ما يعانون من أمراض في أماكن اعتقالهم.

الانتهاكات الجسيمة عام 2016

وبتوزيع الانتهاكات الجسيمة على الحقوق الإنسانية المعتدى عليها والخاضعة لقانون حقوق الإنسان، فإن الاعتداء على الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والسلامة الشخصية قد احتل المرتبة الأولى حيث تكرر 555 مرة وبنسبة بلغت 62.7% من مجموع الانتهاكات الجسيمة، وبنسبة 15% من مجموع الانتهاكات العام.

وحلت الاعتداءات على الحق في الحرية والأمان الشخصي بالمرتبة الثانية وقد تكررت 278 مرة بنسبة 31.4% من مجموع الانتهاكات الجسيمة، و7.5% من مجموع الانتهاكات

الحقوق الإنسانية المعتدى عليها في الانتهاكات الجسيمة
2016

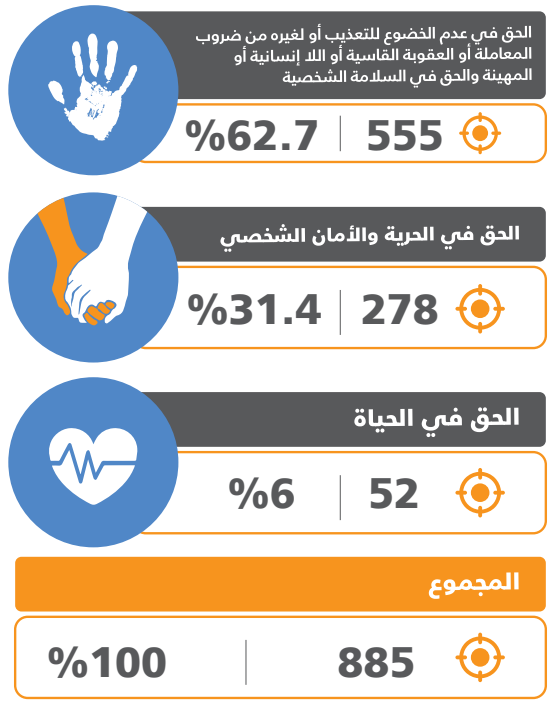

العام، ويليه في المرتبة الثالثة الاعتداء على الحق في الحياة والتي تمثلت بالقتل العمد وغير العمد ومحاولات الاغتيال وتكررت 52 مرة بنسبة 6% من مجموع الانتهاكات الجسيمة.

مقارنة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي بين عامي 2015 و2016

أظهرت نتيجة البحث في الفروقات الكمية لنوع الانتهاكات بين عامي 2015 و2016 ارتفاعاً ملحوظاً في 11 نوعاً من أنواع الانتهاكات من أصل 49 نوعاً، فيما لوحظ انخفاض في 8 أنواع أخرى من الانتهاكات، بينما بقي 30 نوعاً ثابتاً بشكل نسبي.

الملاحظة الأهم في الفروقات التي استنتجها التقرير هي انخفاض عدد أشكال وأنواع الانتهاكات الجسيمة، حيث بلغت عام 2015 (6) أنواع من أنواع الانتهاكات الجسيمة، بينما ارتفعت نسبة الانتهاكات بصورة ملحوظة في انتهاكي التعذيب والحرمان من العلاج، وهما من أخطر الانتهاكات الجسيمة التي قد يتعرض لها الصحفيون أثناء وجودهم في السجن والمعتقلات بسبب عملهم الإعلامي، أو الصحفيون الذين يتعرضون للاختطاف والإخفاء القسري كما يحدث في اليمن من قبل جماعة الحوثي، وهو ما يؤشر أيضاً إلى ارتفاع عدد المحاكمات غير العادلة في 2016 إلى 186 محاكمة مقابل 77 محاكمة وثقها تقرير 2015، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في انتهاك «حجز الحرية» الذي ارتفع من 234 إلى 327 مرة.

لقد ارتفعت نسبة الانتهاكات التي قد تقع على الصحفيين قيد الحبس والمعتقل، فقد وثق التقرير تكرار انتهاكات التعذيب من 25 عام 2015 إلى 74 مرة عام 2016، كما ارتفع انتهاك حرمان الإعلاميين المعتقلين أو المختطفين من العلاج من حالتين في 2015 إلى 14 حالة في 2016، وهو مؤشر أو منبه لا يمكن تجاوزه لجسامة هذا النوع من الانتهاكات.

ويلاحظ أن الانتهاكات الجسيمة التي ارتفعت نسبتها الكمية تلامس الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية، والحق في معاملة غير مهينة وقاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية.

ورغم الانخفاض الكمي لانتهاك منع التغطية والذي تكرر 423 مرة عام 2016 مقابل 828 مرة في 2015، إلى أن انتهاك حجب المعلومات ارتفع من 143 إلى 247 مرة في 2016، وتؤشر الأرقام إلى أن انتهاك حجب المعلومات لا يزال في تصاعد مستمر خلال الأعوام الثلاثة الماضية حيث تكرر في 2014 (104) مرات.

وللسنة الثالثة أيضاً على التوالي استمر ارتفاع معدلات انتهاك «حجز الحرية التعسفي»، فمن 143 عام 2014 إلى 234 في 2015 تكرر هذا الانتهاك 327 مرة في 2016 ما يعني التوسع في استخدام هذا النوع من الانتهاكات والذي عادة تتحمل مسؤوليته الأجهزة الأمنية في دول العالم العربي بشكل عام.

ولوحظ انخفاض في تكرار انتهاك «الاعتداء اللفظي» بشكل نسبي من 181 إلى 119 في 2016، لكن انخفاضه لا يشكل بالضرورة مؤشراً جديداً على حالة الحريات الإعلامية، لكن الأهم انخفاض مؤشر انتهاك

«الاستهداف المتعمد بالإصابة» من تكرره 147 مرة عام 2015 إلى 33 مرة عام 2016.

ومن المؤشرات اللافتة الانخفاض النسبي في جرائم قتل الصحفيين بشكل عمد، حيث فقد 16 صحفياً حياتهم عام 2016 نتيجة الإعدامات والاغتيالات مقابل 39 صحفياً عام 2015، وهو ما انعكس مباشرة على جرائم القتل غير العمد عندما فقد 15 صحفياً حياتهم عام 2015 مقابل 31 في 2016، الأمر الذي يعني انخفاض جرائم قتل الإعلاميين عمداً، ولا يعني بالضرورة انخفاض معدل فقدان الصحفيين لحياتهم حيث استمر تعرض الصحفيين للموت أثناء قيامهم بتغطية الاشتباكات المسلحة في مناطق النزاع المسلح.

ومن الملاحظات على الانتهاكات ذات الصلة المباشرة في الحق بحرية الرأي والتعبير والإعلام ارتفاع انتهاكات كل من الرقابة المسبقة والمنع من النشر والتوزيع والفصل التعسفي، وكلها أدوات تقف عارضاً أمام حق الجمهور في المعرفة.

ومن الانتهاكات التي سجلت ارتفاعاً في معدلاتها عام 2016 انتهاك حجز الوثائق الرسمية الذي تكرر 84 مرة في 2016 مقابل 23 مرة في 2015، وهو انتهاك يصاحب انتهاك حجز الحرية الذي أشرنا أعلاه أنه ارتفع أيضاً عن السنوات السابقة.

ومن الانتهاكات الجديدة التي وثقها التقرير انتهاك الاعتداء على الخصوصية، حيث تعرض 6 صحفيين للضغوطات والتعذيب بهدف الإفصاح عن الكلمات المفتاحية لعناوين بريدهم الإلكتروني أو حساباتهم الشخصية على الفيسبوك ما يشكل اعتداء مباشراً على الخصوصية، كما وثق حالة واحدة لكل من انتهاكي التحرش الجنسي وسحب الجنسية.

وأما الانتهاكات التي لاحظ التقرير ثبات معدلاتها نسبياً خلال العامين 2015 و2016، فقد استقرت بشكل نسبي انتهاكات الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، التهديد بالإيذاء، حجز أدوات العمل، الاعتقال التعسفي، الاعتداء على أدوات العمل، التحقيق الأمني، المضايقة، الاختطاف والإخفاء القسري، مصادرة أدوات العمل، المصادرة بعد الطبع، حذف محتويات الكاميرا، الاعتداء على مقار العمل، المنع من الإقامة والسفر والتنقل، المعاملة القاسية والمهينة، التوقيف التعسفي، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، المنع من البث الإذاعي والفضائي، حجب المواقع الإلكترونية، القرصنة الإلكترونية، الاعتداء على الممتلكات الخاصة، التحريض، الحبس، التهديد بالقتل، المنع من العمل الإعلامي، إيذاء ذوي القربى، محاولة الاغتيال، محاولة الاختطاف، التشويش على البث الإذاعي والفضائي، عدم منح تصريح عمل، والحرمان من المأكل والمشرب.

مقارنة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي بين عامي 2015 و2016

نوع الانتهاك	2015	2016
المنع من التغطية	828	423
الاعتداء الجسدي	440	219
الإصابة بجروح	292	182
حجز الحرية	234	327
الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات	193	192
الاعتداء اللفظي	181	119
التهديد بالإيذاء	158	141
الاستهداف المتعمد بالإصابة	147	33
حجب المعلومات	143	247
حجز أدوات العمل	104	95
الاعتقال التعسفي	99	133
الاعتداء على أدوات العمل	89	72
التحقيق الأمني	85	121
المضايقة	85	109
الاختطاف والاختفاء القسري	85	82
المحاكمة غير العادلة	77	186
مصادرة أدوات العمل	63	39
المصادرة بعد الطبع	57	63
حذف محتويات الكاميرا	55	24
الرقابة المسبقة	51	95
الاعتداء على مقار العمل	49	39

المنع من الإقامة والتنقل والسفر	44	30
المنع من النشر والتوزيع	43	92
المعاملة القاسية والمهينة	40	52
القتل العمد	39	16
التوقيف التعسفي	35	22
الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة	35	55
المنع من البث الإذاعي والفضائي	35	18
حجب المواقع الإلكترونية	31	56
القرصنة الإلكترونية	29	13
التعذيب	25	74
حجز الوثائق الرسمية	23	84
الاعتداء على الممتلكات الخاصة	23	23
التحريض	22	41
الحبس	20	34
التهديد بالقتل	16	19
القتل غير العمد	15	31
المنع من العمل الإعلامي	8	13
إيذاء ذوي القربى	7	13
محاولة الاغتيال	3	5
محاولة الاختطاف	3	6
التشويش على البث الإذاعي والفضائي	3	7
الفصل التعسفي	2	11
الحرمان من العلاج	2	14
عدم منح تصريح عمل	1	3
الحرمان من المأكل والمشرب	1	0
الاعتداء على الخصوصية	0	6
التحرش الجنسي	0	1
سحب الجنسية	0	1
المجموع	4034	3681

الحقوق الإنسانية المعتدى عليها على خلفية العمل الإعلامي 2016

لا تزال قائمة الاعتداءات على الحقوق الإنسانية التي يتعرض لها الإعلاميون ومؤسسات الإعلام تتضمن طيفاً واسعاً من الحقوق الإنسانية بلغ عددها الاعتداء على 10 حقوق إنسانية أساسية تم توزيعها على رتب حسب حجم التكرار الكمي لكل واحدة منها.

وللعام الخامس على التوالي حل الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بالمرتبة الأولى في 1295 انتهاكاً بلغت نسبتها من المجموع الكلي للانتهاكات التي وثقها التقرير 35.2% وهي نسبة شبيهة لنتائج تقرير العام السابق 2015.

وبقيت الاعتداءات على الحق في السلامة الشخصية وعدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية في المرتبة الثانية للعام التالي على التوالي وبواقع 867 انتهاكاً بلغت نسبتها 23.5% من مجموع الانتهاكات الكلي، ويشكل استمرار هذا النوع من الاعتداءات مؤشراً على استمرار الاعتداء على الصحفيين أثناء قيامهم بالتغطيات الإعلامية الميدانية حيث استمر تعرضهم لاعتداءات جسدية وإصابات بجروح نتيجة محاولة منعهم من التغطية خاصة من الأجهزة الأمنية وفي غالبية دول العالم العربي.

وبعد أن حل عام 2015 في المرتبة الرابعة، جاء الاعتداء على الحق في الحرية والأمان الشخصي بالمرتبة الثالثة عام 2016 وبواقع 689 انتهاكاً كانت أعلاها تزايد حالات حجز الحرية بشكل واسع، وشكلت نسبتها 18.7% من مجموع الانتهاكات التي وثقها التقرير، وهو مؤشر على ارتفاع نسبة حجز حرية الصحفيين واعتقالهم وتوقيفهم بشكل تعسفي على خلفية عملهم الإعلامي، أو أثناء قيامهم بالتغطيات الميدانية، والأخطر اختطافهم وإخفاؤهم قسراً.

ومن الواضح استمرار الاعتداءات على أدوات العمل الإعلامي أو حجزها أو الاعتداء عليها ومصادرتها بهدف منع التغطية أو حجب المعلومات عن الصحفيين، إضافة إلى الاعتداءات على مقار العمل ومصادرة الصحف بعد طباعتها ما يشكل أعباء مالية على المؤسسات الإعلامية، حيث حل الاعتداء على الحق في التملك بالمرتبة الرابعة بواقع 460 انتهاكاً بلغت نسبتها من مجموع الانتهاكات الكلي 12.5%، وتعتقد «سند» أن الاعتداء على الحق في التملك بقيت نسبته مستقرة حيث حل في المرتبة الثالثة عام 2015 بواقع 521 انتهاكاً، بلغت نسبتها من مجموع الانتهاكات الكلي 13%.

ووثق التقرير 186 انتهاكاً ماساً بالحقوق في مجال القضاء والحق في محاكمة عادلة، وتعتقد «سند» أن الاعتداء على هذا الحق في تصاعد خلال العامين 2015 و2016 وذلك من خلال الاستخدام المتعسف للسلطات القضائية في عدد من دول العالم العربي وعلى وجه الخصوص في مصر، وكان تقرير 2015 قد وثق 77 اعتداء على الحق في محاكمة عادلة واعتبر وقتها هذا المعدل مرتفعاً نسبياً، إلا أن تضاعفه كمياً بشكل لافت في 2016 يقرع جرس الإنذار باستمرار استخدام السلطات القضائية للتضييق على حرية الإعلام والإعلاميين، ولا بد من القول أن العشرات من الإعلاميين في مصر يواجهون قرارات تعسفية صدرت عن هيئات ومؤسسات قضائية بحقهم على خلفية عملهم الإعلامي، كما يتعرض الصحفيون الفلسطينيون في الضفة الغربية إلى محاكمات إدارية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي للتضييق على حرية عملهم الإعلامي.

ومن المؤشرات الجديدة على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها بسبب العمل الإعلامي هو مؤشر الاعتداء على الحق في حرمة الأماكن الخاصة والخصوصية، حيث وثق التقرير 55 انتهاكاً بالاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة من خلال مداهمة منازل الصحفيين والعبث في منازلهم والبحث في خصوصياتهم، وهذا ما تعرض له بشكل لافت الصحفيون الفلسطينيون في الضفة الغربية من خلال قيام سلطات الاحتلال بمداهمة منازل 25 صحفياً بدعوى الاعتقال أو التحقيق الأمني، كما تعرض 3 صحفيين فلسطينيين لاعتداءات على أماكن سكناهم بدعوى الاعتقال والتحقيق أيضاً من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما تعرض 5 صحفيين في قطاع غزة لمداهمة منازلهم وبنفس دعوى الاعتقال أو التحقيق الأمني من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لـ«حماس»، وقد تكرر الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة في اليمن 9 مرات غالبيتها أثناء قيام «جماعة الحوثي» بمداهمة منازل صحفيين بهدف الاختطاف، وقد تعرض 7 صحفيين في مصر لمداهمة منازلهم من قبل الأجهزة الأمنية بدعوى الاعتقال أو التحقيق الأمني.

لقد بقي الاعتداء على أسمى الحقوق الإنسانية في الحق في الحياة بموقعه نسبياً إذ حل في المرتبة السابعة عام 2016 بواقع 52 انتهاكاً بالقتل العمد وغير العمد ومحاولات الاغتيال، بينما كان قد حل في المرتبة الثامنة وبواقع 57 انتهاكاً عام 2015، وهو ما يؤشر إلى استمرار فقدان الصحفيين لحياتهم خاصة في أماكن النزاع المسلح كما أشرنا له في موضع سابق، وهنا لا بد من القول أن أطراف النزاع أينما وجدوا يتحملون مسؤولية فقدان الصحفيين لحياتهم سواء أثناء تواجدهم في مواقع التغطية الإعلامية، أو اختطافهم وقتلهم عمداً كما فعل «تنظيم داعش» في سوريا وليبيا والعراق، أو القيام بعمليات اغتيال لإعلاميين بسبب نشاطهم الصحفي كما هو الحال في الصومال على سبيل المثال.

ومن الاعتداءات التي زادت كمياً عام 2016 الاعتداء على الحق في معاملة غير تمييزية بواقع 41 انتهاكاً، وحل في المرتبة الثامنة بعد أن كان عام 2015 في المرتبة العاشرة والأخيرة، الأمر الذي يؤشر إلى ازدياد حالات تعرض الصحفيين للتحريض بسبب عملهم الإعلامي.

وحل في المرتبة التاسعة الاعتداء على الحق في الإقامة والتنقل والسفر بواقع 30 انتهاكاً، فيما حل في المرتبة العاشرة والأخيرة الاعتداء على الحق في الخصوصية بواقع 6 انتهاكات.

ترتيب الدول حسب عدد الانتهاكات والحالات الكمية

وفي البحث في الدول والمناطق التي وقعت فيها الانتهاكات من حيث عددها الكمي، ومن حيث عدد الحالات التي تعرضت فيها حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين للانتهاك. عمل الباحثون في «سند» على فرز عدد الانتهاكات ونسبها المئوية لكل دولة، وفرز عدد الحالات ونسبها أيضاً، علماً بأن الحالة الواحدة قد تتضمن أكثر من انتهاك، وبعض الحالات الجماعية التي وثقها الباحثون تضمنت عشرات الانتهاكات.

إن عدد الانتهاكات وعدد الحالات الكمية تعتبر مؤشراً لمدى تعرض حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين للاعتداء في المناطق والدول التي تمكن فريق برنامج «عين» التابع لـ«سند» من الوصول لمعلومات بشأنها.

أبرز المؤشرات على قائمة ترتيب الدول حسب عدد الانتهاكات والحالات الكمية هو استمرار وجود مصر والعراق واليمن وانتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين الفلسطينيين في المراتب الأولى، مقابل تراجع عدد الانتهاكات الكمية في تونس التي حلت في المرتبة الخامسة عام 2015 لتتراجع إلى المرتبة العاشرة في 2016، وقد حلت السودان في المرتبة الرابعة بعد أن حلت في العام السابق بالمرتبة السادسة.

ويمكن القول أن الدول التي شهدت تقدماً نسبياً في الترتيب وبمعدل رتبة واحدة هي: مصر وسوريا وموريتانيا، بينما تقدمت السودان برتبتين من المرتبة السادسة إلى الرابعة، وتقدمت ثلاث رتب انتهاكات السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، والانتهاكات في الصومال، فيما تقدمت الأردن للمرتبة السابعة بعد أن كانت في المرتبة الثانية عشرة، وليبيا من المرتبة 18 إلى المرتبة 13، وسلطنة عمان من المرتبة 21 إلى المرتبة 17.

وتراجع ترتيب كل من: اليمن من المرتبة الرابعة إلى الخامسة، والانتهاكات في قطاع غزة من المرتبة السابعة إلى المرتبة الحادي عشرة، الجزائر من المرتبة 13 إلى 14، لبنان من 11 إلى 15، السعودية من 16 إلى 18 البحرين من 14 إلى 20، الإمارات من 20 إلى 21 وقطر من 19 إلى 22.

وبقيت في مرتبتها للعام الثاني على التوالي الانتهاكات في العراق بالمرتبة الثالثة والمغرب في المرتبة الثامنة، بينما انضمت إلى القائمة جيبوتي وحلت في المرتبة 19، فيما غابت الكويت عن القائمة.

وبالنظر إلى الجدول أدناه فقد تبين لشبكة «سند» ما يلي:

- حلت مصر في المرتبة الأولى حيث وثق التقرير 924 انتهاكاً وبنسبة 25% من مجموع الانتهاكات العام، أي ربع الانتهاكات التي قامت «سند» بتوثيقها عام 2016، كما حلت في المرتبة الأولى من حيث عدد الحالات التي بلغت 329 حالة وشكلت نسبتها 30.7% من مجموع الحالات التي وثقها التقرير، وتكثر في مصر الحالات الجماعية بسبب منع التغطية وحجب المعلومات، حيث بلغ عدد الحالات الجماعية 129 حالة، مقابل 200 حالة فردية، علماً بأن مصر سجلت أعلى معدل للحالات الجماعية والفردية من بين جميع دول العالم العربي، وسجلت كذلك أعلى معدل بالاعتداء على الصحفيين حيث وثق التقرير تعرض 254 صحفياً لانتهاكات، في حين تعرضت 19 مؤسسة إعلامية لانتهاكات.
- وشكلت اعتداءات قوات وسلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أعلى نسب الانتهاكات كماً، وتسيدت قائمة أكثر المناطق التي يتعرض بها الصحفيون لاعتداءات من حيث الكم حيث وثق التقرير 614 انتهاكاً وبنسبة 16.7% من مجموع الانتهاكات العام، كما حلت في المرتبة الثانية من حيث عدد الحالات، حيث سجل التقرير 130 حالة وبنسبة 12% من إجمالي عدد الحالات الموثقة، وقد

الحقوق الإنسانية المعتدى عليها حسب شكل ونوع الانتهاك 2016

الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	1295	%35.2
الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والحق في السلامة الشخصية	867	%23.5
الحق في الحرية والأمان الشخصي	689	%18.7
حق التملك	460	%12.5
الحق في مجال شؤون القضاء	186	%5
الحق في حرمة الأماكن الخاصة	55	%1.5
الحق في الحياة	52	%1.4
الحق في معاملة غير تمييزية	41	%1
الحق في حرية التنقل والسفر والإقامة	30	%0.8
الحق في الخصوصية	6	%0.2
المجموع	3681	%100

بلغ عدد الحالات الفردية 100 حالة، مقابل 30 حالة جماعية، كما حلت ثانياً على مستوى عدد الصحفيين الذين تعرضوا لانتهاكات حيث بلغ عددهم 209 صحفيين، إضافة إلى تعرض 16 مؤسسة إعلامية لانتهاكات.

- وبقيت العراق في المرتبة الثالثة للعام الثاني على التوالي، وقد بلغ عدد الانتهاكات كما 436 انتهاكاً تعرض لها 164 صحفياً و33 مؤسسة إعلامية، وهي ثاني الدول من حيث عدد الانتهاكات التي تعرضت لها المؤسسات الإعلامية بعد الصومال، كما جاءت في المرتبة الثالثة أيضاً من حيث عدد الحالات بواقع 117 حالة اعتداء على حرية الإعلام وبنسبة 11% من مجموع الحالات العام، منها 90 حالة فردية و27 حالة جماعية.
- وحلت السودان في المرتبة الرابعة بواقع 365 انتهاكاً، وذلك بعد أن كانت في المركز السادس في العام السابق 2015، ووقعت الانتهاكات في 65 حالة منها 57 حالة فردية و8 حالات جماعية تعرض لها 35 صحفياً و19 مؤسسة إعلامية، وحلت في المرتبة الخامسة من حيث عدد الحالات.
- وجاءت اليمن في المرتبة الخامسة بواقع 258 انتهاكاً، وجميعها وقعت في 98 حالة اعتداء تعرض لها 110 صحفيين و20 مؤسسة إعلامية، فيما حلت بالمرتبة الرابعة من حيث عدد الحالات.
- وحلت الانتهاكات في الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة السادسة بواقع 233 انتهاكاً تعرض لها 59 صحفياً و5 مؤسسات إعلامية وقعت في 64 حالة منها 58 حالة فردية و6 حالات جماعية، وفي واقع الحال فإن انتهاكات أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية قد حلت لوحدها في المرتبة السادسة من خلال 150 انتهاكاً وقعت في 42 حالة، وحلت في المرتبة السابعة من حيث عدد الحالات، فيما حلت انتهاكات الأجهزة التابعة لحكومة «حماس» المقالة في قطاع غزة بالمرتبة الحادية عشرة من خلال 83 انتهاكاً وقعت في 22 حالة.
- وجاءت الأردن في المرتبة السابعة بواقع 135 انتهاكاً وقعت في 34 حالة، منها 18 حالة فردية و16 حالة جماعية، وجاء ترتيبها بالنسبة لعدد الحالات في المرتبة التاسعة.
- وبقيت المغرب في المرتبة الثامنة للسنة الثانية على التوالي بواقع 131 انتهاكاً وقعت في 44 حالة، منها 43 حالة فردية وحالة جماعية واحدة، وتعرض لها 46 صحفياً و4 مؤسسات إعلامية، وحلت في المرتبة السادسة على مستوى عدد الحالات.
- مباشرة حلت سوريا في المرتبة التاسعة بواقع 115 انتهاكاً تعرض لها 55 صحفياً و6 مؤسسات إعلامية ووقعت في 41 حالة، منها 36 حالة فردية و5 حالات جماعية، وحلت في المرتبة الثامنة من حيث عدد الحالات.
- وحلت تونس في المرتبة العاشرة من خلال 93 انتهاكاً تعرض لها 46 صحفياً و5 مؤسسات إعلامية، ووقعت في 30 حالة، منها 25 حالة فردية و5 حالات جماعية، كما حلت في المرتبة العاشرة على مستوى عدد الحالات التي وثقها التقرير.

- وجاءت الصومال في المرتبة الثانية عشرة بواقع 61 انتهاكاً وقعت في 10 حالات، منها 8 حالات فردية وحالتان جماعيتان، فيما حلت بالمرتبة الثامنة عشرة على مستوى عدد الحالات الموثقة في العالم العربي.
- وفي المرتبة الثالثة عشرة حلت الانتهاكات في ليبيا بواقع 59 انتهاكاً، وقعت في 23 حالة تعرض لها 28 صحفياً و6 مؤسسات إعلامية، منها 20 حالة فردية و3 حالات جماعية، وقد حلت في المرتبة الحادية عشرة على مستوى عدد الحالات.
- ومن خلال 57 انتهاكاً حلت الجزائر في المرتبة الرابعة عشرة، حيث تعرض 16 صحفياً و7 مؤسسات إعلامية لانتهاكات وقعت في 14 حالة فردية.
- وحلت لبنان في المرتبة الخامسة عشرة بواقع 43 انتهاكاً وقعت في 13 حالة فردية وتعرض لها 13 صحفياً و5 مؤسسات إعلامية.
- وجاءت موريتانيا في المرتبة السادسة عشرة بواقع 39 انتهاكاً وقعت في 16 حالة، منها 14 حالة جماعية وحالتان فرديتان، وتعرض لها 12 صحفياً و8 مؤسسات إعلامية.
- وفي المرتبة السابعة عشرة جاءت سلطنة عمان من خلال 37 انتهاكاً وقعت في 11 حالة فردية وتعرض لها 7 صحفيين و3 مؤسسات إعلامية.
- وبمعدل 28 انتهاكاً حلت السعودية بالمرتبة الثامنة عشرة وتعرض لها 8 صحفيين و11 مؤسسة إعلامية، ووقعت في 15 حالة، منها 13 حالة فردية وحالتان فرديتان.
- وبعد غيابها عن قائمة الانتهاكات عام 2015 حلت جيبوتي في المرتبة التاسعة عشرة من خلال 20 انتهاكاً وثقها تقرير 2016، وتعرض لها 6 صحفيين ومؤسسة إعلامية واحدة وجميعها وقعت في 3 حالات فردية.
- وفي المرتبة العشرين حلت البحرين بواقع 17 انتهاكاً تعرض لها 6 صحفيين و3 مؤسسات إعلامية وقعت في 9 حالات، منها 8 فردية وحالة جماعية واحدة.
- وفي المرتبة الحادية والعشرين حلت الإمارات في 14 انتهاكاً تعرض لها 4 صحفيين ومؤسستين إعلاميتين، ووقعت في 6 حالات جميعها فردية.
- وأخيراً حلت قطر بالمرتبة الثانية والعشرين، وبواقع انتهاكين تعرضت لهما مؤسسة إعلامية واحدة ضمن حالة فردية واحدة.

مكان وقوع الانتهاكات حسب عدد الانتهاكات وعدد الحالات وعدد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي تعرضت لانتهاكات عام 2016

الدولة	عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات		
				فردية	جماعية	المجموع
مصر	924	254	19	200	129	329
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	614	209	16	100	30	130
العراق	436	164	33	90	27	117
السودان	365	35	19	57	8	65
اليمن	258	110	20	86	12	98
الضفة الغربية	150	42	4	38	4	42
الأردن	135	67	5	18	16	34
المغرب	131	46	4	43	1	44
سوريا	115	55	6	36	5	41
تونس	93	46	5	25	5	30
قطاع غزة	83	17	1	20	2	22
الصومال	61	9	37	8	2	10
ليبيا	59	28	6	20	3	23
الجزائر	57	16	7	14	0	14
لبنان	43	13	5	13	0	13
موريتانيا	39	12	8	14	2	16
سلطنة عمان	37	7	3	11	0	11
السعودية	28	8	11	13	2	15
جيبوتي	20	6	1	3	0	3
البحرين	17	6	3	8	1	9
الإمارات	14	4	2	6	0	6
قطر	2	0	1	1	0	1
	3681	1154	216	824	249	1073

الجهات المنتهكة ومخالفاتها ومسؤولياتها القانونية والإفلات من العقاب وانعدام سبل الانتصاف

تناول التقرير الجهات المنتهكة في العالم العربي بشكل عام، وتناول المعدلات الكمية لمجموع الانتهاكات التي وثقها التقرير وقامت بها تلك الجهات في كل دولة، وبحث في عدد الحالات التي قامت بها تلك الجهات والحقوق المعتدى عليها، مع التكرار بأنه لم يصل إلى حد علم الراصدين في «سند» أن أحداً منها قد تعرض للمساءلة، وقد أفلتت جميع الجهات من العقاب، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، كما لم يصل إلى علم الراصدين أن أياً من الدول المرصودة أو الجهات المنتهكة قد اعترفت بمسؤوليتها عن الانتهاكات التي وقعت ضمن أراضيها أو المناطق التي تسيطر عليها أو عملت على محاسبة الفاعلين ومعاقبتهم أو التحري عنهم.

لقد بحث في الجهات التي ارتكبت جرائم قانونية واعتداءات على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية في دول العالم العربي ووصل عددها إلى 19 جهة انتهاك مارست الانتهاكات بحق الصحفيين في 1073 حالة، وثبت أن تلك الجهات قد قامت بارتكاب الانتهاكات بشكل موثق وبالأدلة الملموسة.

ومن ضمن الجهات المنتهكة التي برزت بشكل لافت عام 2016 هي جهات قضائية من خلال الاستخدام المتعسف للسلطات في المحاكم، وهي جهة لها أهمية وحساسية خاصة أمام المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في الأمم المتحدة.

وصاحب البحث مسألة إفلات الجهات المنتهكة من العقاب، وغياب مساءلتها عن الانتهاكات التي قامت بارتكابها في الحقوق الخاضعة للقانون الدولي. مع الإشارة إلى أن ثقافة الإفلات من العقاب تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى تردي أوضاع حقوق الإنسان وانتشار الانتهاكات الممنهجة والجسيمة التي ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

وعمد التقرير إلى فرز جهات الانتهاك لقياس مدى التزام الدول باحترام وضمان احترام وإعمال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني إضافة إلى اتفاقيات جنيف الأربعة خاصة في الدول والمناطق التي تشهد نزاعات مسلحة وظروف حرب.

وثبت أن جهات أخرى من غير الدولة أو الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون قاموا بارتكاب انتهاكات جزء كبير منها جسيمة، وقد وصلت إلى علم الدولة وأجهزتها الأمنية معلومات بشأنها، أو قام صحفيون بتقديم بلاغات في تعرضهم للاعتداءات على خلفية عملهم الإعلامي تحديداً، إلا أن جميع المعلومات التي وردت «سند» لم تتضمن إنصاف اي من الصحفيين الضحايا ممن قدموا بلاغات بشأن حصول اعتداءات عليهم وعلى خلفية عملهم الإعلامي.

وتكرر «سند» اعتقادها بأن إفلات مرتكبي الجرائم والاعتداءات الواقعة على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين يشجع مرتكبي الاعتداءات على تكرارها، كما يشجع آخرين على اقترافها عندما يرون غيرهم يفلتون من العقاب والمحاسبة.

وبالاطلاع على النتائج وترتيب الجهات المنتهكة من حيث عدد الانتهاكات الكمية، يلفت التقرير النظر إلى أبرز الاتجاهات، حيث بقيت الأجهزة الأمنية النظامية في دول العالم العربي المرصودة تتسيد قائمة الجهات المنتهكة للعام الخامس على التوالي.

وللعام الثالث على التوالي بقيت جهات الانتهاك التي استجدت على المشهد العربي ومنها «تنظيم داعش» و«جماعة الحوثي» في اليمن وتنظيمات مسلحة أخرى في المناطق التي تشهد نزاعاً مسلحاً كسوريا والعراق وليبيا واليمن تمارس أخطر الانتهاكات بحق الصحفيين خاصة بالاختطاف والقتل العمد، فيما سجل التقرير حالات كثيرة للإصابة بجروح والقتل غير العمد أثناء قيام الصحفيين الحربيين بتغطية المواجهات المسلحة في مناطق النزاع.

ولم يتمكن الراصدون من التعرف على هوية مرتكبي الانتهاكات في 51 حالة من الحالات التي وثقها التقرير، وهي ذات عدد الحالات التي وثقت تحت بند «مجهولو الهوية» في العام السابق 2015، وبلغت نسبتها 4.8% من مجموع الحالات الكلي.

ويعترف الراصدون في «سند» أنهم لم يتمكنوا من تصنيف الجهات المنتهكة للاعتداءات التي وقعت على إعلاميين أثناء تغطيتهم للاشتباكات المسلحة في مناطق النزاع، حيث تعرض صحفيون لإصابات بجروح وآخرون لقوا مصرعهم ولم يعرف المصدر الذي أدى إلى تعرضهم للإصابة على وجه التحديد، لذا تم تصنيف هذه الانتهاكات تحت بند «مجهولة المصدر» و«أثناء التغطية»، وبلغ عدد الحالات تحت هذا البند 76 حالة بشكل مضاعف عن العام السابق 2015 عندما وثق التقرير 39 حالة بقي مصدرها مجهولاً وجميعها وقعت أثناء التغطية.

تتضمن قائمة الجهات المنتهكة أطيافاً متعددة تسمح بالقول أن الصحفيين قد يتعرضون لانتهاكات من مختلف الجهات دون استثناء، وحتى من المواطنين ومن مؤسسات مجتمعية ومدنية كالأندية الرياضية، وحتى من الأحزاب والنقابات ما يزيد من تعرضهم للانتهاكات.

وجاء ترتيب كافة الجهات المنتهكة التي صنفها التقرير وبشكل عام حسب عدد الحالات التي قامت بها، ومن الأعلى فالأدنى، كالآتي:

المرتبة الأولى: الأجهزة الأمنية المكلفة بانفاذ القانون؛ وثق التقرير انتهاكات وقعت في 335 حالة أقدمت على ارتكابها الأجهزة الأمنية في جميع الدول المرصودة وبنسبة بلغت 31.2% من مجموع الحالات الكلي، وقد حلت في المرتبة الأولى، وبلغ عدد انتهاكات الأجهزة الأمنية 1497 انتهاكاً وبنسبة بلغت 40.7% من مجموع الانتهاكات، وبلغ أعلاها في كل من مصر من خلال 368 انتهاكا، السودان 349 انتهاكاً، العراق 229، واللافت أن تحل انتهاكات الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية في مرتبة متقدمة من خلال 135 انتهاكاً، ويليها انتهاكات الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة «حماس» المقالة من خلال 73 انتهاكاً، كما برزت انتهاكات الأجهزة الأمنية في الأردن ودول المغرب العربي الجزائر والمغرب وتونس، ومن المهم القول هنا أن راصدي «سند» لم يسجلوا اي انتهاكات للأجهزة الأمنية في لبنان.

المرتبة الثانية: السلطات القضائية؛ من المرتبة السادسة عام 2015 إلى المرتبة الثانية عام 2016 حلت الانتهاكات في سجل التقرير الناتجة عن الاستخدام المتعسف للسلطات القضائية في غالبية دول العالم العربي من حيث عدد الحالات باستثناء الصومال، اليمن، سوريا، ليبيا وقطاع غزة وهي دول ومناطق تغيب فيها الدولة، وقد وثق التقرير 289 انتهاكاً من خلال غياب الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة، أو ادعاءات بأن المحاكم استخدمت سلطاتها بشكل متعسف، والتغول في بعض الأحيان على السلطة بمنع الصحفيين من تغطية المحاكمات ذات طابع الرأي العام دون بيان منع التغطية في محاضر المحكمة أو إبلاغ الصحفيين بذلك، أو من خلال التعميم على وسائل الإعلام بعدم النشر في قضايا الرأي العام دون مسوغ قانوني، وقد سجلت مصر معدلاً عالياً في هذا الإطار حيث وثق التقرير 222 انتهاكاً صادرة عن المحاكم حيث يتعرض ما يزيد عن 50 صحفياً مصرياً لمحاكمات غير عادلة، ويتكرر تأجيل محاكماتهم في جلسات تعقد على فترات طويلة، وبعضهم مثل الكثير من المرات على مدار عامين أو يزيد، وبلغ عدد الحالات للجهات القضائية 176 حالة أي ما نسبته 16.4% من مجموع الحالات الكلي، وتضمنت تلك الحالات 289 انتهاكاً ما نسبته 7.8% من المجموع الكلي للانتهاكات، ومن المهم القول هنا بأن «سند» استبعدت 42 محاكمة غير عادلة تعرض لها صحفيون فلسطينيون في الضفة الغربية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وكان تقرير عام 2015 قد سجل 149 انتهاكاً من خلال 86 حالة.

المرتبة الثالثة: سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ وتستمر انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين الفلسطينيين ضمن أولى الجهات المنتهكة، وقد وثق التقرير 130 حالة نسبتها 12% من مجموع الحالات وتضمنت 614 انتهاكاً نسبتها 16.7% من مجموع الانتهاكات وقد حلت بالمرتبة الثالثة من حيث عدد الحالات والثانية من حيث عدد الانتهاكات في العالم العربي،

وكانت قد حلت في المرتبة الثانية عام 2015 من حيث عدد الحالات الذي بلغ 177 حالة.

المرتبة الرابعة: المؤسسات والدوائر الحكومية؛ لقد حل عدد الحالات التي تضمنت انتهاكات يعتقد أن موظفين ومسؤولين في دوائر ومؤسسات حكومية قاموا بها في غالبية دول العالم العربي في المرتبة الرابعة وبواقع 94 حالة تضمنت 310 انتهاكات تشكل نسبتها 8.4% من مجموع الانتهاكات الكلي، وبرزت الانتهاكات الصادرة عن المؤسسات والدوائر الحكومية بشكل كبير في مصر من خلال 79 انتهاكاً، والعراق 67 انتهاكاً، الصومال 40، الأردن 51، ولم تسجل انتهاكات لدوائر ومؤسسات حكومية في كل من سوريا والضفة الغربية وجيبوتي وقطر.

المرتبة الخامسة: مجهولة المصدر؛ وتقدمت الانتهاكات مجهولة المصدر والتي وقعت أثناء قيام الصحفيين بالتغطية الميدانية خاصة في مناطق النزاع المسلح من المرتبة العاشرة عام 2015 إلى المرتبة الخامسة في 2016، حيث لم يتمكن الراصدون في «سند» من تحديد مصدر الاعتداءات في 76 حالة تضمنت 107 انتهاكات تبلغ نسبتها 3% من مجموع الانتهاكات الكلي. وبرزت الانتهاكات مجهولة المصدر أو اثناء التغطية في العراق من خلال 44 انتهاكاً، وسوريا 27، اليمن 25 وليبيا 8، كما ظهرت بنسب متدنية جدا في مصر والصومال، ولم يجد الراصدون انتهاكات وقعت أثناء التغطية في كل من المغرب، سلطنة عمان، قطر، لبنان، موريتانيا، الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، الضفة الغربية وقطاع غزة.

المرتبة السادسة: مجهولو الهوية؛ وتقدمت الانتهاكات التي بقي مرتكبوها مجهولي الهوية من المرتبة السابعة إلى السادسة في 2016، وقد وثق التقرير 51 حالة تضمنت 149 انتهاكاً شكلت نسبتها 4% من مجموع الانتهاكات الكلي مقابل 102 انتهاكاً عام 2015، ولم يتمكن الباحثون من تحديد الجهة المنتهكة، وبقي المنتهكون مقيدين تحت بند «مجهولو الهوية» رغم أن جزءاً من انتهاكاتهم جسيمة مثل الاعتداء الجسدي والإصابة بجروح والاختطاف والقتل العمد.

المرتبة السابعة: «جماعة الحوثي» في اليمن؛ وتراجعت مرتبة انتهاكات «جماعة الحوثي» في اليمن إلى المرتبة السابعة على قائمة عدد الحالات بواقع 44 حالة تضمنت 137 انتهاكاً نسبتها 3.7% من مجموع الانتهاكات الكلي، علماً بأن غالبية انتهاكات «جماعة الحوثي» جسيمة وأبرزها الاختطاف والإخفاء القسري، وكانت قد حلت عام 2015 في المرتبة الرابعة على مستوى عدد الحالات من خلال 94 حالة تضمنت 248 انتهاكاً.

المرتبة الثامنة: المواطنون العاديون؛ وبرزت خلال العام 2016 انتهاكات المواطنين العاديين من أبناء المجتمع المحلي في غالبية دول العالم العربي، وتعتقد «سند» أن أحد أسباب ذلك يرجع لارتفاع معدلات التحريض وخطاب الكراهية والذي تعرضت له عدة مؤسسات إعلامية خاصة الناشطة على مستوى الإقليم والمنطقة العربية والعالم كقناة الجزيرة على سبيل المثال لا الحصر، وبلغ عدد الحالات التي وثقتها «سند» وتعتقد أن مواطنين عاديين يتحملون مسؤوليتها إلى جانب واجب الدولة 34 حالة تضمنت 136 انتهاكاً نسبتها من مجموع الانتهاكات الكلي 3.7%، وبرزت انتهاكات المواطنين العاديين بشكل صارخ في مصر بواقع 71 انتهاكاً، حيث تكثر في مصر انتهاكات أشخاص يبدو أنهم عاديون ويرتدون لباساً مدنياً ومن المعروف تسميتهم بمصر بـ»المواطنين الشرفاء» فيما يسميهم البعض الآخر بـ»البلطجية» وهم عادة ما يقفون إلى صفوف رجال الأمن عند حدوث وقفات أو مسيرات احتجاجية شعبية، كما برزت انتهاكات المواطنين العاديين بشكل لافت في تونس من خلال 20 انتهاكاً، وتعتقد «سند» أن مرده في تونس الانتهاكات التي قد يمارسها مواطنون ينتفعون من متنفذين أو تجار ومستثمرين، والحال شبيه في المغرب من خلال 13 انتهاكاً، وقد وقعت انتهاكات لمواطنين عاديين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الجزائر، السودان، العراق، اليمن، لبنان، ليبيا والأردن، وغابت انتهاكات المواطنين العاديين في كل من الإمارات، البحرين، السعودية، الصومال، جيبوتي، سلطنة عمان، سوريا، قطر وموريتانيا.

المرتبة التاسعة: أحزاب سياسية ونقابات عمالية؛ تنظيمات مسلحة؛ ومن اللافت أن يتساوى عدد حالات الانتهاكات لكل من أحزاب سياسية ونقابات عمالية وتنظيمات سياسية، والفارق المهم هنا أن غالبية انتهاكات التنظيمات المسلحة عادة ما تكون جسيمة بل وقد تتضمن القتل على شكليه العمد وغير العمد، وقد حلت كلتا الجهتين في المرتبة التاسعة معاً من خلال 23 حالة لكل منهما، وقد تضمنت الحالات المتعلقة بالأحزاب والنقابات 114 انتهاكاً نسبتها 3% من مجموع الانتهاكات الكلي، مقابل 77 انتهاكاً مصدرها تنظيمات مسلحة. وقد برزت انتهاكات الأحزاب والنقابات بشكل لافت في مصر من خلال 37 انتهاكاً، وفي سوريا من خلال 30 انتهاكاً غالبيتها وقعت باعتقاد «سند» بفعل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يتواجد شمال سوريا، وقد اشتهر هذا الحزب خلال العامين الماضيين باختطاف الصحفيين وإخفائهم والتحقيق معهم على خلفية عملهم الصحفي، كما برزت انتهاكات الأحزاب والنقابات في لبنان من خلال 20 انتهاكاً حيث العراك الحزبي المستمر في لبنان أدى خلال العام الماضي إلى حدوث انتهاكات وقعت بحق صحفيين، والأمر شبيه أيضاً في المغرب من خلال 13 انتهاكاً، وقد وقعت انتهاكات لأحزاب ونقابات في كل من قطاع غزة، الجزائر، العراق والأردن. وأما انتهاكات التنظيمات المسلحة فقد برزت في اليمن من خلال 31 انتهاكاً، وفي سوريا 25 انتهاكاً وليبيا 16، كما وقعت في كل من الصومال والعراق، وكانت انتهاكات التنظيمات المسلحة قد حلت في نفس المرتبة التاسعة عام 2015 من خلال 70 انتهاكاً، ما يسمح بالقول أن انتهاكات التنظيمات المسلحة حافظت على معدلها خلال العامين الماضيين. ولم تسجل أي انتهاكات لأحزاب أو نقابات أو تنظيمات مسلحة في كل من الضفة الغربية، الإمارات، البحرين، السعودية، السودان، تونس، جيبوتي، سلطنة عمان، قطر وموريتانيا.

المرتبة العاشرة: برلمانات ومجالس نيابية؛ حلت الانتهاكات الصادرة عن برلمانات ومجالس نيابية في المرتبة العاشرة من حيث عدد الحالات التي بلغت 18 حالة وتضمنت 40 انتهاكاً غالبيتها بحجب المعلومات ومنع التغطية، وقد برزت في مصر من خلال 27 انتهاكاً، ووقعت انتهاكات المجالس النيابية في كل من البحرين، العراق، المغرب والأردن، ولم يسجل التقرير أياً منها في باقي الدول العربية المرصودة.

المرتبة الحادية عشرة: مستثمرون ورجال أعمال؛ وبلغ عدد الحالات التي كان وراءها مستثمرون ورجال أعمال 14 حالة تضمنت 89 انتهاكاً، ومنها انتهاكات جسيمة بالاعتداء الجسدي والإصابة بجروح، وبلغت أعلاها في مصر من خلال 62 انتهاكاً، كما برزت في المغرب من خلال 17 انتهاكاً، ووقعت انتهاكات لمستثمرين ورجال أعمال في كل من الإمارات، الجزائر، العراق، تونس، لبنان وموريتانيا، ولم يوثق التقرير أياً منها في باقي الدول المرصودة.

المرتبة الثانية عشرة: مؤسسات إعلامية؛ مسؤولون ومتنفذون: وتساوت عدد حالات الانتهاكات الصادرة عن مؤسسات إعلامية ومسؤولين ومتنفذين، وهو مؤشر لعلاقة قد تربط بين المتنفذين وملاك المؤسسات الإعلامية يسمح

بالتدخل في شؤونها ما يسمح بوقوع انتهاكات على سبيل الفصل التعسفي، وقد حلت كلتا الجهتين في المرتبة الحادية عشرة من خلال 14 حالة لكل منهما، لكن حالات المؤسسات الإعلامية تضمنت 15 انتهاكاً مقابل 23 انتهاكاً مصدرها مسؤولون ومتنفذون، وقد برزت انتهاكات المؤسسات الإعلامية في مصر من خلال 8 انتهاكات ووقعت في كل من الضفة الغربية، السودان، العراق، المغرب، اليمن وتونس، وأما انتهاكات المسؤولين والمتنفذين فقد برزت في العراق من خلال 16 انتهاكاً، كما وقعت في كل من المغرب وتونس وموريتانيا، ولم يسجل التقرير انتهاكات من كلا الجهتين في كل من الأردن، قطاع غزة، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، الصومال، جيبوتي، سلطنة عمان، سوريا، لبنان وليبيا.

المرتبة الثالثة عشرة: مؤسسات مجتمع مدنية؛ وجاء عدد الحالات التي تضمنت انتهاكات ارتكبتها مؤسسات مجتمع مدني في عدد من دول العالم العربي في المرتبة الثالثة عشرة من خلال 36 انتهاكاً منها 32 انتهاكاً في مصر حيث تكثر انتهاكات الأندية الرياضية التي تعتبر جزءا من مؤسسات المجتمع المدني، فيما وقعت انتهاكات لمؤسسات مجتمعية في كل من المغرب وتونس أيضاً، ولم يسجل التقرير أياً منها في باقي الدول المرصودة.

المرتبة الرابعة عشرة: «تنظيم داعش»؛ رجال دين؛ من الصدفة اللافتة أن يتساوى عدد الحالات كمياً بين رجال الدين وتنظيم ما عرف بـ«داعش»، فقد مارست الجهتان انتهاكات في 7 حالات لكل منهما، لكن الفارق جسامة انتهاكات «داعش» المعروفة بالاختطاف والقتل العمد، لكن اللافت أيضاً أن تتراجع عدد حالات انتهاكات التنظيم من المرتبة الثامنة عام 2015 إلى الرابع عشرة في 2016، حيث كان قد سجل 41 حالة تضمنت 91 انتهاكاً، لكنه تراجع ليسجل 16 انتهاكاً في 2016 وقعت 9 منها في العراق و7 في سوريا، بينما ظهرت انتهاكات رجال الدين وهي بالمناسبة وقعت من رجال دين للديانتين الإسلامية والمسيحية في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن والمغرب والعراق بمعدل 11 انتهاكاً، ولم يسجل التقرير أي انتهاكات للجهتين في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، سوريا، الصومال، جيبوتي، سلطنة عمان، الضفة الغربية وقطاع غزة، قطر، لبنان وموريتانيا.

المرتبة الخامسة عشرة: جامعات ومعاهد أكاديمية؛ لقد وثق التقرير 5 حالات تضمنت 12 انتهاكاً وقعت في مصر والأردن والمغرب واليمن، ولم يسجل التقرير أي انتهاكات أخرى لمؤسسات تعليمية وأكاديمية في باقي الدول المرصودة.

المرتبة السادسة عشرة: مؤسسات رئاسية؛ لقد وثق التقرير 4 حالات تضمنت 12 انتهاكاً صدرت عن المؤسسات الرئاسية في كل من العراق من خلال 9 انتهاكات، مصر انتهاكين وتونس انتهاك واحد وغالبيتها انتهاكات بحجب المعلومات ومنع التغطية والنشر والتوزيع.

الجهات المنتهكة مصنفة حسب عدد الحالات

الجهات المنتهكة	عدد حالات الانتهاكات	%	عدد الانتهاكات	%
الأجهزة الأمنية	335	31.2	1485	40.3
مؤسسات قضائية	176	16.4	289	7.8
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	130	12	614	16.7
مؤسسات ودوائر حكومية	94	8.8	312	8.5
مجهولة المصدر وأثناء التغطية	76	7	118	3.2
مجهولو الهوية	51	4.7	138	3.7
جماعة الحوثي	44	4	137	3.7
مواطنون عاديون	34	3.2	136	3.7
أحزاب سياسية ونقابات	23	2	117	3.2
تنظيمات مسلحة	23	2	77	2
مجالس نيابية	18	1.7	40	1
مستثمرون ورجال أعمال	14	1.3	89	2.4
مؤسسات إعلامية	11	1	19	0.5
مسؤولون ومتنفذون	11	1	23	0.6
مؤسسات مجتمع مدني	10	1	36	1
رجال دين	7	0.6	11	0.3
تنظيم داعش	7	0.6	16	0.4
جامعات ومعاهد أكاديمية	5	0.5	12	0.3
مؤسسات رئاسية	4	0.4	12	0.3
المجموع	1073	%100	3681	%100

خلاصة النتائج العامة لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين للعام 2016 واتجاهاتها:

تعتقد شبكة «سند» ومن واقع الانتهاكات التي تمكنت من رصدها وتوثيقها من خلال برنامجها «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي أن قضية الحريات الإعلامية في الدول العربية بحاجة إلى وقفة تأمل جديدة أو إلى «نقطة نظام»، فحيث السبيل إلى حماية الصحفيين من تعرضهم للاستهداف والإصابة بجروح والاختطاف ومحاولات الاختطاف والاغتيال والأخطر فقدان الحياة أمر صعب جداً في مناطق النزاع، إلا أن حصيلة الانتهاكات في عدد آخر من الدول التي لا تشهد نزاعات مسلحة جاءت مرتفعة مثل مصر التي حلت الأولى على قائمة الانتهاكات كماً، كذلك السودان التي حلت في المرتبة الرابعة، ناهيك عن استمرار تعرض الإعلاميين لجملة من الانتهاكات عند منعهم من تغطية المسيرات أو الوقفات الشعبية الاحتجاجية في غالبية دول العالم العربي وأكثرها في ذلك العراق التي حلت في المرتبة الثالثة حيث يقبع الصحفيون العراقيون ما بين كف الانتهاكات الناتجة عن تغطيتهم الميدانية للاشتباكات المسلحة مع «تنظيم داعش» ومخرز الأجهزة الأمنية التي تعتدي عليهم عند تغطيتهم الميدانية للاحتجاجات الشعبية المتعلقة بقضايا الفساد.

وفي قراءة سريعة للمتغيرات خلال السنوات الخمسة الماضية منذ تقرير شبكة «سند» بنسخته الأولى عام 2012 وحتى تقرير العام 2016، فإن نوعية وطبيعة الانتهاكات لم تختلف كثيراً خلال تلك الأعوام باستثناء الانتهاكات الموثقة عام 2012 حيث كان ما سمي بـ»الربيع العربي» في أوجه، وحصل الصحفيون وقتها على مكاسب حيث توسعت الحريات الإعلامية مع توسع حرية الرأي والتعبير، وأصبح بالإمكان وقتها أن يمارس الصحفيون عملهم بقيود أقل وبجرأة أكبر على التعبير ونقل المعلومات نتيجة الضغط الشعبي على الأنظمة والحكومات.

وكانت «سند» قد بدأت نشاطها بعيد انطلاق حركات الاحتجاج التي اجتاحت العالم العربي في العام 2010، إلا أنه وبعد العام 2012 بدأت مساحة الحرية تضيق على الصحفيين، وبعد صعود الإسلاميين في تونس ومن ثم مصر وتزايد حالة الاستقطاب السياسي، كان الصحفيون أول الضحايا، وتزايدت الانتهاكات الواقعة عليهم من جهات مختلفة، وقد عنونت «سند» تقريرها الأول تحت اسم «حرية تحت الهراوات».

وخلال العام 2013، بقيت «الهراوات» سيدة الموقف، واستمرت الاعتداءات على الصحفيين ويمكن القول بأنها توسعت وزادت، ووقع الصحفيون ضحايا أطراف الصراعات السياسية التي تنافست على السلطة، ولم تعد الحكومات وأجهزتها الأمنية فقط من يعتدي على الصحفيين وينتهك حقوقهم، بل شاركتها أطراف سياسية أخرى، وبدأ حتى مواطنون عاديون يعتدون على الإعلاميين لاختلاف وجهات النظر والآيديولوجيات تجاه بعض مؤسسات الإعلام الإقليمية والعالمية، وتزايدت حوادث قتل الصحفيين وتهديدهم بالقتل، ولم يعد الإعلاميون قادرين على مواجهة الاعتداءات عليهم، ويبدو أن جزءاً كبيراً قرروا اللوذ بالصمت، حيث وصل الأمر إلى «الهاوية»، وهو العنوان الذي اختارته شبكة «سند» في تقريرها بنسخته الثانية.

وفي العام 2014؛ أطلقت شبكة «سند» تقريرها بنسخته الثالثة تحت عنوان «إعلام تحت النار»، حيث زادت الصراعات وبدأت الميليشيات المسلحة بالظهور خاصة في ليبيا، سوريا، العراق واليمن، ودخلت هذه الميليشيات في الصراع السياسي، والنزاع المسلح أصبح موجوداً على أرض الواقع، وبدأت مظاهر جديدة بالاعتداءات الجسيمة على الصحفيين الذين باتوا مهددين إلى درجة القتل وفقدان الحياة.

وقد لاحظت «سند» في تقريرها لعام 2015 أن المتغيرات التي طرأت على الواقع السياسي والاجتماعي في عدد من دول العالم العربي، على وجه الخصوص في اليمن والعراق، واستمرار النزاع المسلح في سوريا، وغياب الدولة في ليبيا، ساهم في استمرارية الاعتداء على حرية الإعلام، وكان الإرهاب العدو الأول للصحفيين في تلك الدول. وقد فقد 54 صحفياً حياتهم نتيجة النزاع المسلح، غالبيتهم قضوا بفعل التنظيمات المسلحة وعلى رأسها تنظيم «داعش» الإرهابي الذي عمد إلى اختطاف وقتل الصحفيين بطريقة وحشية، حتى أصبح الإعلام «على مذبح الإرهاب».

ويبقى استمرار منع الصحفيين من التغطية وحجب المعلومات عنهم في القضايا التي تشكل خطوطاً حمراء هو العلامة الأكثر دلالة على استمرار تدني مستوى الحريات الإعلامية في العالم العربي، وهو العلامة الفارقة قبل ما عرف بـ»الربيع العربي» وآثار هذا الربيع الفعلية على الحريات العامة، وقد استمرت الاعتداءات الجسيمة والممنهجة وواسعة النطاق تصاحب منع التغطية.

الباب الثاني: واقع الحريات الإعلامية في دول العالم العربي 2016

مقدمة

يبحث الباب الثاني من تقرير حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي لعام 2016 في واقع الانتهاكات بدول العالم العربي، ويتناول الدول المرصودة حسب الحروف الهجائية، ويستعرض وبشكل عام حالة الحريات الإعلامية في كل دولة، وعرضاً ملخصاً لواقع انتهاكات حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية، بالإضافة إلى عرض عام لحقوق الإعلاميين المعتدى عليها.

وقبل أن يبدأ الباحث في عمله؛ وضع جملة من الأسئلة من واقع الحالات الموثقة والمرصودة، وحاول الإجابة عليها بقدر ما أمكنه من اجتهاد، وتمثلت أسئلته بالتالي:

- التحقق من مدى احترام الدول للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان ذات الصلة.
- فهم أنماط انتهاكات حرية الإعلام السائدة في دول العالم العربي وأسبابها.
- هل يمكن تقديم أدلة وأسس صالحة لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين، ومنع الجناة من الإفلات من العقاب.
- إلى أي درجة يمكن أن تتعرض حقوق الإعلاميين الإنسانية لاعتداءات من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون؟.
- هل تعمل الأجهزة الأمنية والحكومات في دول العالم العربي على حماية إعلامييها عند تعرضهم لتهديدات داخلية أو خارجية، أو حتى لاعتداءات من جهات غير حكومية؟.
- هل توجد نوافذ تنصف الضحايا من الإعلاميين عند تعرضهم لاعتداءات وانتهاكات؟.
- مدى نسبة الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الإعلاميون في دول العالم العربي؟.
- هل استمرت الحكومات بقمع الإعلاميين عند تغطيتهم للاعتصامات وحركات الاحتجاج المطالبة بالإصلاحات؟.
- هل توجد أقطاب جديدة تعتدي على حرية الإعلام نتيجة متغيرات الأحداث التي طرأت على العالم العربي مؤخراً، أم لا؟.
- هل يمكن مناقشة عدم الإفلات من العقاب مع الحكومات؟.
- هل تلتزم المؤسسات القضائية في دول العالم بإجراءات المحاكمات العادلة؛ وهل يلتزم القضاة والمدعون العامون بمعايير نزاهة القضاء؟.

وقد وجد التقرير أن كافة الدول المرصودة في هذا التقرير خالفت التزاماتها التعاهدية والتعاقدية، وجميعها تعرضت لانتقادات من منظمات حقوق الإنسان المعترف بها في الأمم المتحدة، وقد خالفت معايير النزاهة في القضاء.

كما وجد أن كافة الدول المرصودة لم تعمل على حماية وسلامة إعلامييها من الاعتداءات والتهديدات، ولم تجر أي محاولات لحفظ سلامتهم أثناء قيام أجهزتها الأمنية بقمع المتظاهرين.

المملكة الأردنية الهاشمية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
135	67	5	18	16
المجموع			34	

خلال عام 2016 سجل تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن 135 انتهاكاً لحقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية، وقد وقعت هذه الانتهاكات في 34 حالة اعتداء، منها 18 حالة فردية، و16 حالة جماعية استهدفت عموم الصحفيين، وذلك ضمن عمليات الرصد والتوثيق التي أجراها الراصدون والباحثون في برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين في الأردن والتابع لمركز حماية وحرية الصحفيين. وتعرض لتلك الانتهاكات 67 إعلامياً وإعلامية من مؤسسات إعلامية مختلفة سواء من العاملين في الصحافة المطبوعة أو الإلكترونية أو من قنوات فضائية ومراسلين صحفيين. كما تعرضت خمس مؤسسات إعلامية تنتمي كلها إلى الإعلام الخاص المستقل عن الحكومة لانتهاكات تنوعت ما بين حجب المواقع الإخبارية أو المنع من البث الفضائي أو جعل عملية البث صعبة للغاية. وبلغة أخرى فإن 93٪ من الانتهاكات تعرض لها إعلاميون، و7% من الانتهاكات تعرضت لها مؤسسات إعلامية.

وتوزعت على 24 نوعاً من الانتهاكات جاء أبرزها المنع من التغطية، المضايقة، المنع من النشر والتوزيع، المعاملة المهينة والتهديد بالإيذاء. ويلاحظ بالنظر إلى كافة الانتهاكات الدارجة في الجدول أدناه؛ أن نوعية وطبيعة الانتهاكات جاءت بهدف المنع من التغطية وحجب المعلومات وحظر نشرها، وأما التوقيف والاعتقال وحجز الحرية التعسفي فهو شكل من أشكال العقوبة المسبقة التي قد يتعرض لها الصحفيون نتيجة نشرهم لمواد إعلامية تعتبر بحكم القانون جرائم.

ويلاحظ أن الاعتداءات الجسيمة قد تراجعت في الأردن، حيث كانت الاعتداءات الجسدية تقع خلال الاحتجاجات في الغالب.

وتميز العام 2016 بإصدار 10 تعاميم بحظر النشر في قضايا تمس الرأي العام المحلي في الأردن.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الأردن 2016

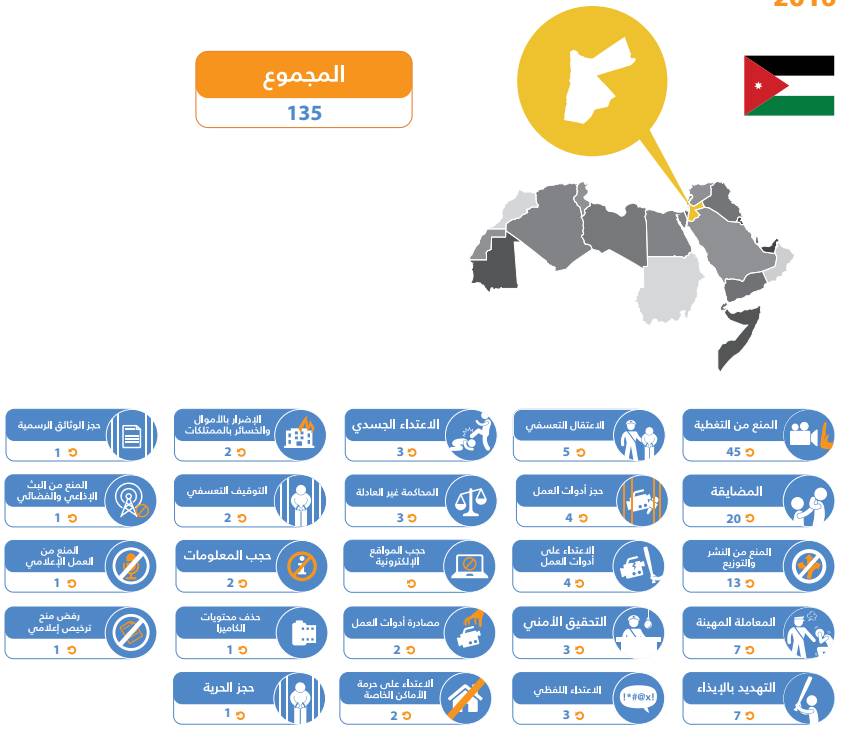

ووثق التقرير 17 انتهاكاً جسيماً تعرض لها 10 صحفيين على خلفية عملهم الإعلامي، وقد بلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 12.6% من مجموع الانتهاكات.

وحلت الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير بالمرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها من خلال 89 انتهاكاً وبنسبة بلغت 66.4% من مجموع الانتهاكات الموثقة في الأردن، فيما حلت الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والحق في السلامة الشخصية في المرتبة الثانية وبمعدل 20 انتهاكاً بنسبة 15% من مجموع الانتهاكات.

وجاءت الانتهاكات الماسة بالحق في التملك بالمرتبة الثالثة بمعدل 12 انتهاكاً وبنسبة 9% من مجموع الانتهاكات، فيما حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي بالمرتبة الرابعة بمعدل 9 انتهاكات وبنسبة 6.7% من مجموع الانتهاكات، وحلت الانتهاكات الماسة بالحقوق في مجال القضاء بالمرتبة الخامسة بمعدل 3 انتهاكات، بينما حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الخصوصية بالمرتبة السادسة بمعدل انتهاكين.

وتعددت الجهات التي أقدمت على انتهاك حرية الإعلام والاعتداء على الصحفيين أو يشتبه بضلوعها بالقيام بهذه الانتهاكات ووقعت في 34 حالة من الاعتداءات وثقها برنامج «عين» في 2016.

وبلغ عدد الجهات المنتهكة سبع جهات ولوحظ أن المراتب الثلاثة الأولى من حيث عدد الانتهاكات والحالات الموثقة يشتبه بأن الأجهزة الأمنية والسلطات القضائية ومؤسسات حكومية رسمية قد ارتكبتها، وهي جميعها جهات رسمية تابعة للدولة، وقد حلت كذلك ذات الجهات في المراتب الثلاثة الأولى في تقرير 2015. كما انه من اللافت ارتفاع عدد الانتهاكات المرتكبة من قبل الأجهزة الأمنية المكلفة بإنفاذ القانون وكذلك من خلال الدوائر والهيئات الحكومية عام 2016عن معدلاتها للعام السابق 2015، حيث سجل التقرير 58 انتهاكاً مصدرها الأجهزة الأمنية مقابل 19 انتهاكاً في العام السابق، وسجل 51 انتهاكاً مصدرها مؤسسات حكومية مقابل 13، وقد انخفضت الانتهاكات الناتجة عن الاستخدام المتعسف للسلطة القضائية حيث وثق التقرير 10 انتهاكات مقابل 17 انتهاكاً في العام السابق، وذلك مرده باعتقاد الباحث إلى التراجع عن توقيف الصحفيين تعسفاً.

وسجل التقرير حالتين تضمنتا 7 انتهاكات من مواطنين عاديين، و5 انتهاكات صدرت عن جامعات ومعاهد أكاديمية و3 انتهاكات صدرت عن مجلس النواب وأخيراً انتهاك واحد صدر عن نقابات مهنية.

الإمارات العربية المتحدة

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
14	4	2	6	0
المجموع			6	

وثقت شبكة «سند» 14 انتهاكا على الحريات الإعلامية في الإمارات، تعرض لها أربعة إعلاميين، ومؤسستان اعلاميتان، ووقعت في 6 حالات جميعها فردية، علماً أن دولة الإمارات من الدول التي تفتقد إلى مؤسسات مجتمعية ترصد وتوثق ما قد يقع من اعتداءات على حرية الإعلام كما في معظم دول الخليج العربي مما يصعب من جمع المعلومات وتوثيقها.

وبلغ عدد أشكال الانتهاكات الموثقة 12 نوعاً، حيث تكررت لمرتين المحاكمة غير العادلة وحجب المواقع الإلكترونية، فيما وقعت لمرة واحدة انتهاكات المنع من التغطية، حجب المعلومات، التحقيق الأمني، التهديد بالإيذاء، حجز أدوات العمل، حجز الوثائق الرسمية، الاختطاف والاختفاء القسري، التحريض، التعذيب وحذف محتويات الكاميرا.

ويعتقد الباحثون في «سند» أن الأجهزة الأمنية في الإمارات ارتكبت 10 انتهاكات بحق حرية الإعلام وقعت في 3 حالات، بينما وقعت 3 انتهاكات من خلال الاستخدام المتعسف للسلطة القضائية في حالتين، وانتهاك واحد تعرض له صحفي من أحد رجال الأعمال في حالة واحدة.

وأما الحقوق الإنسانية المعتدى عليها بحق الصحفيين في الإمارات فكان أعلاها الاعتداء على الحق في حرية الراي والتعبير والإعلام من خلال 6 انتهاكات، ويليها الاعتداء على الحق في عدم الخضوع إلى التعذيب أو المعاملة القاسية والمهينة،

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الإمارات 2016

ثم الاعتداء على الحق في الحرية والأمان الشخصي وحق التملك والحق في معاملة غير تمييزية.

ووثقت «سند» حالة اختفاء الصحفي الأردني «تيسير النجار» قسرياً منذ 13 ديسمبر 2015 وتعرضه لشكل من أشكال التعذيب في معتقله، وقد قضت محكمة إماراتية يوم 15 آذار/ مارس بالسجن 3 سنوات على الصحفي الأردني الزميل تيسير النجار، وتغريمه 500 ألف درهم (نحو 100 ألف دينار أردني)، وإبعاده عن الدولة، بعد إدانته بـ»إهانة رموز الدولة».

الانتهاكات الواردة في الجدول تعبر عما تمكنت شبكة «سند» من رصده وتوثيقه حيث تعد الإمارات من الدول التي من الصعب الوصول إلى معلومات موثقة حول الانتهاكات الإعلامية بداخلها.

مملكة البحرين

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
17	6	3	8	1
المجموع			9	

استمرت السلطات البحرينية، ومن خلال الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بالاعتداء على الإعلاميين ومنعهم من تغطية التظاهرات ومسيرات الاحتجاج شبه اليومية التي تشهدها المملكة منذ العام 2011.

وبالرغم من تراجع عدد الانتهاكات الكمية عام 2016 بواقع 17 انتهاكاً وقعت في 9 حالات وتعرض لها 6 إعلاميين و3 مؤسسات إعلامية، إلا أن طبيعة الاعتداءات على الإعلاميين وحرية الإعلام لم تختلف كثيراً عن العام 2015 حيث وثق التقرير 40 انتهاكاً، وعن العام الذي سبقه 2014 الذي وثق 44 انتهاكاً، حيث استمر حجز حرية الصحفيين وتعرضهم للمحاكمات غير العادلة وعلى وجه الخصوص للإعلاميين المعروفين بمعارضتهم للحكومة.

كما لم تختلف أشكال الاعتداءات على الحقوق الإنسانية للإعلاميين وجسامتها نسبياً بين العامين.

ولوحظ استمرار استهداف المصورين الصحفيين بشكل مباشر، والذين ينشرون ما يلتقطونه بعدساتهم في وكالات الأنباء العالمية، ومن شأنها فضح بعض الممارسات غير المقبولة تجاه المتظاهرين السلميين.

أيضا لوحظ تنوع أشكال الانتهاكات التي قد يتعرض لها الإعلاميون في البحرين حيث بلغ عددها 11 شكلاً، وقد سجل التقرير 4 انتهاكات جسيمة منها انتهاك الحبس وتكرر مرتين، وانتهاك الاعتقال التعسفي وانتهاك سحب الجنسية، وهي انتهاكات صدرت عن الأجهزة الأمنية وسلطات قضائية بالتعسف باستخدام السلطة، وشكلت نسبتها 23.5% من مجموع الانتهاكات الموثقة في البحرين.

وأما الانتهاكات غير الجسيمة فتمثلت بتعرض 3 صحفيان للتحقيق الأمني على خلفية عملهم الإعلامي، وتكرر منع التغطية مرتين، وتعرض صحفيين لمحاكمة غير عادلة، وتكرر منع النشر والتوزيع مرتين، ولمرة واحدة وقعت انتهاكات حجز الحرية، المضايقة، الرقابة المسبقة، المنع من الإقامة والتنقل والسفر وسحب الجنسية.

لقد حلت انتهاكات الأجهزة الأمنية بالمرتبة الأولى بواقع 8 انتهاكات وقعت في 4 حالات، يليها انتهاكات صدرت عن مؤسسات حكومية بواقع 4 انتهاكات وقعت في حالتين ومثلها الانتهاكات الناجمة عن الاستخدام المتعسف للسلطة القضائية، وأخيرا انتهاك واحد صدر عن مجلس النواب في حالة واحدة.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في البحرين 2016

ومن خلال البحث في الاعتداء على الحقوق الإنسانية للإعلاميين، يجد الباحث أن مملكة البحرين خالفت التزاماتها الدولية بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي صادقت عليها في 6 مارس 1998، كما خالفت العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وقعت عليها في 27 سبتمبر 2007، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 20 سبتمبر 2006.

وكانت شبكة «سند» قد دانت استدعاء السلطات البحرينية لمراسلة فرانس 24 الصحافية «نزيهة سعيد» للتحقيق معها على خلفية مزاولتها لعملها المهني. كما دانت منع الإعلامي «أحمد رضي» من مغادرة البلاد عبر منفذ مطار البحرين الدولي يوم 7 يوليو/ تموز.

وقد عبرت منظمات دولية عن مواقفها بانتقاد السلطات في البحرين تجاه ممارساتها التعسفية بشأن حرية الصحافة والرأي والتعبير.

فيما تعتقد شبكة «سند» أن الدولة خالفت طيفاً آخر من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي لم توقع عليها ومنها الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويعتقد بأن الدولة خالفت أيضاً الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من خلال استهداف الإعلاميين المعارضين على خلفيات عقائدية وسياسية.

ومن الملاحظ أن تحل انتهاكات الحق في الحرية والأمان الشخصي في المرتبة الثانية بواقع

5 انتهاكات، كما يشكل خطراً كبيراً تعرض الصحفيين لسحب الجنسية حيث تكرر هذا الأمر خلال الأعوام الماضية من خلال محاكمات تعتقد شبكة «سند» أنها محاكمات غير عادلة وتتضمن غلواً في استخدام السلطات القضائية للحكم على الصحفيين خاصة المعارضين لسياسات الحكومة.

وباعتقاد «سند»؛ تشكل الاعتداءات على حقوق الإعلاميين في العام 2016 مخالفة لعدد من التزامات البحرين الدولية، وأبرزها مخالفة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وقعت عليها في 27 سبتمبر 2007، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 20 سبتمبر 2006.

ولا بد من القول أن المادة 23 من دستور مملكة البحرين تضمن حرية التعبير حيث نصت على «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما».

وقد تسببت هذه القيود المفروضة على ممارسة حرية الرأي والتعبير إلى تصنيف البحرين ضمن الدول المعادية لحرية الصحافة حيث تقبع البحرين في المرتبة 162 (من أصل 180 دولة) على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2016.

أضف إلى ذلك تزايد القضايا المرفوعة من قبل أعضاء بمجلس النواب البحريني ضد المؤسسات الصحافية البحرينية والصحفيين في الوقت الذي يفترض أن يدافع فيه نواب الشعب عن حرية الرأي والتعبير التي كفلها دستور المملكة.

وبلغ عدد الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الإعلاميون في البحرين 5 انتهاكات شكلت ما نسبته 29.8% من مجموع الانتهاكات في البحرين، وتمثلت بحبس صحفيين اثنين أحدهما اعتقل تعسفياً وسحبت جنسيته ومنع من التنقل والسفر في محاكمة غير عادلة.

وتضمنت الانتهاكات الجسيمة اعتداءات على الحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في الإقامة والتنقل والسفر والحق في الجنسية.

الجمهورية التونسية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
93	46	5	25	5
المجموع			30	

وثقت «سند» 93 انتهاكاً في تونس خلال العام 2016 وقعت في 30 حالة، منها 25 حالة فردية و5 حالات جماعية، وتعرض لها 46 صحفياً و5 مؤسسات إعلامية.

أكثر الانتهاكات الموثقة كماً كانت المنع من التغطية، التحقيق الأمني والاعتداء الجسدي، كما وثقت سند انتهاكات الاعتداء اللفظي، المضايقة، حجب المعلومات، الإصابة بجروح، التهديد بالإيذاء، التحريض، المحاكمة غير العادلة، حجز الحرية، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، المعاملة القاسية والمهينة، الاعتداء على أدوات العمل، التهديد بالقتل، القرصنة الإلكترونية، الفصل التعسفي والمنع من الإقامة.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في تونس 2016

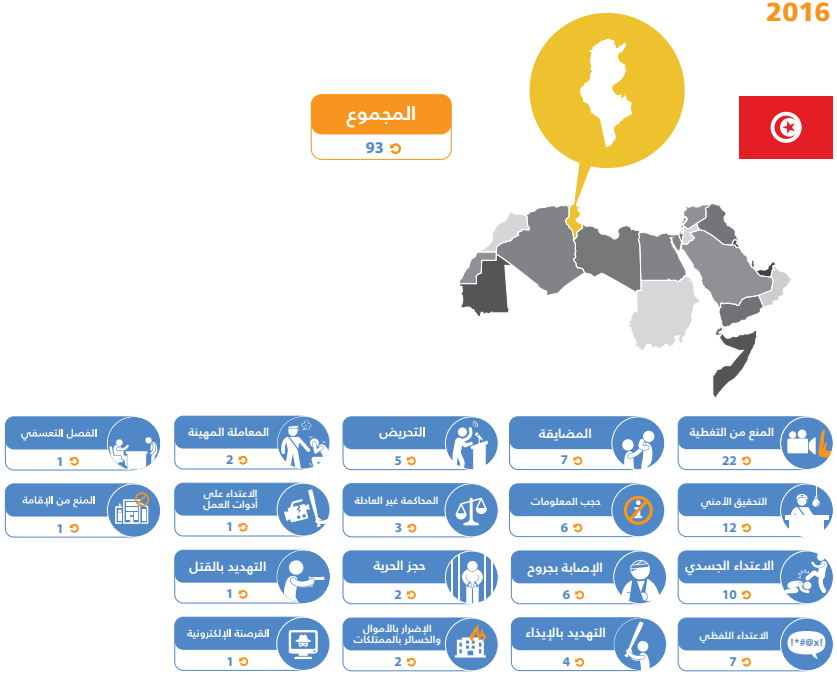

وتعددت الجهات المنتهكة في تونس وكان أعلاها من حيث عدد الحالات والانتهاكات الأجهزة الأمنية من خلال 13 حالة تضمنت 47 انتهاكاً، واللافت أن انتهاكات المواطنين العاديين قد حلت في المرتبة الثانية على قائمة الجهات المنتهكة من خلال 5 حالات تضمنت 20 انتهاكاً، كما أن اللافت أيضاً أن تحل انتهاكات مجهولي الهوية في المرتبة الثالثة من حيث عدد الانتهاكات بواقع 6 انتهاكات وقعت في حالتين، بينما وقعت 5 انتهاكات من خلال مؤسسات ودوائر حكومية، ووقعت 4 انتهاكات من خلال الاستخدام المتعسف للسلطة القضائية، ووقعت 3 انتهاكات من رجال دين في حالة واحدة، وانتهاكان صدرا من مسؤولين

ومتنفذين ورجال أعمال إلى جانب مؤسسات مجتمع مدنية، بينما وقع انتهاك واحد صادر عن كل من مؤسسات إعلامية ومؤسسات رئاسية.

وأما الحقوق الإنسانية المعتدى عليها فقد حلت الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام في المرتبة الأولى من خلال 49 انتهاكاً، واللافت أن الاعتداءات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب ولمعاملة قاسية ومهينة حلت في المرتبة الثانية من خلال 30 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثالثة الانتهاكات الماسة بالحق في معاملة غير تمييزية من خلال 5 انتهاكات.

وحل كل من الانتهاكات الماسة بالحق في التملك والحقوق في مجال شؤون القضاء في المرتبة الرابعة من خلال 3 انتهاكات لكل منهما، وفي المرتبة الخامسة حل الاعتداء على الحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال انتهاكين، وفي المرتبة السادسة والأخيرة وبواقع انتهاك واحد فقط جاء الاعتداء على الحق في التنقل والإقامة والسفر.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 18.3% من مجموع الانتهاكات الكلي من خلال انتهاكات الاعتداء الجسدي والإصابة بجروح والتهديد بالقتل.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
57	16	7	14	0
المجموع			14	

وثق التقرير 57 انتهاكاً وقعت في الجزائر في 14 حالة فردية، وتعرض لها 16 صحفياً و7 مؤسسات إعلامية.

أبرز الانتهاكات كماً المنع من التغطية والاعتداء الجسدي وحجز الحرية والتوقيف التعسفي والحبس، فيما وثقت «سند» وبنسب ضئيلة انتهاكات حجب المعلومات، المحاكمة غير العادلة، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، التحقيق الأمني، الاعتداء اللفظي، التحريض، المعاملة القاسية والمهينة، المنع من البث الإذاعي والفضائي، المنع من العمل الإعلامي، المنع من الإقامة والتنقل والسفر، الإصابة بجروح، التهديد بالإيذاء، المضايقة، الرقابة المسبقة، المنع من النشر والتوزيع والتهديد بالقتل.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الجزائر 2016

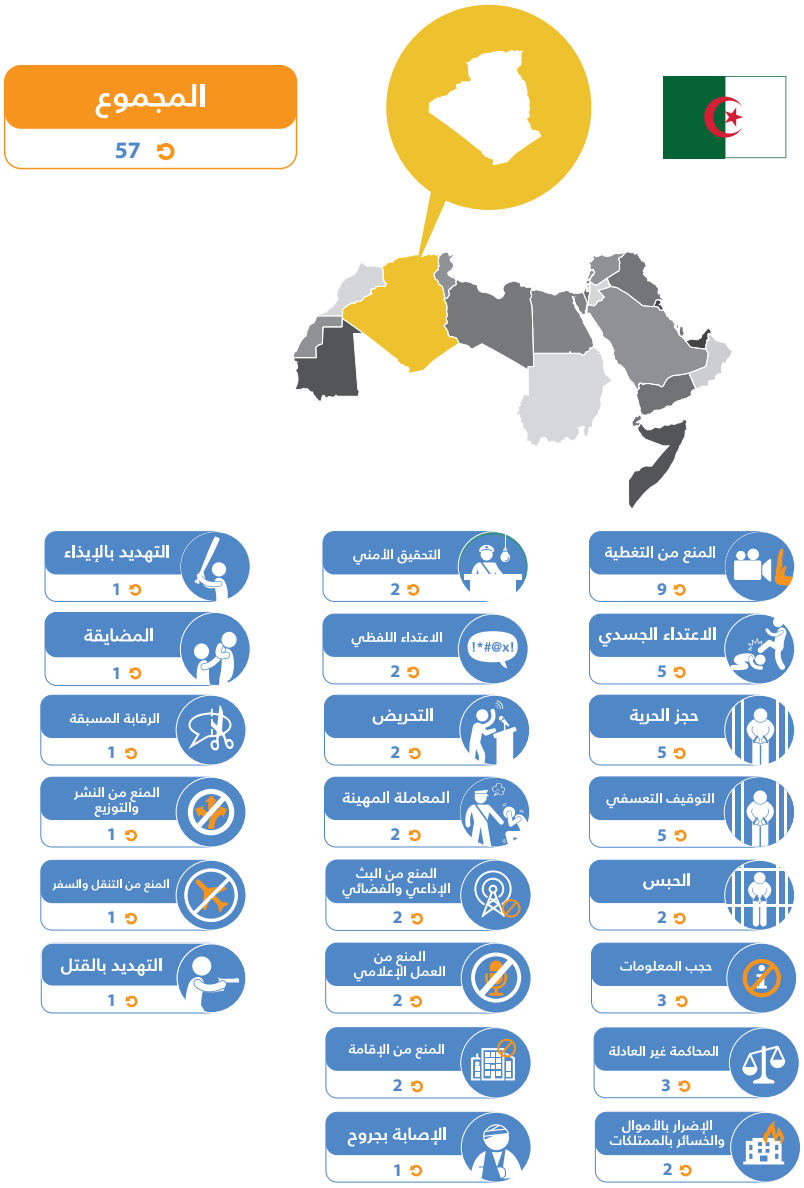

وحلت الأجهزة الأمنية في المرتبة الأولى من حيث الجهات المنتهكة في الجزائر من خلال 42 انتهاكاً وقعت في 8 حالات، ويليها انتهاكات الاستخدام المتعسف للسلطات القضائية في 4 انتهاكات، ثم انتهاكات كل من مؤسسات ودوائر حكومية ومواطنين عاديين وأحزاب ونقابات في 3 انتهاكات لكل واحدة منها، ويليها انتهاكات مستثمرين ورجال أعمال في انتهاكين.

وفي الحقوق الإنسانية المعتدى عليها حلت الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بالمرتبة الأولى من خلال 21 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثانية الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال 14 انتهاكاً، ثم في المرتبة الثالثة الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب ولمعاملة قاسية ومهينة من خلال 12 انتهاكاً.

وفي المرتبة الرابعة حلت الانتهاكات الماسة لكل من الحقوق في مجال شؤون القضاء والحق في الإقامة والتنقل والسفر من خلال 3 انتهاكات لكل منهما، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة حلت كل من الانتهاكات الماسة بالحق في التملك والحق في معاملة غير تمييزية من خلال انتهاكين لكل منهما.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 19.3% من مجموع الانتهاكات الكلي الموثقة في الجزائر.

جمهورية جيبوتي

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
20	6	1	3	0
المجموع			3	

رغم أن جيبوتي من الدول شحيحة الموارد والمعلومات بشأن الانتهاكات التي قد يتعرض إليها الإعلاميون، إلا أن الراصدين في شبكة «سند» تمكنوا من رصد وتوثيق 20 انتهاكاً عام 2016، وهو ما تعتبره «سند» مؤشراً على تدهور حالة حرية الإعلام في جيبوتي.

ووقعت الانتهاكات في 3 حالات جميعها فردية وتعرض لها 6 صحفيين ومؤسسة إعلامية واحدة.

اللافت في قائمة الانتهاكات أن الاعتقال التعسفي حل في المرتبة الأولى من خلال اعتقال 5 صحفيين تعسفياً على خلفية عملهم الإعلامي، وتلاه انتهاك حجز الحرية والمنع من الإقامة والسفر حيث ألقت قوات الدرك بتاريخ 11/1/2016 القبض على الصحفي المستقل العامل لصالح إذاعة صوت جيبوتي «محمد إبراهيم وايس»، وذلك بعد تعرضه المستمر للمضايقات من قبل السلطات بسبب مواقفه، ودون السماح له بتلقي زيارات من أفراد عائلته أو محاميه، في حين لا تزال التهم الموجهة إليه غير محددة، في حين ألقت السلطات الجيبوتية بتاريخ 14/1/2016 القبض على مدير النشر بصحيفة الفجر الشهرية «قادر عبدي إبراهيم» من منزله، ولم يسمح له بلقاء محاميه، ثم أفرج عنه بعد لقاء قصير مع النائب العام في 16 يناير.

ومن الانتهاكات التي وثقها التقرير في جيبوتي جاءت انتهاكات المحاكمة غير العادلة، المنع من التغطية، حجب المعلومات، المنع من النشر والتوزيع، المعاملة القاسية والمهينة والتوقيف التعسفي.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في جيبوتي 2016

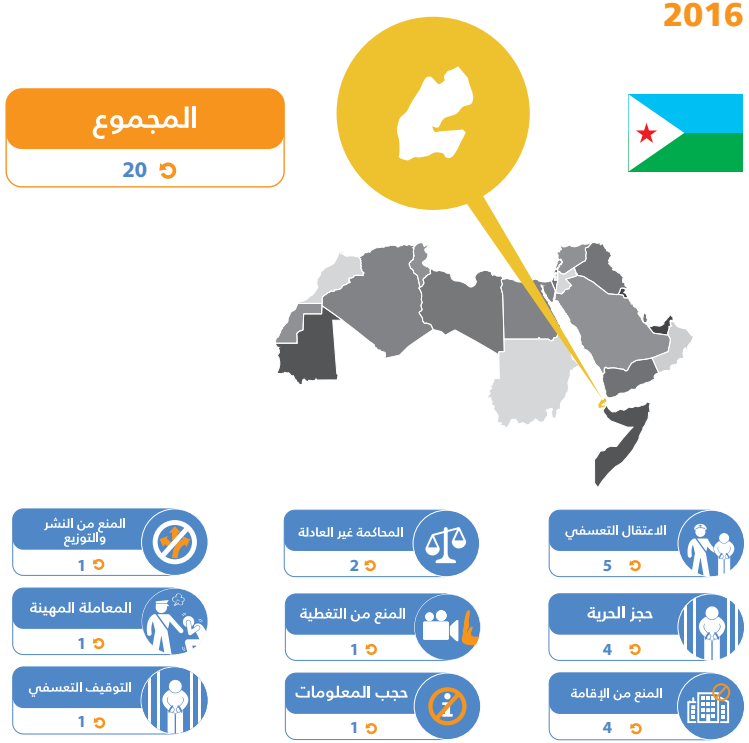

وصدرت الانتهاكات عن جهتين أولاهما الأجهزة الأمنية من خلال 16 انتهاكاً وقعت في حالتين، والمؤسسات القضائية من خلال التعسف باستخدام سلطاتها من خلال 4 انتهاكات وقعت في حالة واحدة.

اللافت أن الاعتداء على الحق في الحرية والأمان الشخصي حل في المرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها من خلال 10 انتهاكات، ويليها الاعتداء على الحق في التنقل والإقامة والسفر من خلال 4 انتهاكات، وفي المرتبة الثالثة الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام في 3 انتهاكات، ثم في المرتبة الرابعة الاعتداء على الحقوق في مجال شؤون القضاء في انتهاكين، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة ومن خلال انتهاك واحد يمس الحق في عدم الخضوع للتعذيب وغيره من المعاملة القاسية والمهينة.

وشكل انتهاك الاعتقال التعسفي 25% والتي هي أيضا نسبة الانتهاكات الجسيمة في جيبوتي.

جمهورية السودان

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
365	35	19	57	8
المجموع			65	

حلت السودان في المرتبة الرابعة على قائمة الدول المنتهكة حيث وثقت «سند» 365 انتهاكاً في 2016 وقعت في 65 حالة، منها 57 حالة فردية و8 حالات جماعية، وتعرض لها 35 صحفياً و19 مؤسسة إعلامية، وشكلت الانتهاكات في السودان ما نسبته 10% من مجموع الانتهاكات الكلي التي وثقها التقرير والبالغة 3681 انتهاكاً.

ولاحظ «سند» عودة مصادرة الصحف بعد الطباعة بشكل ملموس، وذلك بعد أن أعلنت السلطات بداية العام 2016 عن تراجعها باستخدام هذا الأسلوب، حيث أقدمت الأجهزة الأمنية على مصادرة الصحف بعد الطبع، وتعاني الصحافة السودانية اقتصاديا في ظل ارتفاع تكلفة التشغيل وتدهور العملة المحلية «الجنيه»، ما ينعكس سلبا على مداخيل الصحفيين وخطط تطوير الصحف.

واستمر الأمن السوداني بفرض القيود الصارمة على الحريات الصحفية وحرية تداول ونشرالمعلومات، بما في ذلك الرقابة السابقة للنشر و«سياسة الخطوط الحمراء»، في البلد الذي يتذيّل مؤشر حرية الصحافة في العالم.

وخلال شهري يونيو ويوليو 2016 صادرت الأجهزة الأمنية في السودان أعداد 6 صحف يومية بعد طباعتها، وتكررت مصادرة أعداد صحيفتين منها أيضاً خلال تموز، وذلك بالرغم من رفع جهاز الأمن الرقابة القبلية على الصحف، إلا أنه عمد إلى معاقبتها بأثر رجعي عبر مصادرة المطبوع من أي صحيفة تتخطى المحظورات، حيث تتهم بعض الصحف بتجاوز «الخطوط الحمراء» بنشر أخبار تؤثر على «الأمن القومي».

لقد صادر جهاز الأمن والمخابرات السوداني في الرابع من تموز نسخ صحيفة «الجريدة» من المطبعة بدون إبداء أسباب، ورجح صحفيو «الجريدة» أن يكون سبب المصادرة نشر حوار مع المفكر الإسلامي حسن مكي والذي قال فيه إن هيئة علماء السودان المتهمة بموالاة السلطة، تضم علماء فشلوا في تخطي امتحانات الشهادة الثانوية. كما صادر جهاز الأمن والمخابرات نسخ صحيفتي «الصيحة» و«التغيير» من المطابع بدون إبداء أسباب، لكن صحفيين بالصحيفتين رجحوا أن يكون السبب مواد رأي بشأن انقلاب تركيا الفاشل، بينما قررت إدارة صحيفة (التغيير) تعليق صدورها احتجاجا على المصادرة المتكررة.

ويعتقد الباحثون في «سند» أن السلطات الأمنية في السودان قد عمدت منذ بداية العام الحالي على استدعاء الصحفيين للتحقيق الأمني واعتقالهم تعسفياً على خلفية التغطية الإعلامية، فخلال أغسطس 2016 تعرض 5 صحفيين سودانيين للتحقيق الأمني على خلفية مواد إعلامية واعتقل 3 إعلاميين بشكل تعسفي كان أخطرها قيام الأجهزة الأمنية بممارسة الاعتداء اللفظي والبدني على مراسلة صحيفة الجريدة «حواء رحمة» بالإضافة إلى احتجازها لمدة أربع ساعات أثناء تغطيتها لعملية إزالة السلطات السودانية لحي التكامل الكائن في العاصمة السودانية الخرطوم.

وخلال نوفمبر فرضت سلطات الأمن قيودا على الصحف في تغطيتها الناقدة لارتفاع أسعار الوقود والدواء والكهرباء، فضلا عن حظر نشر مظاهر الاحتجاج على السياسات الاقتصادية للحكومة، وذلك منذ إعلان الحكومة السودانية في الأيام الأولى من نوفمبر لقرارات اقتصادية قاسية برأي المعارضين في السودان.

أكثر الانتهاكات كماً كانت الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات إذ تكرر 71 مرة، وبذات المعدل انتهاك الرقابة المسبقة، ثم المصادرة بعد الطبع الذي تكرر 63 مرة، بينما تكرر انتهاك منع النشر والتوزيع 41 مرة، وتلاه التحقيق الأمني على خلفية العمل الإعلامي 22 مرة، وحجز الحرية 21 مرة، ومن الخطير تعرض 11 صحفياً للاعتقال التعسفي.

ووثق التقرير في السودان انتهاكات المضايقة، المنع من التغطية، الاعتداء الجسدي، حجز أدوات العمل، المعاملة القاسية والمهينة، التهديد بالإيذاء، حجز الوثائق الرسمية، التوقيف التعسفي، حذف محتويات الكاميرا، الفصل التعسفي، الاعتداء اللفظي، المحاكمة غير العادلة، الإصابة بجروح، الاعتداء على أدوات العمل، الاعتداء على مقار العمل والمنع من البث الإذاعي والفضائي.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في السودان 2016

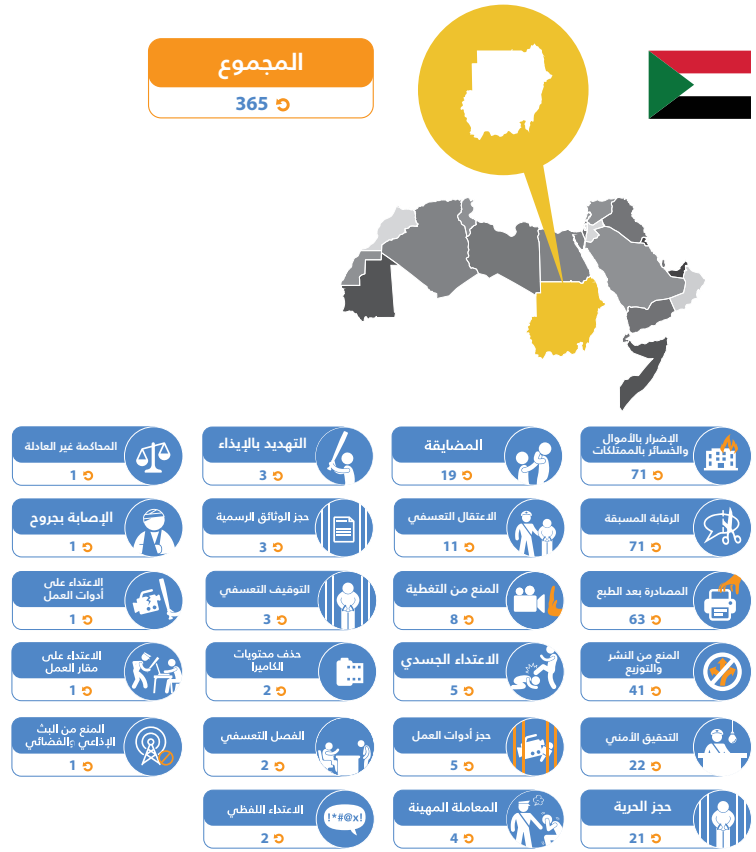

غالبية الانتهاكات ارتكبتها الأجهزة الأمنية من خلال 349 انتهاكاً تشكل نسبتها 96.7% من مجموع الانتهاكات في السودان وذلك في 60 حالة من أصل 65 حالة، يليها 8 انتهاكات صدرت عن مؤسسات ودوائر حكومية وقعت في حالتين، ووثق التقرير انتهاكين مصدرهما مواطنون عاديون في حالة واحدة، وانتهاك واحد سجل لكل من مؤسسات قضائية ومؤسسات إعلامية.

وبنسبة 63.4% من مجموع الانتهاكات ومن خلال 229 انتهاكاً حل الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام في المرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها، وفي المرتبة الثانية حلت الانتهاكات الماسة بالحق في التملك من خلال 78 انتهاكاً بلغت نسبتها 21.6% من مجموع الانتهاكات، وفي المرتبة الثالثة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال 38 انتهاكاً، وفي المرتبة الرابعة الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب ولمعاملة قاسية ومهينة من خلال 15 انتهاكاً، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في محاكمة عادلة من خلال انتهاك واحد فقط.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 5.5% من مجموع الانتهاكات في السودان من خلال 20 انتهاكاً بالاعتقال والتوقيف التعسفي والاعتداء الجسدي والإصابة بجروح.

الجمهورية العربية السورية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
115	55	6	36	5
المجموع			41	

فقد 9 صحفيين حياتهم في سوريا نتيجة النزاع المسلح أثناء قيامهم بتغطية المعارك في مناطق المواجهات المسلحة، كما تعرض 12 صحفياً للاختطاف والاختفاء القسري.

ورغم تراجع انتهاكات «داعش» في سوريا عام 2016 إلا أن 80 انتهاكاً من أصل 115 انتهاكاً وثقها التقرير في سوريا وقعت نتيجة النزاع المسلح، وتشكل ما نسبته 69.6% من مجموع الانتهاكات في سوريا التي حلت في المرتبة التاسعة على قائمة الدول المنتهكة.

ووقعت الانتهاكات في 41 حالة، منها 36 حالة فردية و5 حالات جماعية، وتعرض لها 55 صحفياً و6 مؤسسات إعلامية.

أكثر الانتهاكات كماً حلت انتهاكات الإصابة بجروح وتكرر 26 مرة، الاختطاف والاختفاء القسري وتكرر 12 مرة، والمنع من التغطية 10 مرات ويليه الإضرار بالأموال 9 مرات.

وبنسب متفاوتة وثق التقرير في سوريا انتهاكات الاعتداء الجسدي، حجز الحرية، حجز أدوات العمل، حجب المعلومات، الاعتداء على أدوات العمل، التعذيب، الاستهداف المتعمد بالإصابة، مصادرة أدوات العمل، الاعتداء على مقار العمل، الاعتداء اللفظي، الاعتقال التعسفي، التهديد بالإيذاء، المنع من الإقامة والتنقل والسفر، التحقيق الأمني، المعاملة القاسية والمهينة، حذف محتويات الكاميرا والتهديد بالقتل.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في سوريا 2016

لقد وثق التقرير 27 انتهاكاً في سوريا وقعت في 21 حالة أثناء قيام الصحفيين بتغطية أحداث الاشتباكات المسلحة وبالطبع كان أخطرها فقدان الحياة والتعرض لإصابات بجروح، لكن التقرير وثق 60 انتهاكاً وقعت في 6 حالات مصدرها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي أقدم على اختطاف عدد من الصحفيين الأكراد وأخفاهم في أماكن مجهولة، وقد تعرض بعضهم للتعذيب.

ووثق التقرير 25 انتهاكاً مصدرها تنظيمات مسلحة وقعت في 5 حالات، ووثق 14 انتهاكاً لم تعرف هوية فاعليها وصنفوا تحت بند «مجهولو الهوية»، فيما أقدمت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام بارتكاب 12 انتهاكاً في 4 حالات، بينما أقدم «تنظيم داعش» على ارتكاب 7 انتهاكات في حالتين ومنها الاستهداف المتعمد بالإصابة.

وأما الحقوق الإنسانية المعتدى عليها وتعرض لها الصحفيون في سوريا فقد حل الاعتداء على الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة في المرتبة الأولى بواقع 44 انتهاكاً، وتلاه في المرتبة الثانية الاعتداء على الحق في التملك من خلال 24 انتهاكاً، وفي المرتبة الثالثة الاعتداء على الحق في الحرية والأمان الشخصي بواقع 20 انتهاكاً، وفي المرتبة الرابعة حلت الاعتداءات على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بواقع 16 انتهاكاً.

الأخطر الاعتداء على الحق في الحياة وحل في المرتبة الخامسة من خلال فقدان 9 صحفيين لحياتهم أثناء قيامهم بالتغطية، فقد قتل الإعلامي في التلفزيون السوري الرسمي «علي يوسف داشو» خلال تغطيته المعارك بين المعارضة وقوات النظام على أطراف قرية رتيان في السادس من فبراير 2016، بينما لقي مراسل وكالة الأناضول بمدينة داريا غرب العاصمة دمشق «مجد ديراني» مصرعه أثناء تغطيته لمعارك بين فصائل المعارضة والنظام في المدينة جرّاء إصابته بشظايا قذيفة دبابة أطلقتها قوات النظام.

وفي الثامن والعشرين من فبراير فقد مصور التلفزيون السوري الرسمي «عيسى علي جان»، والفني في طاقم التلفزيون «صفوان الأشعر» حياتهما في منطقة داريا بريف دمشق، وذلك أثناء قيامهما بتغطية الاشتباكات بين تنظيمات المعارضة المسلحة والجيش النظامي في المنطقة.

وخلال شهري يونيو ويوليو فقد 3 صحفيين حياتهم أثناء تغطيتهم للمعارك التي دارت في مناطق متفرقة من البلاد وهم مصور وكالة images live»أسامة جمعة»، ومراسل الهيئة السورية للإعلام «حسان المصري»، والصحفي المتعاون مع قناة الجزيرة مباشر «إبراهيم العمر» جراء الغارات الروسية التي ضربت بلدة ترمانين بريف إدلب (شمالي سوريا).

- الانتهاكات الواردة في الجدول هي ما تمكنت شبكة "سند" من رصده وتوثيقه في سوريا لصعوبة الوصول لمعلومات دقيقة حول انتهاكات حرية الإعلام بداخلها، إضافة إلى أنه لا توجد معلومات موثقة من الأطراف المتصارعة.
- الانتهاكات المرصودة تقتصر على الإعلاميين المحترفين وليس على النشطاء الإعلاميين.

وقد قضى الصحفي السوري «محمد سيد حسن» في الأول من آب/أغسطس متأثراً بجراح كان قد أصيب بها يوم 24 تموز/ يوليو الماضي خلال غارات نفّذها الطيران الحربي الروسي على مدينة الأتارب في ريف حلب. وفي السادس من نوفمبر فقد الصحفي «عمار بكور» حياته أثناء قيامه بتغطية القصف الذي تعرضت له بلدة الدانا في ريف إدلب الشمالي، وفي 12 نوفمبر قتل مراسل قناة الخبر الإيرانية «محسن خزاعي» خلال تغطيته للمعارك التي دارت على جبهة منيان غرب مدينة حلب.

وأخيراً حل الاعتداء على الحق في التنقل والإقامة والسفر بالمرتبة السادسة بواقع انتهاكين.

وقد شكلت الانتهاكات الجسيمة ما نسبته 54% من مجموع الانتهاكات الموثقة في سوريا من خلال 62 انتهاكاً جسيماً.

المملكة العربية السعودية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
28	8	11	13	2
المجموع			15	

وثق التقرير 28 انتهاكاً في السعودية رغم صعوبة الحصول على المعلومات بشأن الانتهاكات التي قد تقع على حرية الإعلام والإعلاميين، وقد وقعت الانتهاكات في 15 حالة، منها 13 حالة فردية وحالتان فرديتان وتعرض لها 8 صحفيين و11 مؤسسة إعلامية.

اللافت أن غالبية الانتهاكات الموثقة في السعودية استهدفت حجب المعلومات عن الجمهور وحقه في المعرفة من خلال حجب المواقع الإلكترونية الإعلامية ومنع التغطية والنشر والتوزيع والبث الإذاعي والفضائي وحجب المعلومات.

وسجلت في السعودية أيضاً انتهاكات التوقيف التعسفي، القرصنة الإلكترونية، حجز الحرية، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، التحقيق الأمني، الاعتداء اللفظي، المضايقة، المعاملة القاسية والمهينة والمنع من العمل الإعلامي.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في السعودية 2016

أكثر الجهات التي مارست الانتهاكات كانت الأجهزة الأمنية من خلال 14 انتهاكاً وقعت في 5 حالات، ويليها 12 انتهاكاً صدرت عن مؤسسات ودوائر حكومية في 8 حالات، وانتهاكان بالقرصنة الإلكترونية من جهات لم تعرف هويتها في حالتين.

وعلى مستوى الحقوق الإنسانية المعتدى عليها فقد جاءت الاعتداءات على الحق

الانتهاكات الواردة في الجدول تعبر عما تمكنت شبكة «سند» من رصده وتوثيقه حيث تعد السعودية من الدول التي من الصعب الوصول إلى معلومات موثقة حول الانتهاكات الإعلامية بداخلها.

في حرية الرأي والتعبير بالمرتبة الأولى من خلال 21 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثانية الاعتداءات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي بواقع 4 انتهاكات، وفي المرتبة الثالثة الاعتداء على الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو غيره من معاملة قاسية ومهينة في انتهاكين، وبالمرتبة الرابعة والأخيرة ومن خلال انتهاك واحد فقط حل الاعتداء على الحق في التملك.

جمهورية الصومال

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
61	9	37	8	2
المجموع			10	

فقد 3 صحفيين صوماليين حياتهم خلال العام 2016 منهم صحفيان فقدا حياتهما في عمليتي اغتيال والصحفي الثالث أثناء التغطية، حيث قضت الصحفية في إذاعة مقديشو الحكومية «سغال صلد عثمان» على يد مسلحين مجهولي الهوية وذلك في عملية اغتيال جرت في فبراير، ورجح مراقبون انتماء المسلحين إلى حركة الشباب المجاهدين السلفية.

وفي سبتمبر قام مسلحون مجهولون بقتل مراسل راديو شابيلى «عبد العزيز حاجى» في العاصمة مقديشو.

وفي نوفمبر 2016 فقد الصحفي الصومالي «مهند علي محمد» الذي كان يعمل في إذاعة صوت مدج جراء الاشتباكات المسلحة التي اندلعت بين ولايتي بونتلاند وجلمدج، وقد توفي متأثرا بجروح أصابته في رأسه من نيران طائشة.

وجاءت الصومال في المرتبة 12 على قائمة الدول المنتهكة لحرية الإعلام في العالم العربي من خلال 61 انتهاكاً وثقها التقرير وقعت في 10 حالات 8 حالات منها فردية وحالتان جماعيتان، وتعرض لها 9 صحفيين و37 مؤسسة إعلامية.

وتعتقد «سند» أن الارتفاع الكمي للانتهاكات في الصومال عام 2016 مرده قيام السلطات الصومالية بحجب 35 موقعاً إعلامياً إلكترونياً جملة واحدة بتهمة محاولة نشر معلومات تسيء لمؤسسات الدولة وتروج لظاهرة الانفلات الأمني في البلاد. ونفذت وزارة البريد والاتصالات الصومالية تعليمات حجب هذه المواقع بأمر من النائب العام بجمهورية الصومال الفيدرالية، وكان البرلمان الفيدرالي وافق يوم 28 ديسمبر 2015 في جلسته العامة على قانون الصحافة والذي تقدم به مجلس الوزراء للحكومة.

وبرزت في الصومال انتهاكات حجب المواقع الالكترونية، حجز الحرية والاعتقال التعسفي، فيما وقعت انتهاكات التحقيق الأمني، المنع من التغطية، حجب المعلومات، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، القتل العمد، الاختطاف والاختفاء القسري، مصادرة أدوات العمل، الاعتداء على مقار العمل، القتل غير العمد (أثناء التغطية)، والمنع من البث الإذاعي والفضائي.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الصومال 2016

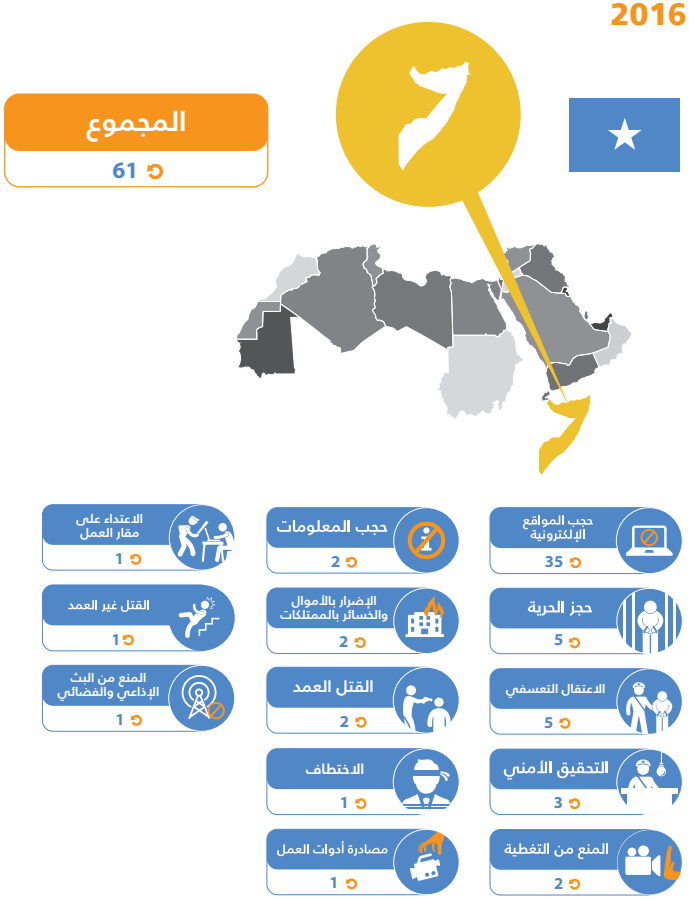

لقد حلت انتهاكات المؤسسات والدوائر الحكومية في الصومال في المرتبة الأولى على قائمة الجهات المنتهكة من خلال 40 انتهاكاً وقعت في 3 حالات مقابل 17 انتهاكاً مصدرها الأجهزة الأمنية التي حلت ثانياً، كما وثقت انتهاكات لمجهولي الهوية في انتهاكين خطيرين بالقتل العمد والاختطاف، ووقع انتهاك واحد أثناء التغطية، بينما أقدم تنظيم مسلح بعملية اغتيال.

وعلى قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها فقد حلت الاعتداءات على الحق في حرية الراي والتعبير والإعلام في المرتبة الأولى من خلال 43 انتهاكاً، ويليها الاعتداءات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي بواقع 11 انتهاكاً، ويليها الانتهاكات الماسة بالحق في التملك في 4 انتهاكات، وأخيراً الانتهاكات الماسة بالحق في الحياة من خلال 3 انتهاكات.

ومن المهم الإشارة إلى أن 13 انتهاكاً نسبتها 21.3% من مجموع الانتهاكات الموثقة في الصومال نتجت بسبب النزاعات السياسية والمسلحة في الصومال.

جمهورية العراق

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
436	164	33	90	27
المجموع			117	

فقد 22 إعلامياً عراقياً حياتهم خلال العام 2016 نصفهم قضوا أثناء قيامهم بتغطية المواجهات المسلحة مع «تنظيم داعش» والنصف الآخر قضوا بالقتل العمد منهم 6 صحفيين من قبل «داعش» من خلال إعدامهم و5 صحفيين قتلوا عمدا من تنظيمات مسلحة، كما وقعت محاولتا اغتيال باءتا بالفشل.

وقد حلت العراق في المرتبة الثالثة على قائمة الدول المنتهكة من خلال 436 انتهاكاً بلغت نسبتها من المجموع الكلي للانتهاكات التي وثقها التقرير 11.8%، ووقعت في 117 حالة منها 90 حالة فردية و27 حالة جماعية وتعرض لها 164 صحفياً و33 مؤسسة إعلامية.

والملاحظ أن انتهاك الإصابة بجروح حل في المرتبة الثانية على قائمة الانتهاكات حيث تكرر 58 مرة، ويليه في المرتبة الثالثة انتهاك الاعتداء الجسدي الذي تكرر 50 مرة، وأما انتهاك المنع من التغطية فحل أولاً، وحجب المعلومات حل رابعاً.

وبنسب متفاوتة وقعت انتهاكات الاعتداء اللفظي، حجز أدوات العمل، التهديد بالإيذاء، حجز الحرية، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، الاعتداء على أدوات العمل، المضايقة، المعاملة القاسية والمهينة، الاعتقال التعسفي، الاعتداء على مقار العمل، التهديد بالقتل، الاختطاف والاختفاء القسري، التعذيب، المنع من البث الإذاعي والفضائي، محاولة الاختطاف، المحاكمة غير العادلة، التحريض، الاستهداف المتعمد بالإصابة، مصادرة أدوات العمل، حذف محتويات الكاميرا، إيذاء ذوي القربى، الفصل التعسفي، المنع من الإقامة، التحقيق الأمني، حجز الوثائق الرسمية، المنع من النشر والتوزيع، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، الاعتداء على الممتلكات الخاصة، القرصنة الإلكترونية، المنع من العمل الإعلامي وعدم منح تصريح عمل.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العراق 2016

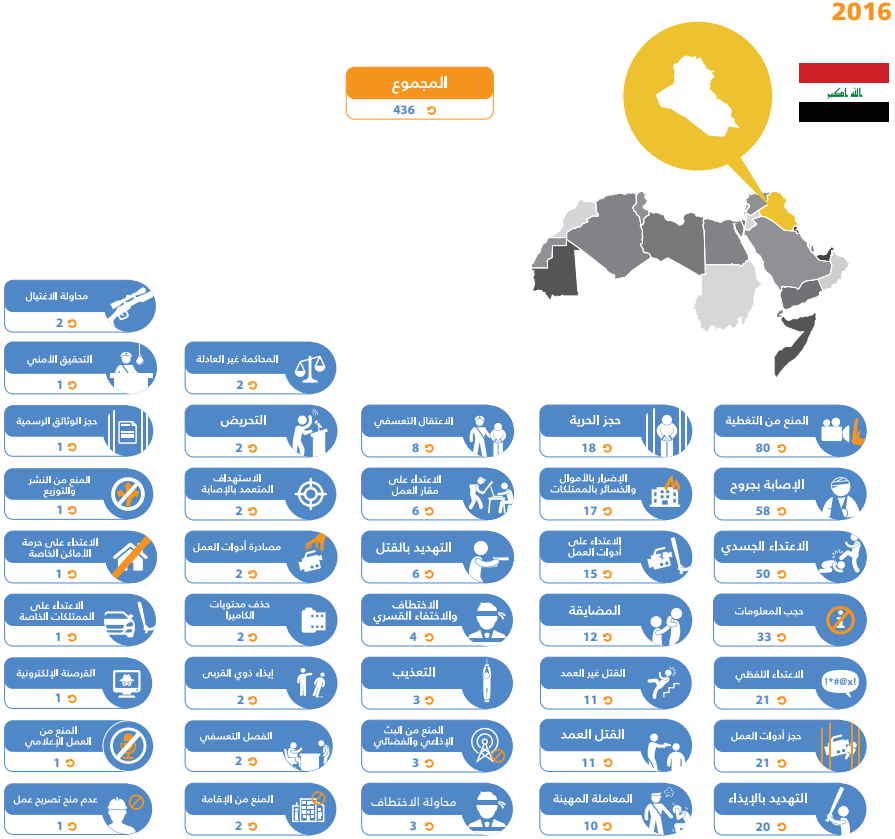

ولا بد من الإشارة بأن 74 انتهاكاً وقعت بسبب النزاع المسلح ما تشكل نسبتها 17% من الانتهاكات الموثقة في العراق.

أكثر الجهات المنتهكة الأجهزة الأمنية التي ارتكبت 215 انتهاكاً في 33 حالة وحلت أولاً على قائمة الجهات المنتهكة في العراق، وفي المرتبة الثانية الانتهاكات الصادرة عن مؤسسات ودوائر حكومية من خلال 67 انتهاكاً وقعت في 17 حالة.

ومن اللافت أن تحل الانتهاكات الصادرة عن جهات وأشخاص لم تعرف هويتهم في المرتبة الثالثة من خلال 48 انتهاكاً وقعت في 15 حالة، كما أنه من اللافت أن تحل الانتهاكات التي تعرض لها صحفيون أثناء قيامهم بالتغطية الإعلامية في الميدان في المرتبة الرابعة من خلال 44 انتهاكاً وقعت في 26 حالة.

وتتعدد الجهات المنتهكة في العراق وبلغ عددها 15 جهة، وقد وقع 16 انتهاكاً من قبل مسؤولين ومتنفذين، فيما ارتكب «تنظيم داعش» 9 انتهاكات في 5 حالات منفصلة، كما صدرت عن المؤسسة الرئاسية 9 انتهاكات في حالتين منفصلتين، وقام حزب سياسي بارتكاب 7 انتهاكات في حالة واحدة، وارتكب مواطنون عاديون 6 انتهاكات، فيما ارتكب كل من تنظيمات مسلحة ومؤسسات إعلامية 4 انتهاكات لكل منهما، وصدرت 3 انتهاكات من مجلس النواب، وانتهاكان من السلطات القضائية وانتهاك واحد لكل من رجال دين ومستثمرين ورجال أعمال.

وأما الحقوق الإنسانية المعتدى عليها وتعرض لها الصحفيون في العراق فمن اللافت أن تحل الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة قاسية ومهينة في المرتبة الأولى بواقع 162 انتهاكاً بلغت نسبتها 37% من مجموع الانتهاكات الموثقة في العراق، وهو مؤشر خطير على الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون.

وفي المرتبة الثانية حلت الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام من خلال 147 انتهاكاً، وفي المرتبة الثالثة الاعتداء على الحق في التملك بواقع 62 انتهاكا، ثم الاعتداء على الحق في الحرية والأمان الشخصي ثالثاً بواقع 34 انتهاكاً.

لقد حل الاعتداء على الحق في الحياة بالمرتبة الرابعة ما يؤكد على خطورة الانتهاكات وجسامتها، وقد تكرر 24 مرة من خلال مقتل 22 صحفياً ومحاولتي اغتيال باءتا بالفشل، وقد فقط أفراد طاقم قناة الشرقية الفضائية المكون من الصحفي «سيف طلال» والمصور «حسن العنبكي» يوم 12/1/2016 حياتهما حيث أطلق مسلحون مجهولون النار عليهما قرب مدينة بعقوبة شرق العراق أثناء تأديتهما لواجبهما المهني حيث كانا يقومان بمهمة للقناة، وقد تم اختطافهما لدى خروجهما من بلدة شهربان خلال مهمة صحافية قاما خلالها بتصوير تقرير عن هجمات تعرضت لها المدينة على يد ميليشيات مسلحة أسفرت عن تدمير ستة مساجد وقتل واختطاف عشرات المواطنين.

وفي الثامن من فبراير 2016 أقدم تنظيم «داعش» على إعدام مراسل صحيفة الحدباء اليومية «واثق عبد الوهاب» بعد اختطافه بيوم من منطقة السكر شرقي الموصل، وخلال مارس لقي الصحفي المستقل «ارمانج رسولي» حتفه أثناء تغطيته للحملة العسكرية التي شنتها قوات شنكال وقوات الدفاع الشعبي شمالي العراق ضد تنظيم «داعش».

وخلال مايو أيار أقدم تنظيم «داعش» على قتل الصحفي «طلال أبو أيمان» الذي يعمل فنيا في الكادر الهندسي لشبكة الإعلام العراقي في نينوى، وذلك بعد خمسة أشهر من اختطافه من منزله في حي القاهرة بالموصل، وقد سلم التنظيم جثته لذويه وقد فصل رأسه عن جسده نحرا في حين منع التنظيم أي إثارة للموضوع وتوعد أسرته في حال كشفت الأمر. فيما فقد المصور التلفزيوني المستقل «عبدالله عودة» حياته أثناء تغطيته لمعارك غرب العاصمة العراقية بغداد برصاص مسلحي تنظيم «داعش» حيث بدأت القوات العراقية معركة واسعة لاقتحام مدينة الفلوجة لتحريرها من سيطرة التنظيم.

ولقي المراسل الحربي «فاضل الكرعاوي» مصرعه جراء سقوط قذيفة هاون بجانبه أثناء تغطيته للمعارك التي دارت بين الجيش العراقي وتنظيم «داعش» بوسط مدينة الفلوجة، وفقد مراسل موقع العراق نيوز «أحمد محمد الجبوري» حياته اثر تغطيته لعمليات تحرير مدينة الشرقاط المغتصبة من تنظيم «داعش»، فيما قتل مصور قناة الغدير «علي محمود» في منطقة القيارة الواقعة على بعد 58 كيلومترا جنوب الموصل، وذلك على وقع انفجار خلال مشاركته في تغطية عمليات نفذتها قوات الأمن ضد «داعش» جنوب المدينة، كما قتل المصور التلفزيوني «علي صناعة» خلال تغطية معارك تحرير القيارة في جنوب الموصل، شمال العراق.

وفي أغسطس 2016 لقي مراسل وكالة «روزنيوز» الإخبارية «ودات حسين» مصرعه على يد مجهولي الهوية قاموا باختطافه وتعذيبه بوحشية قبل الإقدام على قتله عمداً على خلفية العمل الإعلامي. وقضى صحفيان أثناء قيامهما بالتغطية الإعلامية، حيث لقي المصور بقناة كوردستان «مصطفى سعيد» مصرعه جراء تعرض المكان المتواجد فيه لإطلاق نار كثيف، وذلك خلال تغطيته للمعارك التي دارت في القرى المحاذية لمحافظة الموصل في منطقة محور الخازر بين ما يعرف بتنظيم «داعش» وقوات البشمركة الكردية، فيما لقي مهندس البث في قناة العهد الفضائية «علي غني» مصرعه جراء قصف مدفعي استهدف المكان المتواجد فيه أثناء قيامه بتغطية المعارك التي دارت بين قوات الجيش العراقي وتنظيم «داعش» في جزيرة الخالدية.

وخلال أكتوبر أقدم تنظيم «داعش» على تنفيذ حكم الإعدام على المهندس «أحمد الحديدي» والمصور الصحفي «نبيل جاسم محمد» من قناة الفضائية الموصلية رميا بالرصاص في ساحة سوق البورصة الساحل الأيمن بعد اختطافهما لمدة اكثر من عام، وقد نفذ التنظيم بحقهما الإعدام أمام العشرات من المواطنين ونقلت جثتيهما للطب العدلي الشرعي بالموصل، وكان عناصر تنظيم داعش قد نفذوا حكم الإعدام بحق «دحام محمد» السائق في قناة الموصلية بعد اعتقاله وتعذيبه بتهمة تسريب معلومات عن داعش وجرائمه لوسائل إعلام خارج الموصل، وسلمت جثته للطب العدلي. فيما قتل الصحفي العراقي التركماني «أحمد هاجر أوغلو» خلال تغطيته المواجهات بين قوات الأمن وتنظيم داعش في مدينة كركوك شمال العراق، كما قتل مراسل قناة العراقية «أمير الجبوري» في معارك منطقة الشورة بالموصل، بينما قتل مصور قناة السومرية «علي ريسان» خلال تغطية معارك الشورة ضمن قاطع القيارة جنوبي الموصل.

وفي السادس من ديسمبر أعلنت مصادر أمنية في شرطة محافظة كركوك مقتل صحفي بنيران مجهولين وسط المدينة، وقد أكدت المصادر اغتيال الصحفي «محمد ثابت شحاذة» المشرف على إذاعة «بابا كركر» المحلية في محطة كركوك التابعة لشبكة الإعلام العراقي بنيران مجهولين يستقلون سيارة كورولا بيضاء اللون في منطقة العروبة اثناء خروجه من الإذاعة متوجها إلى منزله. وفي العاشر من ذات الشهر نفذ «تنظيم داعش» حكمه بإعدام المصور الصحفي «هاشم فارس» وسط مدينة الموصل.

وحلت في المرتبة الخامسة الاعتداءات على الحقوق في مجال شؤون القضاء والحق في المعاملة غير التمييزية والحق في الاقامة والتنقل والسفر من خلال انتهاكين لكل منها، وبالمرتبة السادسة والأخيرة ومن خلال انتهاك واحد حل الاعتداء على الحق في الخصوصية.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 35% من مجموع الانتهاكات الموثقة في العراق وذلك من خلال 153 انتهاكاً.

وتعتقد «سند» أنه وبالرغم من انخفاض تهديدات ما يطلق عليه تنظيم الدولة الإسلامية أو ما يعرف بـ»داعش» خاصة التهديدات باختطاف وقتل الصحفيين في المناطق التي قد تقع تحت سيطرة التنظيم كما حصل في محافظة البصرة طيلة العام الماضي 2015، إلا أن الصحفيين العراقيين لا يزالون يواجهون خطر القتل العمد من جماعات مسلحة لا تعرف هويتها، حيث تنتشر الميليشيات المسلحة في مناطق عديدة في العراق، في الوقت الذي يتعرضون فيه لاعتداءات من أجهزة أمنية متنوعة على امتداد البلاد تصل إلى درجة التعذيب.

وإلى جانب الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون العراقيون من جهات متعددة أثناء قيامهم بواجبهم المهني ما دفع العديد من الصحفيين إلى الهجرة وترك العمل الإعلامي، تواجه الصحافة العراقية مخاطر عديدة تهدد حريتها، خاصة ما تتعرض له من ضائقة مالية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها العراق.

وتنذر الأزمة المالية في إقليم كردستان بإغلاق عدد من وسائل الإعلام المستقلة التي تأسست بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين.

ولاحظ الراصدون في «سند» استمرار الأجهزة الأمنية ومسؤولون ومتنفذون بملاحقة الصحفيين ومؤسسات إعلامية على خلفية نشر قضايا فساد في العراق، فيما قامت شبكة الإعلام العراقي وهي مؤسسة إعلامية شبه رسمية تابعة للدولة بإقالة الصحفي «منتظر ناصر» لمشاركته في التحقيق الاستقصائي لـ»وثائق بنما» التي نشرت بداية أبريل وشارك في إعداده 350 صحفيا عربيا وأجنبيا، وكشف فيه عن فساد طال مسؤولين عراقيين.

ولاحظت «سند» استخدام السلطات العراقية للقانون كأداة للضغط وتقييد العمل الإعلامي، إذ قررت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية وقف البرنامج السياسي

الساخر «البشير شو» الذي يعرض على قناة السومرية بالإشتراك مع قناة DW الألمانية، بحجة أن البرنامج وقع بمخالفات لمدونات ممارسة المهنة لوسائل الإعلام، ومخالفة الإلتزام بالنزاهة والشفافية في نقل المعلومات، والإبتعاد عن استخدام اللغة الهابطة والإيحاءات المسيئة للذوق العام. كما أصدرت هيئة الإعلام قرارا بسحب ترخيص «قناة الجزيرة» وإغلاق مكاتبها في بغداد لمخالفة القناة قوانين الإعلام العراقية ولا سيما قيامها بالتحريض وإثارة الفتن حسب زعمها.

وفي الوقت ذاته؛ لم تقم الدولة وأجهزتها الأمنية في حالات أخرى بحماية الصحفيين ومؤسسات الإعلام التي تعرضت لتهديدات أو اعتداءات صارخة، حيث قام ثلاثة أشخاص مجهولي الهوية بساعة متأخرة من الليل بالإعتداء على مقر إذاعة «كلكامش» الواقعة في منطقة خان مخصر بمحافظة النجف ولاذوا بالفرار، ولم تتمكن القوات الأمنية من إلقاء القبض عليهم وتعقبهم.

وفي حالة أخرى تعرض منزل الصحفي الرياضي «ضياء حسين» إلى هجوم من قبل مسلحين مجهولين بالقنابل الصوتية والأعيرة النارية في منطقة العبيدي جنوب شرقي العاصمة بغداد، وكان قد تعرض إلى تهديد بالقتل من قبل أحد العاملين في نادي الشرطة، والذي يعمل حارساً شخصياً لرئيس نادي الشرطة السابق، دون أن يأخذ القضاء دوره الحقيقي في رد الخطر وملاحقة الجناة، وقد أكد الحسين أن وجوده في بغداد مرهون بإجراءات القوات الأمنية في الوقت الحالي بعد علمها وإبلاغها بالواقعة.

وكانت منظمات حقوقية عراقية قد عبرت مراراً عن قلقها إزاء ارتفاع هجرة الصحفيين بسبب تزايد التهديدات التي تطالهم على خلفية كتابتهم لتقارير تكشف الفساد، فيما اتهمت الحكومة بالإهمال في هذا الجانب، فيما طالبت رئيس الوزراء حيدر العبادي بحماية الصحفيين وعدم ممارسة الضغوط عليهم.

يشير التقرير إلى استمرار تعمد الأجهزة الأمنية باستهداف الصحفيين بشكل ممنهج وواسع النطاق أثناء قيامهم بتغطية التظاهرات الاحتجاجية، وهو ما حصل في العشرين من مايو 2016 عندما استهدفت عناصر الأمن الصحفيين لدى قيامهم بتغطية التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاحات السياسية. وقد وثق الراصدون في «سند» الاعتداءات على الصحفيين أثناء تغطيتهم لتجمع ضم آلاف المتظاهرين في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، للمطالبة بالإصلاحات السياسية رافعين شعارات مناهضة للحكومة العراقية، حيث قام المتظاهرون بعبور جسر الجمهورية بهدف اقتحام المنطقة الخضراء الذي يوجد فيها مقر الحكومة العراقية الذي تم اقتحامه أيضا من قبل عدد من الشبان كما ظهر في العديد من المقاطع المصورة التي تداولتها الوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية. ورداً على المتظاهرين قامت القوات الأمنية المكلفة بتأمين المنطقة الخضراء بقمعهم باستخدام القنابل المسيلة للدموع والماء الساخن لتفريقهم، بالإضافة إلى إطلاق الرصاص المطاطي والرصاص الحي. وكان في مقدمة المصابين في هذه التظاهرة عدد من الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام الذين كانوا يقومون بتغطية وقائع التظاهرة ومن ثم قمعها، حيث شوهد تعرض عدد من المصورين لحالات اختناق أثناء تواجدهم في زوايا بعيدة تجمع المتظاهرين، كما استهدفت عناصر الأمن الصحفيين بالإصابة المباشرة بالغاز والرصاص الحي. واستطاع الباحثون في شبكة «سند» رصد وتوثيق 25 انتهاكا في ذلك اليوم، ووقعت على 10 صحفيين أثناء تغطيتهم لأحداث تلك التظاهرة.

سلطنة عمان

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
37	7	3	11	0
المجموع			11	

وثق التقرير 37 انتهاكاً في سلطنة عمان خلال العام 2016، ووقعت في 11 حالة جميعها فردية وتعرض لها 7 صحفيين و3 مؤسسات إعلامية.

وتحذر شبكة «سند» من تكرار تعرض الإعلاميين في سلطنة عمان للتوقيف والاعتقال التعسفي واستخدام التعسف للسلطات القضائية في البلاد على إثر اعتقال الصحفي «المعتصم البهلاني» رئيس تحرير مجلة الفلق الإلكترونية في 25 يوليو 2016 دون إعلان الأسباب. كما قام جهاز الأمن الداخلي باعتقال الصحفي البارز ورئيس تحرير جريدة الزمن «إبراهيم المعمري» في 28 يوليو. وقد احتجز لدى القسم الخاص لدى القيادة العامة لشرطة عمان في مسقط وهو الذراع التنفيذية لجهاز الأمن الداخلي.

ومن اللافت أن تحل انتهاكات حجز الحرية والاعتقال التعسفي في المرتبتين الثانية والثالثة على قائمة الانتهاكات التي تضمنت تعرض صحفي للتعذيب في محبسه.

ووثق التقرير في عمان انتهاكات الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، المحاكمة غير العادلة، المنع من النشر والتوزيع، المنع من البث الإذاعي والفضائي، التهديد بالإيذاء، المضايقة، مصادرة أدوات العمل والمنع من العمل الإعلامي.

ومن اللافت أيضاً أن تحل الانتهاكات الناتجة عن الاستخدام المتعسف للسلطة القضائية في المرتبة الأولى من حيث عدد الانتهاكات من خلال 19 انتهاكاً وقعت في 4 حالات، ويليها 15 انتهاكاً صدرت عن الأجهزة الأمنية في 6 حالات، فيما صدرت عن مؤسسات ودوائر حكومية 3 انتهاكات في حالة واحدة.

وحلت الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي بالمرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها بواقع 15 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثانية الانتهاكات الماسة بالحق في التملك من خلال 9 انتهاكات، وفي المرتبة الثالثة الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بواقع 6 انتهاكات، وفي المرتبة الرابعة الانتهاكات الماسة في مجال شؤون القضاء بواقع 4 انتهاكات، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة قاسية ومهينة بواقع 3 انتهاكات.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 27% من مجموع الانتهاكات الموثقة في عمان من خلال 10 انتهاكات تمثلت بالاعتقال التعسفي والحبس والتعذيب.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في عُمان 2016

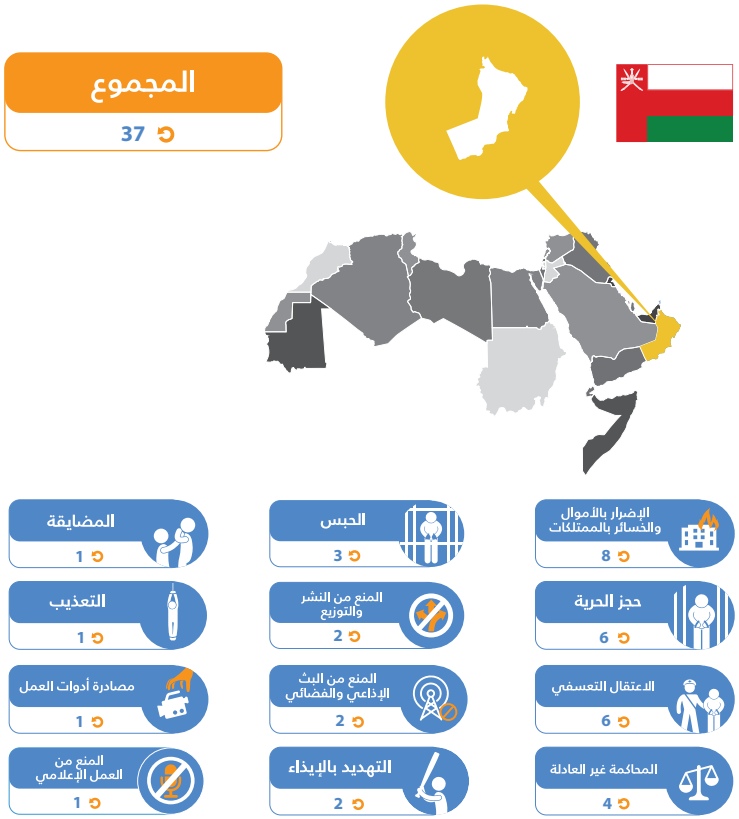

الانتهاكات الواردة في الجدول تعبر عما تمكنت شبكة «سند» من رصده وتوثيقه حيث تعد عُمان من الدول التي من الصعب الوصول إلى معلومات موثقة حول الانتهاكات الإعلامية بداخلها.

دولة فلسطين

أولاً: انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
614	209	16	100	30
المجموع			130	

حلت انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة في المرتبة الثانية على قائمة الدول والمناطق المنتهكة لحرية الإعلام في العالم العربي وذلك في 614 انتهاكاً بلغت نسبتها 16.7% من مجموع الانتهاكات الكلي التي وثقها التقرير والبالغة 3681 انتهاكاً.

ووقعت الانتهاكات الموثقة في 130 حالة منها 100 حالة فردية و30 حالة جماعية تعرض لها 209 صحفيين و16 مؤسسة إعلامية، الأمر الذي يسمح بالقول أن غالبية الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية قد تعرضوا لانتهاكات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم تراجع انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي نسبياً عن العام 2015 إلا أنها لا تزال تستهدف الصحفيين الفلسطينيين أثناء قيامهم بتغطية التظاهرات والمواجهات بين الشبان وجنود الاحتلال للمطالبة بحقوقهم المشروعة، والتي يتخللها عادة إصابات خطيرة بجروح.

ولاحظ الراصدون في «سند» أن سلطات الاحتلال باتت تستخدم كل أساليب قمع حرية الإعلام من خلال التحريض على المؤسسات الإعلامية الفلسطينية والصحفيين، كما باتت تمنع تنظيم المؤتمرات الصحفية التي تتحدث عن الجرائم ضد القانون الإنساني والتي ترتكبها قوات الاحتلال بشكل مستمر ومتواصل، وذلك بهدف إخفاء الحقائق.

وكانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو قررت بتاريخ 9/3/2016 تطبيق سلسلة من الإجراءات الأمنية والعقابية تطال الإعلام الفلسطيني، على خلفية شن فلسطينيين سلسلة عمليات. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة «قرر المجلس الأمني المصغر- الكابينت – في ختام جلسة خاصة الإسراع في تنفيذ عدد من الخطوات من بينها إغلاق المحطات الإذاعية الفلسطينية التي تحرض على الإرهاب». وعلى خلفية هذا القرار أوقفت إدارة القمر الفرنسي الرئيسي «يوتل سات» بث قناة الأقصى الفضائية يوم 11/3/2016 بتهمة التحريض على قتل اليهود، كما أغلقت قوات الاحتلال مقر قناة «فلسطين اليوم»، واعتقلت عدداً من صحفييها وهددت عدداً آخر بالإيذاء حال استمروا بالعمل في القناة.

ولاحظ التقرير توسع استخدام سلطات الاحتلال في العام 2016 للاستدعاءات والتحقيقات الأمنية مع الصحفيين لتحذيرهم وتهديدهم من نشر الاعتداءات التي ترتكبها قوات الاحتلال تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ويواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتقال الصحفيين الفلسطينيين تعسفياً، وحجزهم في سجونه بقرارات غير عادلة تصدر عن محاكم الاحتلال تتضمن أحكاماً عالية بالسجن، فيما يرزح بعض المعتقلين من الصحفيين رهن التوقيف أو الاعتقال الإداري دون محاكمة.

ومن اللافت أن التقرير وثق تكرار انتهاك حجز الحرية 109 مرات، و42 محاكمة غير عادلة غالبيتها تمت في محكمة عوفر العسكرية على خلفية العمل الإعلامي و61 حجز الوثائق الرسمية للصحفيين، كما وثق اعتقال 42 صحفياً تعسفياً.

واعتقل الاحتلال في سجونه 19 صحفيا فلسطينيا هم؛ محمود موسى عيسى، أحمد خضير البيتاوي، محمد قدومي، علي العويوي، مصعب قفيشة، صلاح عواد، وليد خالد علي، أحمد الصيفي، أمجد سمحان، محمد عطا، همّام عتيلي، سامر أبو عيشة، مجاهد السعدي، قتيبة قاسم، سامي الساعي، حازم ناصر، سماح دويك، وعمر نزال، وحسن الصفدي، وقد تم اعتقالهم بتهم حرية الرأي والتعبير والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمشاركة في تصوير اعتداءات الاحتلال المتواصلة بحق المسجد الأقصى والمقدسات واعتقال الفلسطينيين.

وصعدت سلطات الاحتلال من عمليات اعتقال الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية بعد اقتحام منازلهم خلال شهري يونيو ويوليو حيث تعرض 7 صحفيين للاعتقال التعسفي، فيما تعرضوا أيضا لمحاكمات غير عادلة، ومنهم الصحفي أمجد عرفة من حي رأس العامود بعد مداهمة منزله، والصحفي إياد الطويل من مدينة القدس المحتلة.

وكانت شبكة «سند» قد حذرت من الإجراءات التي تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين المعتقلين في سجونها، وحرمان المرضى منهم من العلاج من خلال سياسة الإهمال الطبي، إلى جانب المخاوف من تعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب.

وتعتقد «سند» أن سلطات الاحتلال بدأت في انتهاج أسلوب جديد عام 2016 من خلال الاعتداء على المطابع ومصادرة محتوياتها ما يشكل تهديداً باعتقاد الراصدين في «سند» على حرية الإعلام حيث من الممكن أن تواجه وسائل الإعلام المطبوعة

مشكلة في طباعة أعمالها ما ينذر بمشكلة على مستوى النشر والتوزيع. فقد عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي في السابع من نوفمبر على اقتحام «مطبعة التاج» في مخيم الفوار جنوب مدينة الخليل وصادرت العديد من معداتها، وخربت قسما آخر منها، وأقدم الجنود على تكسير أبواب المحلات التجارية الخاصة بالمطبعة وقاموا بتفتيشها.

وفي 23 نوفمبر اقتحمت قوة من جيش الاحتلال «شركة أصايل يافا للطباعة والدعاية» في مدينة قلقيلية وحطمت أبوابها الرئيسة وفتشتها وصادرت العديد من محتوياتها وثلاثة جوازات سفر اردنية كانت بداخل المطبعة، وذلك بعد محاصرة محيط المطبعة وفرض طوق أمني عليه.

وفي ذات الوقت اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مطبعة «عالم الإبداع» في بلدة الزاوية غرب سلفيت بعد أن حطمت الباب الرئيس وفتشتها وخربت بعض محتوياتها وصادرت العديد من المعدات والوثائق والملفات.

وقد تعرض 28 صحفياً للإصابة بجروح غالبيتهم نتيجة الاستهداف المتعمد بالإصابة أثناء التغطية والذي تكرر 24 مرة، وتعرض 26 صحفياً للتحقيق الأمني على خلفية عملهم الإعلامي، وأثناء عمليات الاعتقال التعسفي تمت مداهمة منازل 25 صحفياً ما يشكل اعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، كما تعرض 23 صحفياً للاعتداء الجسدي، والأخطر تعرض 8 صحفيين للتعذيب أثناء محبسهم واعتقالهم فيما تم الحكم بحبس 9 صحفيين، وقد تم إخفاء 3 صحفيين بعد القيام باعتقالهم بوضعهم في أماكن مجهولة.

وقد تكررت وبنسب متفاوتة انتهاكات الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، حجب المعلومات، التهديد بالإيذاء، حجز أدوات العمل، مصادرة أدوات العمل، الاعتداء على مقار العمل، المنع من التنقل والسفر، الاعتداء على أدوات العمل، الاعتداء على الممتلكات الخاصة، الاعتداء اللفظي، المضايقة، التحريض، المنع من البث الإذاعي والفضائي، إيذاء ذوي القربى، المنع من النشر والتوزيع، المعاملة القاسية والمهينة، حذف محتويات الكاميرا، الحرمان من العلاج، المنع من العمل الإعلامي والتشويش على البث الإذاعي والفضائي.

وعلى قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها فقد حلت الاعتداءات على الحق في الحرية والأمان الشخصي بالمرتبة الأولى بواقع 218 انتهاكاً، وفي المرتبة الثانية الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بواقع 126 انتهاكاً، وفي المرتبة الثالثة الاعتداءات على الحق في عدم الخضوع للتعذيب ولمعاملة قاسية ومهينة من خلال 110 انتهاكات.

وحلت الاعتداءات على الحق في التملك بالمرتبة الرابعة بواقع 80 انتهاكاً، وفي المرتبة الخامسة الاعتداء على الحقوق في مجال شؤون القضاء من خلال 42 محاكمة غير عادلة، وقد حلت الاعتداءات على الحق في الخصوصية بالمرتبة السادسة بواقع 25 انتهاكاً، ويليها في المرتبة السابعة الانتهاكات الماسة بالحق في الإقامة والتنقل والسفر بواقع 10 انتهاكات، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة 3 انتهاكات تمس الحق في معاملة غير تمييزية.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 23% من مجموع الانتهاكات المرتكبة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال 141 انتهاكاً جسيماً.

انتهاكات قوات وسلطات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين 2016

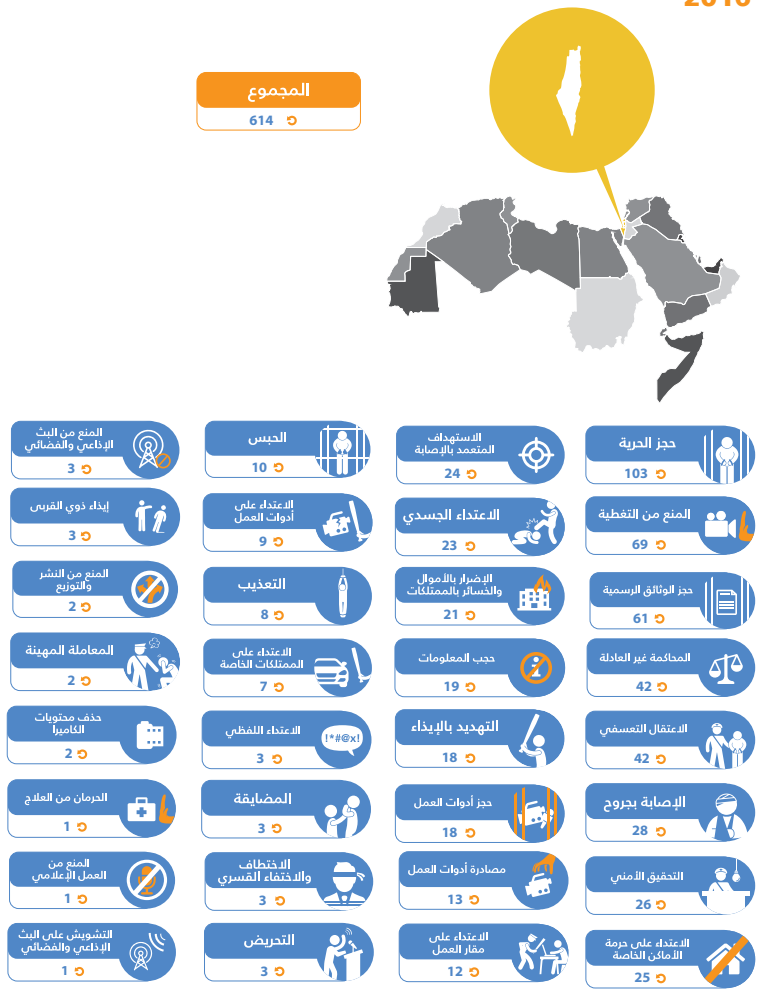

ثانياً: الانتهاكات مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها في الضفة الغربية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
150	42	4	38	4
المجموع			42	

رغم الانتهاكات واسعة النطاق التي يتعرض لها الصحفيون الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلا أنهم يتعرضون وبشكل واسع النطاق أيضاً لانتهاكات واعتداءات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في مناطق الضفة الغربية.

لقد حلت انتهاكات السلطة الفلسطينية بالمرتبة السادسة على قائمة الدول والمناطق عام 2016 من خلال 150 انتهاكاً وقعت في 42 حالة منها 38 حالة فردية و4 حالات جماعية وتعرض لها 42 صحفياً و4 مؤسسات إعلامية.

ولاحظ الراصدون في شبكة «سند» أن حجز الحرية والاعتقال التعسفي والتحقيق الأمني أصبحت سمات بارزة وأساسية في أشكال الانتهاكات التي قد يتعرض لها الصحفيون الفلسطينيون من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مع الإشارة بأن الأجهزة الأمنية تمارس ما يشبه الاعتقال الإداري والتحقيق الأمني الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الصحفيين الفلسطينيين.

ولوحظ أن الأسباب وراء غالبية الانتهاكات التي وقعت على الصحفيين تعود بسبب تغطية الصحفيين لوقائع الاحتجاجات التي يقيمها المواطنون تجاه السلطة من جهة، وتغطية أعمال المقاومة الفردية التي يمارسها مواطنون فلسطينيون تجاه الاحتلال الإسرائيلي.

وثق التقرير حجز حرية 22 صحفياً، وتكرر التحقيق الأمني 17 مرة، واعتقل تعسفياً 15 صحفياً منهم صحفيان اثنان أخفيا قسراً في أماكن مجهولة بعد اعتقالهما، فيما تعرض 9 صحفيين للاعتداء الجسدي و4 صحفيين للتعذيب.

ووقعت بشكل متفاوت انتهاكات حجز أدوات العمل، حجب المعلومات، المحاكمة غير العادلة، الاعتداء اللفظي، التهديد بالإيذاء، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، المضايقة، حجز الوثائق الرسمية، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، التحريض، الاعتداء على الممتلكات الخاصة، الرقابة المسبقة، المعاملة القاسية والمهينة، مصادرة أدوات العمل، الاعتداء على مقار العمل، حذف محتويات الكاميرا، الاعتداء على الخصوصية، الإصابة بجروح، الاعتداء على أدوات العمل، التوقيف التعسفي، القرصنة الإلكترونية، الفصل التعسفي وعدم منح تصريح عمل.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في فلسطين 2016

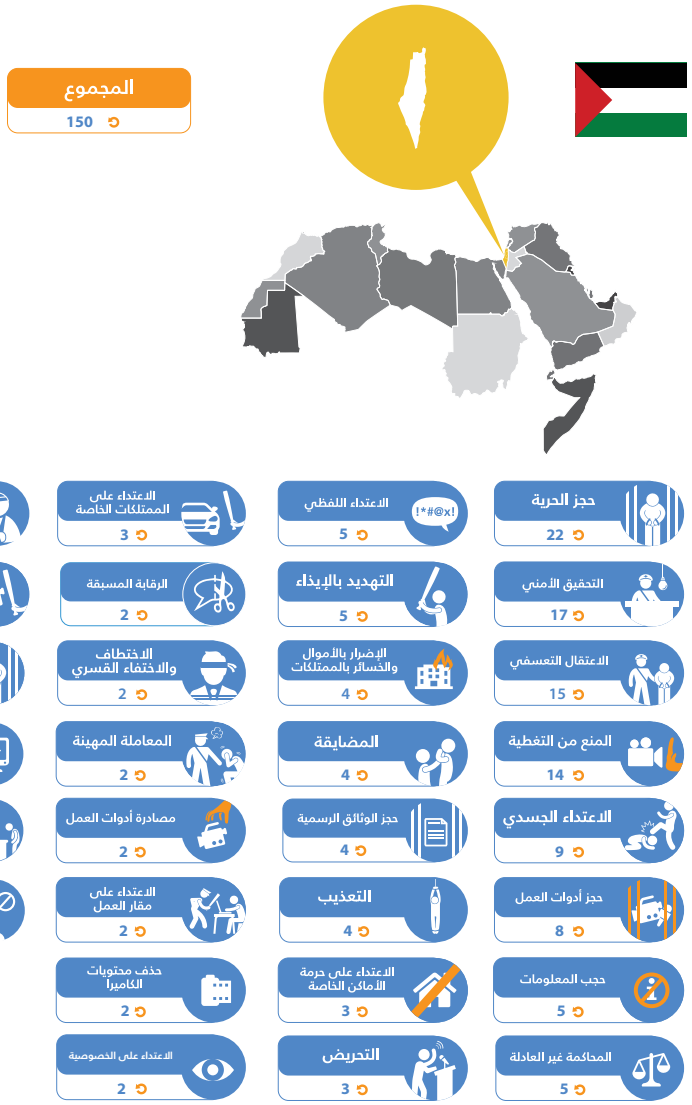

لقد بلغت نسبة انتهاكات الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية 90% من مجموع الانتهاكات من خلال 135 انتهاكاً وقعت في 32 حالة، ونتجت 5 انتهاكات بالمحاكمات غير العادلة نتيجة الاستخدام المتعسف للسلطة القضائية، فيما وقعت 7 انتهاكات في حالتين صدرت عن أشخاص وجهات مجهولة الهوية، ومارس مواطنون عاديون انتهاكين ومؤسسة إعلامية انتهاكاً واحداً بفصل صحفي تعسفياً عن عمله.

وعلى قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها فقد حلت الاعتداءات على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بالمرتبة الأولى من خلال 47 انتهاكاً، وفي المرتبة الثانية الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي بواقع 44 انتهاكاً، وفي المرتبة الثالثة الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب ولمعاملة مهينة وقاسية في 26 انتهاكاً، وفي المرتبة الرابعة الانتهاكات الماسة بالحق في التملك من خلال 20 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الخامسة 5 انتهاكات تمس الحقوق في مجال شؤون القضاء، وبنفس المرتبة الاعتداء على الحق في الخصوصية، وفي المرتبة السادسة والأخيرة 3 انتهاكات تمس الحق في معاملة غير تمييزية.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 20.7% من مجموع الانتهاكات من خلال 31 انتهاكاً جسيماً.

ثالثاً: الانتهاكات مسؤولية حكومة «حماس» المقالة في قطاع غزة

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
83	17	1	20	2
المجموع			22	

حلت الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون الفلسطينيون في قطاع غزة وتتحمل حكومة «حماس» المقالة وأجهزتها الأمنية مسؤوليتها في المرتبة 11 على قائمة الدول والمناطق المنتهكة لحرية الإعلام في العالم العربي خلال 2016.

وكما يتعرض الصحفيون الفلسطينيون في الضفة الغربية لانتهاكات مستمرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب انتهاكات السلطة الوطنية لا يزال الصحفيون في غزة يتعرضون لعدد من الانتهاكات من قبل سلطة «حماس» حيث وثق التقرير 83 انتهاكاً وقعت في 22 حالة منها 20 حالة فردية وحالتان جماعيتان تعرض لها 17 صحفياً ومؤسسة إعلامية واحدة.

وبرزت انتهاكات التحقيق الأمني وحجز الحرية والاعتقال التعسفي في غزة مثلما برزت في الضفة الغربية من جهتي الانتهاك هناك سلطات الاحتلال والسلطة الوطنية، كما تعرض أحد الصحفيين للإخفاء القسري عند اعتقاله بشكل تعسفي.

لقد تعرض 15 صحفياً في غزة للتحقيق الأمني، وحجزت حرية 12 منهم، وتم اعتقال 6 صحفيين، والأخطر تعرض 6 صحفيين للتعذيب أثناء التحقيق والاعتقال.

وقد تكررت في القطاع خلال العام 2016 انتهاكات التهديد بالإيذاء، حجز أدوات العمل، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، الاعتداء اللفظي، الاعتداء على الخصوصية، المنع من التغطية، حجز الوثائق الرسمية، حجب المعلومات، التحريض، مصادرة أدوات العمل، الاعتداء على الممتلكات الخاصة، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، المضايقة، المعاملة القاسية والمهينة والتوقيف التعسفي.

الانتهاكات مسؤولية الأمن الداخلي في قطاع غزة 2016

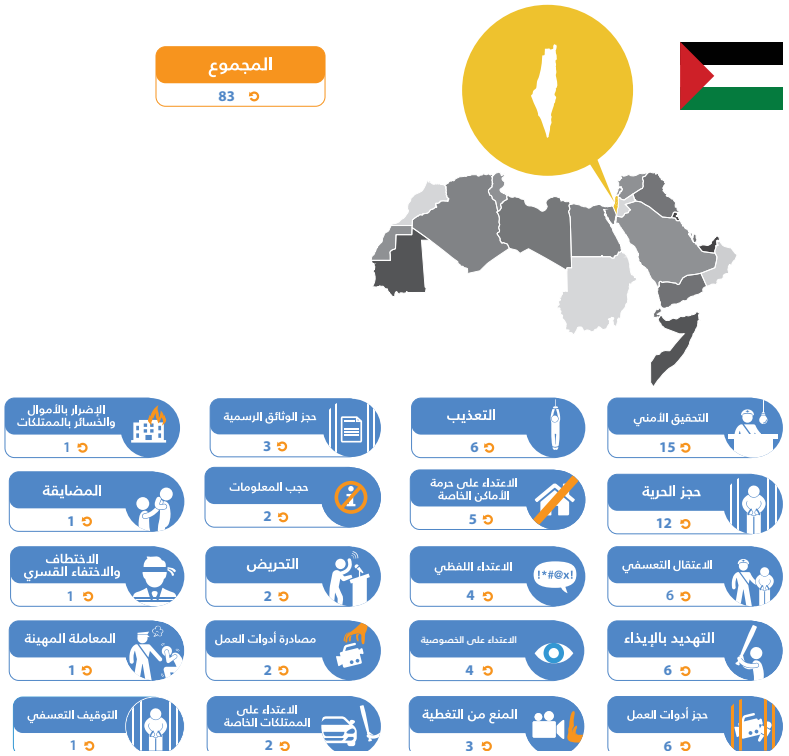

ومن الجهات المنتهكة فقد بلغت نسبة انتهاكات الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة لحكومة «حماس» 88% من مجموع الانتهاكات الموثقة في القطاع ووقعت في 17 حالة، بينما مارست أحزاب وفصائل فلسطينية 6 انتهاكات، وصدرت عن مؤسسات تابعة لحكومة «حماس» 3 انتهاكات، فيما وقع انتهاك واحد مصدره مواطنون عاديون.

وحل الاعتداء على الحق في الحرية والأمان الشخصي بالمرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها من خلال 23 انتهاكاً، وفي المرتبة الثانية الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بواقع 21 انتهاكاً، وفي المرتبة الثالثة الانتهاكات الماسة بالحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من المعاملة القاسية والمهينة في 17 انتهاكاً، وفي المرتبة الرابعة الانتهاكات الماسة بحق التملك في 11 انتهاكاً، وفي الخامسة 9 انتهاكات تمس الحق في الخصوصية، وفي السادسة والأخيرة انتهاكان يمسان الحق في معاملة غير تمييزية.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 15.7% من مجموع الانتهاكات الموثقة في قطاع غزة بواقع 13 انتهاكاً جسيماً.

دولة قطر

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
2	0	1	1	0
المجموع			1	

وثقت «سند» انتهاكين في قطر وقعا في حالة فردية واحدة حيث حجبت السلطات القطرية موقع دوحة نيوز الإخباري الناطق بالإنجليزية ما أدى إلى تعرضه لخسائر وأضرار مالية نتيجة الحجب، وهو ما يشكل انتهاكاً يمس الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في قطر 2016

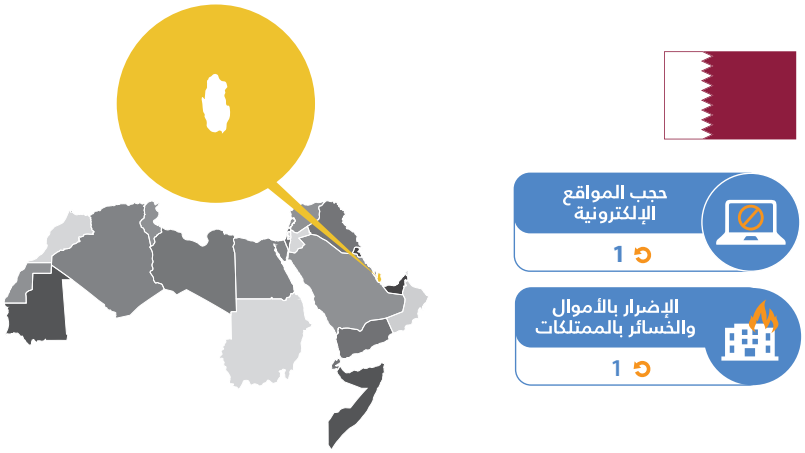

الانتهاكات الواردة في الجدول تعبر عما تمكنت شبكة «سند» من رصده وتوثيقه حيث تعد قطر من الدول التي من الصعب الوصول إلى معلومات موثقة حول الانتهاكات الإعلامية بداخلها.

الجمهورية اللبنانية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
43	13	5	13	
المجموع			13	

وثق التقرير 43 انتهاكاً في لبنان خلال العام 2016 وقعت في 13 حالة فردية وتعرض لها 13 صحفياً و5 مؤسسات إعلامية، وقد حلت لبنان في المرتبة 15 على قائمة الدول والمناطق المنتهكة لحرية الإعلام في العالم العربي.

أول الانتهاكات جاء الاعتداء الجسدي واللفظي والمنع من التغطية والتهديد بالإيذاء، فيما وقعت بشكل متفاوت انتهاكات الإصابة بجروح، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، حجز أدوات العمل، الاعتداء على أدوات العمل، المنع من النشر والتوزيع، التحريض، الاعتداء على مقار العمل، التهديد بالقتل، حجب المعلومات، المحاكمة غير العادلة، الرقابة المسبقة والمعاملة القاسية والمهينة.

واللافت تعدد جهات الانتهاك خاصة الصادرة عن أحزاب سياسية نتيجة التجاذبات السياسية حيث وثق التقرير 20 انتهاكاً مصدرها أحزاب سياسية وقعت في 5 حالات، كما أن اللافت وقوع 10 انتهاكات من جهات لم تعرف هويتها في حالتين، بينما وقعت 4 انتهاكات نتيجة التعسف باستخدام السلطة القضائية، و4 انتهاكات صدرت عن مواطنين عاديين، وقعت 3 انتهاكات عن مستثمرين ورجال أعمال، وانتهاكان صدرا عن مؤسسات ودوائر حكومية.

ومن اللافت أيضاً أن تحل الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة قاسية ومهينة في المرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها بواقع 23 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثانية الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بواقع 9 انتهاكات، ويليها ثالثاً الانتهاكات الماسة بالحق في التملك في 8 انتهاكات، ورابعاً انتهاكان يمسان الحق في معاملة غير تمييزية، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة انتهاك واحد يمس الحق في محاكمة عادلة.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 23.2% من مجموع الانتهاكات الموثقة في لبنان من خلال 10 انتهاكات جسيمة.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في لبنان 2016

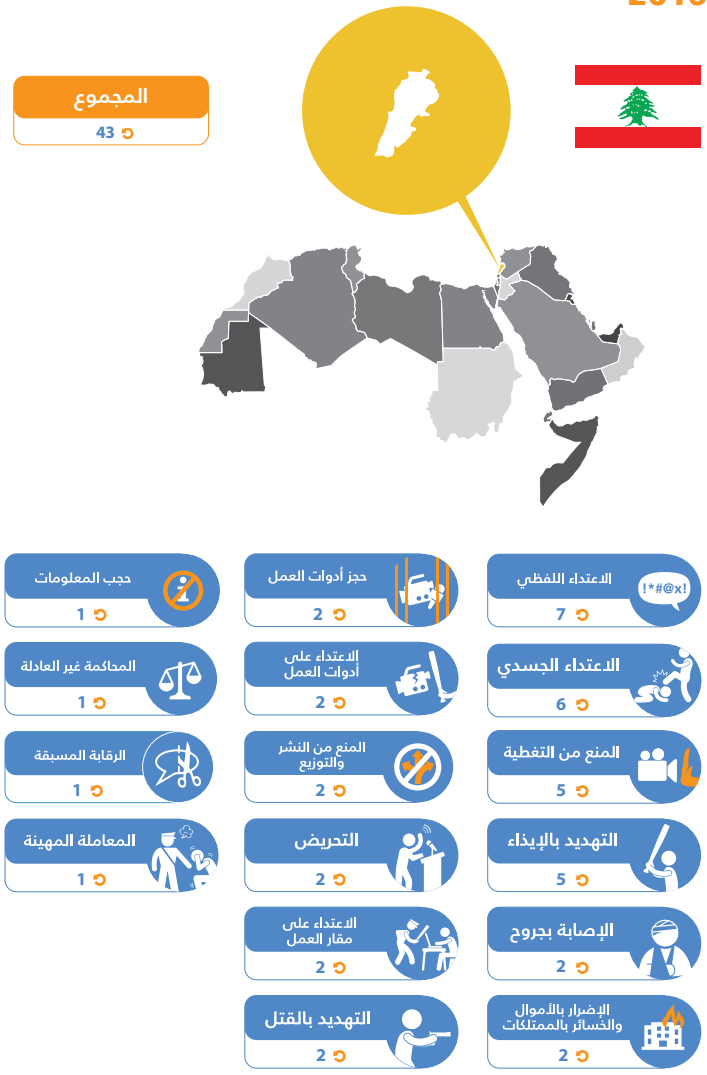

دولة ليبيا

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
59	28	6	20	3
المجموع			23	

لقي 5 صحفيين بينهم صحفي هولندي مصرعهم خلال العام 2016 أثناء قيامهم بتغطية الاشتباكات المسلحة، فيما تعرض صحفي لمحاولة اغتيال باءت بالفشل، وقد اختطف 15 صحفياً آخرين من قبل تنظيمات مسلحة.

ووثق التقرير 59 انتهاكاً في ليبيا وقعت في 23 حالة منها 20 حالة فردية و3 حالات جماعية وتعرض لها 28 صحفياً و6 مؤسسات إعلامية، وقد حلت في المرتبة 13 على قائمة الدول المنتهكة لحرية الإعلام.

وسجل التقرير بشكل متفاوت انتهاكات الاعتداء اللفظي، التحريض، المنع من التغطية، الإصابة بجروح، التهديد بالإيذاء، الاعتداء الجسدي، الاعتداء على أدوات العمل، الاعتداء على مقار العمل، المنع من البث الإذاعي والفضائي، المنع من العمل الإعلامي، حجز الحرية، الاعتقال التعسفي، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة والتعذيب.

وصدرت الانتهاكات من جهات متعددة أولاها التنظيمات المسلحة في 16 انتهاكاً والأجهزة الأمنية في 15 انتهاكاً، بينما وقع 11 انتهاكاً من جهات لم تعرف هويتها، ووقعت 8 انتهاكات أثناء التغطية، فيما صدرت انتهاكات لكل من مؤسسات ودوائر حكومية ومواطنين عاديين ورجال دين بمعدل 3 انتهاكات لكل واحد منها.

وحلت الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب ولمعاملة قاسية ومهينة في المرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها بواقع 18 انتهاكاً، فيما حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي بالمرتبة الثانية بواقع 17 انتهاكاً، وفي المرتبة الثالثة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام من خلال 8 انتهاكات.

وفي المرتبة الرابعة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الحياة بواقع 6 انتهاكات حيث فقد الصحفي بقناة ليبيا بانوراما «فيصل المانع» حياته في 22 فبراير بمدينة بنغازي، حيث كان بصدد تغطية الاشتباكات العنيفة التي دارت في عدد من مناطق المدينة، ولقي مصرعه نتيجة وجوده في مكان سقوط قذيفة أثناء الاشتباكات المصحوبة بالقصف في أنحاء متعددة من المدينة.

وفي يونيو 2016 أقدم قناصة «داعش» على قتل مراسل قناة الزنتان الفضائية «خالد الزنتاني» بقنصه أثناء تغطيته المعارك التي دارت في المناطق الشرقية بمحافظة بنغازي بين الجيش الليبي الشرقي وتنظيم «داعش»، وفي يوليو فقد المراسل الصحفي في مدينة سرت «عبدالقادر فسوك» حياته أثناء قيامه بتغطية الاشتباكات التي شهدتها المدينة بين مليشيات الرئاسة، وعناصر تنظيم «داعش».

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في ليبيا 2016

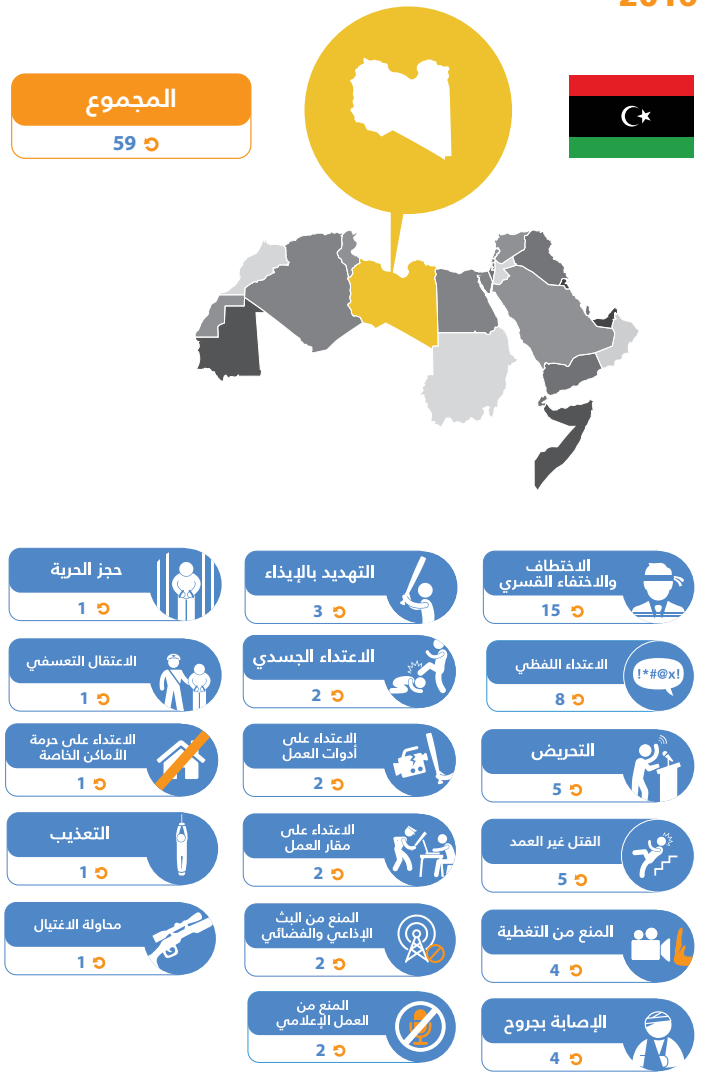

وفي أكتوبر قتل الصحفي الهولندي الحر «جيروين أوريليمانز» في مدينة سرت برصاص قناص تابع لتنظيم «داعش» أثناء اشتباكات مسلحة بين قوات البنيان المرصوص التابعة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، ومسلحي التنظيم شمال المدينة.

ووثق التقرير محاولة اغتيال الإعلامي في إذاعة صوت ليبيا «محمد امطلل» حيث أصيب بعدة أعيرة نارية من قبل مسلحين مجهولين أمام مقر الإذاعة في مدينة البيضاء، وقد تم نقله إلى مركز طبي للعلاج رغم النقص الشديد في الأدوية والأجهزة الطبية.

وفي المرتبة الخامسة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في معاملة غير تمييزية بواقع 5 انتهاكات، ويليها في المرتبة السادسة الانتهاكات الماسة بالحق في التملك من خلال 4 انتهاكات، وفي المرتبة السابعة والأخيرة ومن خلال انتهاك واحد حل الحق في الخصوصية.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 49% من مجموع الانتهاكات الموثقة في ليبيا من خلال 29 انتهاكاً جسيماً.

جمهورية مصر العربية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
924	254	19	200	129
المجموع			329	

حلت مصر في المرتبة الأولى من حيث عدد الانتهاكات كمياً في دول العالم العربي المرصودة، وتجد شبكة «سند» أن حرية الصحافة لا تزال تتعرض لأشكال وأنواع متعددة من الانتهاكات في الوقت الذي يتعرض فيه الصحفيون المصريون لانتهاكات من جهات متعددة بلغت 14 جهة.

ووثق التقرير 924 انتهاكاً وقعت في مصر تشكل نسبتها 25% من مجموع الانتهاكات الكلي لعام 2016 والبالغة 3681 انتهاكاً، أي ربع الانتهاكات الموثقة، وقد وقعت في 329 حالة منها 200 حالة فردية و129 حالة جماعية تعرض لها عدد كبير من الصحفيين بلغ عددهم 254 صحفياً و19 مؤسسة إعلامية.

ومن المهم ذكره أن 13% من الانتهاكات الموثقة وقعت على خلفية النزاع السياسي مع جماعة الاخوان المسلمين بواقع 121 انتهاكاً من المجموع الكلي للانتهاكات الموثقة في مصر.

واستمر خلال العام 2016 إجراء المحاكمات غير العادلة والتي بلغت 109 جلسات حكم، منها 51 جلسة لصحفيين اتهمتهم المحكمة أنهم ينضمون لجماعة الاخوان المسلمين ويهددون الأمن القومي والسلم الاجتماعي وأنهم يحرضون على الإرهاب مع غياب الأدلة الكافية بذلك، فيما سجل التقرير 8 حالات إخفاء قسري لصحفيين بعد اعتقالهم تعسفياً، حيث يعتقد الراصدون في «سند» بأن الصحفيين المصريين باتوا يمارسون عملهم بين الخوف من الاعتقال والحبس بعد محاكمات غير عادلة وحجب المعلومات عنهم في حالات جماعية.

وتعرض 17 صحفياً للتعذيب في محبسهم حيث حبس 14 صحفياً وتكرر الاعتقال التعسفي 16 مرة.

وقد تعرض صحفيون وإعلاميون إلى اعتداءات ممنهجة وواسعة النطاق أثناء تغطيتهم لتظاهرات ما عرف بـ»الأرض هي العرض» أو «جمعة الأرض» والتي خرجت يوم 15 أبريل احتجاجاً على اتفاقية ترسيم حدود جزيرتي «تيران وصنافير» بين مصر والسعودية. ووثقت شبكة «سند» في هذا اليوم 67 انتهاكاً واعتبرها الباحثون أنها وقعت في إطار حالة واحدة، وقد تكررت الاعتداءات نحو 15 مرة في ذلك اليوم ووقعت على 17 صحفياً وصحفية، وكان من الواضح تعمد الأجهزة الأمنية منع التغطية وحجب المعلومات عن الصحفيين من خلال حجز حريتهم والاعتداء عليهم جسدياً.

وتكررت الاعتداءات الممنهجة على الصحفيين في مصر يوم 25 أبريل حيث دعت قوى سياسية للخروج بتظاهرات ضد نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي تزامناً مع ذكرى تحرير سيناء.

وإلى جانب الاعتداءات الممنهجة لم تتخذ الجهات الأمنية التدابير اللازمة لحماية صحفيين ومؤسسات إعلامية تعرضت لتهديدات واعتداءات رغم تواجد رجال الأمن وعلمهم، حيث تعرضت مراسلة البوابة نيوز «أنجيل سامي»، والصحفية بجريدة صوت الأمة «نورا عفيفي» للاعتداء الجسدي ومصادرة الكاميرا ومنع التغطية من قبل عدد من السيدات من أهالي معتقلي جمعة «الأرض هي العرض» وبوجود رجال الأمن الذين لم يتدخلوا على الإطلاق لحماية الصحفيتين من الاعتداء، وذلك أثناء تغطية نظر استئناف تجديد حبس عدد من المتظاهرين بمحيط محكمة جنوب القاهرة.

وأفادت نقابة الصحفيين المصريين في بيان صادر عنها أن شكاوى الصحفيين أشارت إلى استعانة الأمن ببلطجية وتركتهم يعتدون على الصحفيين بالسب والقذف خلال خروجهم من النقابة بعد فض المظاهرات، بل وصل الأمر إلى توجيه السباب لأعضاء بمجلس النقابة.

ووثق التقرير تداعيات اقتحام مبنى نقابة الصحفيين المصريين في الأول من مايو 2016، وتوقيف صحفيين كانا داخل مقر النقابة، الأمر الذي أدى إلى احتجاج كبير للصحفيين على ما أقدمت عليه الأجهزة الأمنية باقتحام مقر نقابتهم.

ولاحظ الباحثون في شبكة «سند» عودة ما يعرف تسميته بـ»البلطجية» الذين يقفون مع العناصر الأمنية في ردع الصحفيين عن التغطية، كما قام هؤلاء «البلطجية» بالاعتداء الممنهج على الصحفيين في الرابع من مايو عندما قررت النقابة تصعيد احتجاجها على اقتحام مقرها وسط القاهرة، الأمر الذي أدى إلى تعرض صحفيين للمعاملة المهينة والإصابة بجروح في اعتداءات ممنهجة وقعت أمام أعين رجال الأمن دون التدخل لحماية الصحفيين من هذه الاعتداءات الأمر الذي تتحمل مسؤوليته الدولة.

وحذرت شبكة «سند» من استمرار الأسلوب الجماعي المتعمد في حرمان السجناء من الصحفيين الذين يعانون من أمراض مزمنة من العلاج، وقد وثق التقرير 10 حالات رفضت بها إدارة السجون من قبول طلبات أربعة صحفيين للعلاج من أمراض مزمنة، أحد هذه الطلبات استمر لمدة عام دون الموافقة ما يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

وقد شكا أربعة صحفيين خلال أيار من العام الماضي من حرمانهم من العلاج، حيث دخل الصحفي بشبكة رصد «سامحي مصطفى» في إضراب عن الطعام بسبب قيام إدارة سجن العقرب بمنعه من تلقي العلاج، وشكا مراسل مصر 25 «مصعب حامد» المعتقل بسجن برج العرب من رفض طبيب السجن إجراء عملية حشو لضرسه الملتهب منذ شهرين، فيما شكا المصور «كريم مصطفى» والقابع في سجن برج العرب منذ أكثر من ألف يوم حبسا احتياطيا من غياب الرعاية الصحية ما أصابه بالعديد من الأمراض المزمنة.

وشكا الصحفي بموقع البداية «يوسف شعبان» والصادر ضده حكم بالحبس عاماً و3 شهور في القضية المعروفة إعلاميا باسم قضية «قسم الرمل» من صعوبات صحية داخل محبسه، وعدم إجراء أية فحوصات أوتحاليل طبية له، وتعنت إدارة السجن في نقله للمستشفى بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها نقابة الصحفيين.

ووثقت «سند» في الرابع من مايو 29 انتهاكاً تعرض لها 9 صحفيين، واعتبر الباحثون أنها وقعت في إطار حالة جماعية واحدة، حيث اعتدى عدد من «البلطجية» المتواجدين بشارع عبد الخالق ثروت بمحيط نقابة الصحفيين على الصحفيين خلال توافدهم لمقر النقابة، وقد اعتدى البلطجية بالضرب بالأيدى والألفاظ النابية واتهامات بالخيانة على أعضاء مجلس النقابة وسط وجود عدد من قوات الأمن.

ومن المسائل التي تشكل خطراً كبيراً على حرية التعبير والإعلام في مصر ما وافقت عليه لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس النواب المصري على اقتراح مشروع قانون بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية، المقدم من ضابط الاستخبارات الحربية السابق، البرلماني تامر الشهاوي، وإحالته إلى لجنة مشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يشرع القانون حال المصادقة عليه الحبس المؤبد وتصل عقوبته إلى الإعدام لمرتكبي «الجرائم الإلكترونية».

ودانت «سند» ما أقدم عليه عدد من المحامين في 17 تموز على اقتحام مبنى نقابة الصحفيين في مصر، وقيامهم بالاعتداء على الصحفيين والمصورين المكلفين بتغطية اجتماع أعمال الجمعية العمومية التي عقدتها نقابة المحامين للنظر في طرح الثقة بنقيب مجلس نقابة المحامين وأعضاء المجلس، في حين اعتدى عدد من المحامين بالضرب على الصحفيين والمصورين داخل مقر نقابة المحامين وطردهم من المبنى ومنعهم من تغطية اجتماع أعمال الجمعية.

ومن المسائل الخطرة على حرية الإعلام ما أصدرته النيابة العامة بتاريخ 26/10/2016 من قرار بضبط وإحضار 63 صحفيا من العاملين فى بعض المواقع الإلكترونية، وبعض الإعلاميين العاملين فى شركات الإنتاج الإعلامى، على خلفية اتهامهم فى القضية رقم 10383 لسنة 2016 المقطم.

ووافقت النيابة العامة على استصدار أذون لتفتيش ومداهمة بعض المقرات الخاصة بشركات إنتاج إعلامى، زعمت التحريات المقدمة من الأمن الوطنى أنها تابعة للجهاز الإعلامى بجماعة الإخوان المسلمين.

وبلغ عدد أشكال وأنواع الانتهاكات في مصر 37 نوعاً وشكلاً من أبرزها كما منع التغطية الذي تكرر 202 مرة وحجب المعلومات الذي تكرر 136 مرة، كما برز انتهاك حجز الحرية مكرراً 89 مرة والاعتداء الجسدي 60 مرة.

وتفاوتت في الكم انتهاكات الاعتداء على أدوات العمل، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، الاعتداء اللفظي، الإصابة بجروح، التهديد بالإيذاء، حجز أدوات العمل، المضايقة، التحقيق الأمني، المعاملة القاسية والمهينة، حذف محتويات الكاميرا، المنع من النشر والتوزيع، حجز الوثائق الرسمية، الرقابة المسبقة، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، الاعتداء على الممتلكات الخاصة، التوقيف التعسفي، التحريض، مصادرة أدوات العمل، الاعتداء على مقار العمل، المنع من البث الإذاعي والفضائي، إيذاء ذوي القربى، المنع من الإقامة والتنقل والسفر، المنع من العمل الإعلامي، حجب المواقع الإلكترونية، القرصنة الإلكترونية، التشويش على البث الإذاعي والفضائي والتحرش الجنسي.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في مصر 2016

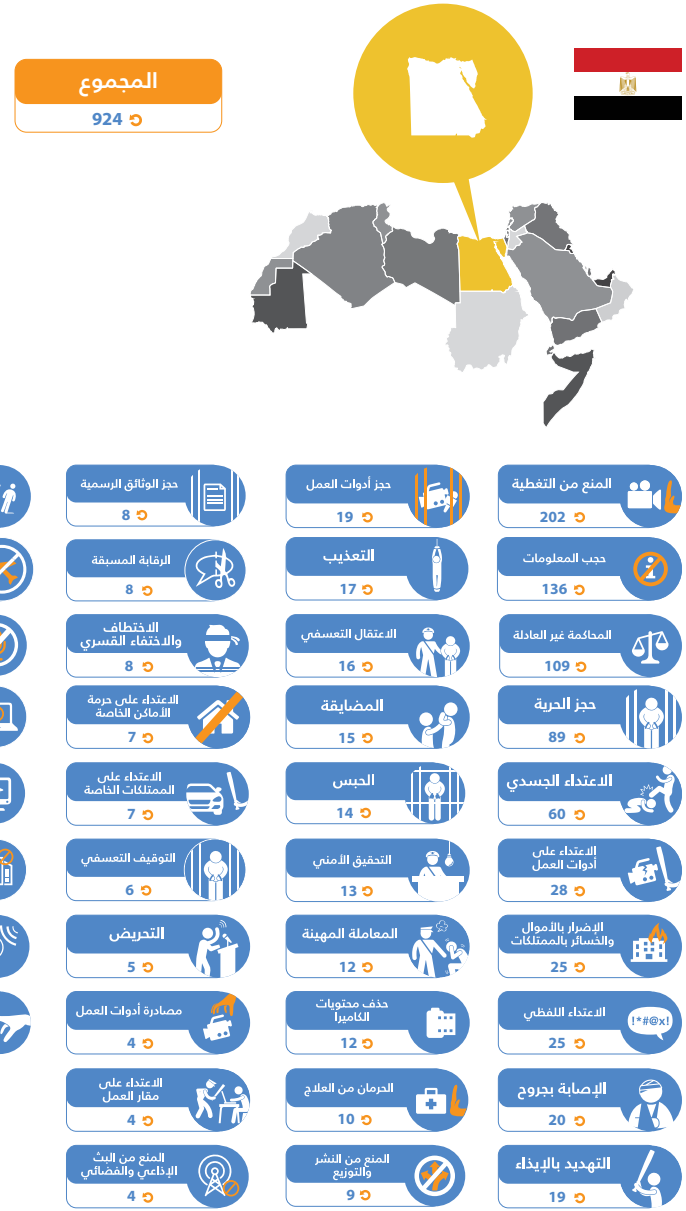

وحلت الانتهاكات الصادرة عن الأجهزة الأمنية في المرتبة الأولى بواقع 368 انتهاكاً شكلت نسبتها 39.8% من مجموع الانتهاكات الموثقة في مصر ووقعت في 100 حالة، ويليها في المرتبة الثانية مباشرة الانتهاكات الصادرة عن المؤسسات القضائية بواقع 222 انتهاكاً نسبتها من المجموع الكلي للانتهاكات 24% ووقعت في 146 حالة.

وفي المرتبة الثالثة جاءت الانتهاكات الصادرة عن مؤسسات ودوائر حكومية بواقع 79 انتهاكاً وقعت في 32 حالة، ومن اللافت أن تحل انتهاكات المواطنين العاديين والبلطجية في المرتبة الرابعة بواقع 71 انتهاكاً وقعت في 10 حالات، ويليها في المرتبة الخامسة الانتهاكات الصادرة عن مستثمرين ورجال أعمال من خلال 62 انتهاكاً، وفي المرتبة السادسة الانتهاكات الصادرة عن أحزاب سياسية ونقابات عمالية بواقع 37 انتهاكاً.

وحلت انتهاكات صدرت عن مؤسسات مجتمع مدني في المرتبة السابعة بواقع 32 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثامنة 27 انتهاكاً صدرت عن مجلس الشعب (البرلمان المصري)، وفي المرتبة التاسعة انتهاكات كل من مؤسسات إعلامية ومجهولي الهوية بواقع 8 انتهاكات لكل منهما، فيما حلت الانتهاكات الصادرة عن جامعات ومعاهد أكاديمية في المرتبة العاشرة من خلال 4 انتهاكات، وفي المرتبة الحادية عشرة والأخيرة حلت انتهاكات مصدرها مؤسسة الرئاسة وأخرى وقعت أثناء التغطية وبقيت مجهولة المصدر بواقع انتهاكين لكل منهما.

وعلى ممستوى الحقوق الإنسانية المعتدى عليها فقد حل الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بالمرتبة الأولى من خلال 404 انتهاكات، وفي المرتبة الثانية حلت الاعتداءات الماسة بالحق في عدم التعرض للتعذيب أو لغيره من معاملة قاسية ومهينة بواقع 168 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثالثة حلت الاعتداءات على الحق في الحرية والأمان الشخصي بواقع 141 انتهاكاً.

وحلت في المرتبة الرابعة الانتهاكات الماسة بالحقوق في مجال شؤون القضاء من خلال 109 انتهاكات، ويليها في المرتبة الخامسة انتهاكات الحق في التملك من خلال 87 انتهاكاً، وفي المرتبة السادسة انتهاكات الحق في الخصوصية بواقع 7 انتهاكات، وفي المرتبة السابعة الانتهاكات الماسة بالحق في معاملة غير تمييزية وبواقع 5 انتهاكات، وأخيراً حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الإقامة والتنقل والسفر بالمرتبة الثامنة بواقع 3 انتهاكات.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 16.2% من مجموع الانتهاكات الكلي الموثقة في مصر وبواقع 150 انتهاكاً جسيماً.

المملكة المغربية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
131	46	4	43	1
المجموع			44	

حلت المغرب بالمرتبة الثامنة على قائمة الدول المنتهكة من خلال 131 انتهاكاً وقعت في 44 حالة منها 43 حالة فردية وحالة جماعية واحدة وتعرض لها 46 صحفياً و4 مؤسسات إعلامية.

وجاءت انتهاكات المنع من التغطية والاعتداء الجسدي وحجب المعلومات والاعتداء اللفظي في المراتب الأربع الأولى على قائمة الانتهاكات، وبشكل متفاوت جاءت انتهاكات الإصابة بجروح، حجز الحرية، الاعتداء على أدوات العمل، التحريض، المعاملة القاسية والمهينة، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، المنع من الإقامة، المحاكمة غير العادلة، التهديد بالإيذاء، المضايقة، حجز أدوات العمل، الفصل التعسفي، الاعتقال التعسفي، حجز الوثائق الرسمية، مصادرة أدوات العمل، الرقابة المسبقة، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، التهديد بالقتل، القرصنة الإلكترونية وإيذاء ذوي القربى.

وتعددت الجهات المنتهكة وبلغت 13 جهة حيث حلت الانتهاكات الصادرة عن الأجهزة الأمنية في المرتبة الأولى بواقع 35 انتهاكاً، ويليها انتهاكات لم تعرف هوية فاعليها من خلال 18 انتهاكاً، وقد أقدم مستثمرون ورجال أعمال على 17 انتهاكاً، ثم 15 انتهاكاً صدرت عن مؤسسات ودوائر حكومية، كما أقدم مواطنون عاديون على 13 انتهاكاً، ومثلهم 13 انتهاكاً صدرت عن أحزاب سياسية ونقابات مهنية، وصدر عن مجلس النواب 6 انتهاكات، و3 انتهاكات صدرت لكل من مؤسسات قضائية ومسؤولون ومتنفذون ومؤسسات إعلامية، فيما صدرت انتهاكات عن جامعات ومعاهد أكاديمية، وانتهاكان عن مؤسسات مجتمع مدنية، وانتهاكاً واحداً صدر عن رجال دين.

وحلت الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب ولمعاملة قاسية ومهينة في المرتبة الأولى بواقع 49 انتهاكاً، وهو مؤشر على تعرض الصحفيين في المغرب إلى انتهاكات جسيمة، فيما حلت الاعتداءات على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بالمرتبة الثانية بواقع 44 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثالثة الانتهاكات الماسة بالحق في التملك بواقع 15 انتهاكاً، وبالمرتبة الرابعة الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال 10 انتهاكات.

وفي المرتبة الخامسة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في معاملة غير تمييزية بواقع 5 انتهاكات، وفي المرتبة السادسة الانتهاكات الماسة بالحق في الإقامة والتنقل والسفر بواقع 4 انتهاكات، ويليها في المرتبة السابعة الانتهاكات الماسة بالحقوق في مجال شؤون القضاء بواقع 3 انتهاكات، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة وبواقع انتهاك واحد مس الحق في الخصوصية.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 23% من مجموع الانتهاكات الموثقة في المغرب من خلال 30 انتهاكاً جسيماً.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في المغرب 2016

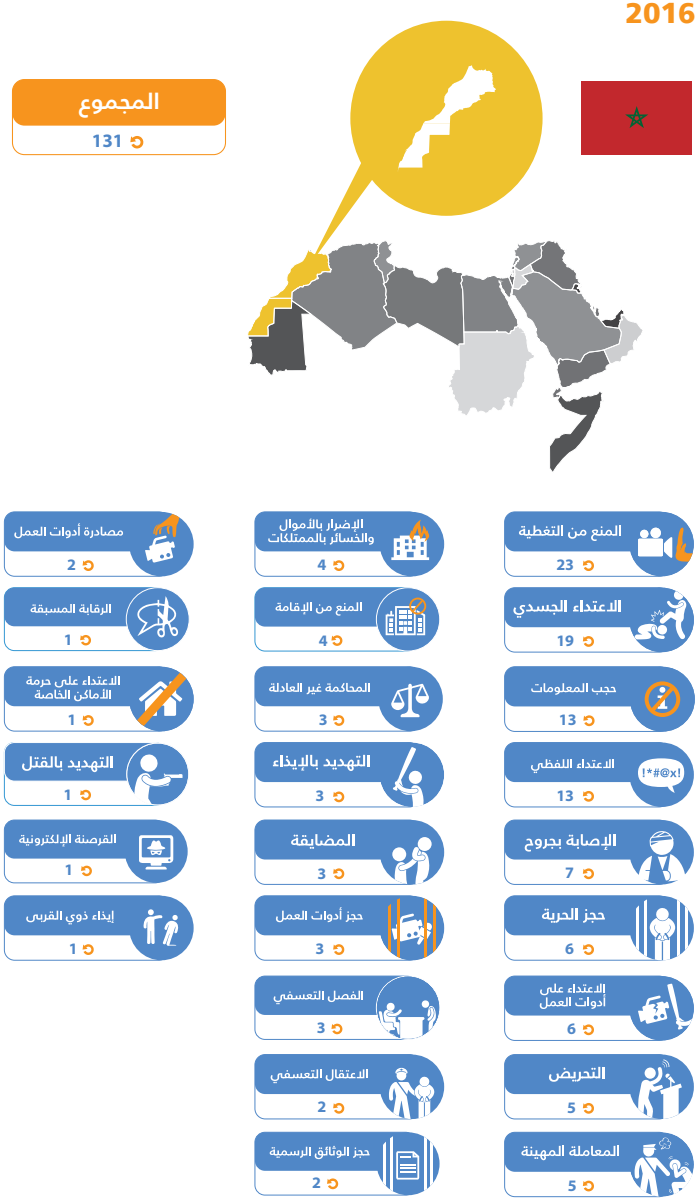

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
39	12	8	14	2
المجموع			16	

وثق التقرير 39 انتهاكاً في موريتانيا وقعت في 16 حالة منها 14 حالة فردية وحالتان جماعيتان وتعرض لها 12 صحفياً و8 مؤسسات إعلامية، وقد حلت في المرتبة 16 على قائمة الدول المنتهكة.

ورغم تقدم موريتانيا على مدار سنوات طوال على مؤشر حرية الصحافة على بقية دول العالم العربي، إلا أن شبكة «سند» تحذر من تراجع حرية الصحافة فيها نتيجة تكرر الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون خاصة خضوعهم لمحاكمات غير عادلة على خلفية مواد إعلامية ناقدة للسلطة.

ومن أبرز ملامح الخطر بتراجع حرية الصحافة في موريتانيا خروج العشرات من الصحافيين إلى الشارع يوم 8 أبريل احتجاجاً على سجن الصحافيين، فيما حذرت الهيئات الصحافية من تراجع مستوى الحريات في البلاد، مشيرة إلى أن تزايد حالات استدعاء الصحافيين أمام القضاء وسجنهم، ينذر باستغلال القضاء، وتأويل القانون لتكميم أفواه الصحافيين.

ودعت هيئات صحافية ومنها نقابة الصحافيين الموريتانيين السلطات القضائية في موريتانيا في بيان أصدرته يوم 8/4/2016 إلى الإفراج الفوري عن الصحافيين الموقوفين، بالإضافة إلى وقف كل الإجراءات التي من شأنها تقييد حريتهما.

ويرى مراقبون أن 2016 تعتبر الأسوأ لحرية الصحافة في البلاد مقارنة بالسنوات الماضية نتيجة للمضايقات والسجن في بعض الأحيان ضد الصحفيين، ولعل أخطرها الحكم الصادر بحق الصحفي «محمد الشيخ ولد امخيطير» بتهمتي «الزندقة» و«الإساءة إلى الرسول»، إضافة إلى محاولة اغتيال صحفي باءت بالفشل، وحبس صحفيين اثنين.

وبشكل متفاوت سجلت في موريتانيا انتهاكات المنع من التغطية، المضايقة، حجب المعلومات، القرصنة الإلكترونية، المحاكمة غير العادلة، الاعتداء اللفظي، التهديد بالإيذاء، حجز الحرية، الإصابة بجروح، الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، التحقيق الأمني، الاعتقال التعسفي، المنع من النشر والتوزيع، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، مصادرة أدوات العمل، حذف محتويات الكاميرا، التوقيف التعسفي، التهديد بالقتل والمنع من البث الإذاعي والفضائي.

وبغت الجهات المنتهكة لحرية الإعلام في موريتانيا 6 جهات كان أبرزها انتهاكات الأجهزة الأمنية من خلال 15 انتهاكاً، ثم الانتهاكات التي صدرت عن جهات مجهولة الهوية في 9 انتهاكات، والانتهاكات الصادرة عن مؤسسات ودوائر حكومية في 8 انتهاكات.

ونتجت 4 انتهاكات عن سلطات قضائية وانتهكان عن مسؤولين ومتنفذين وانتهاك واحد من مستثمرين ورجال أعمال.

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في موريتانيا 2016

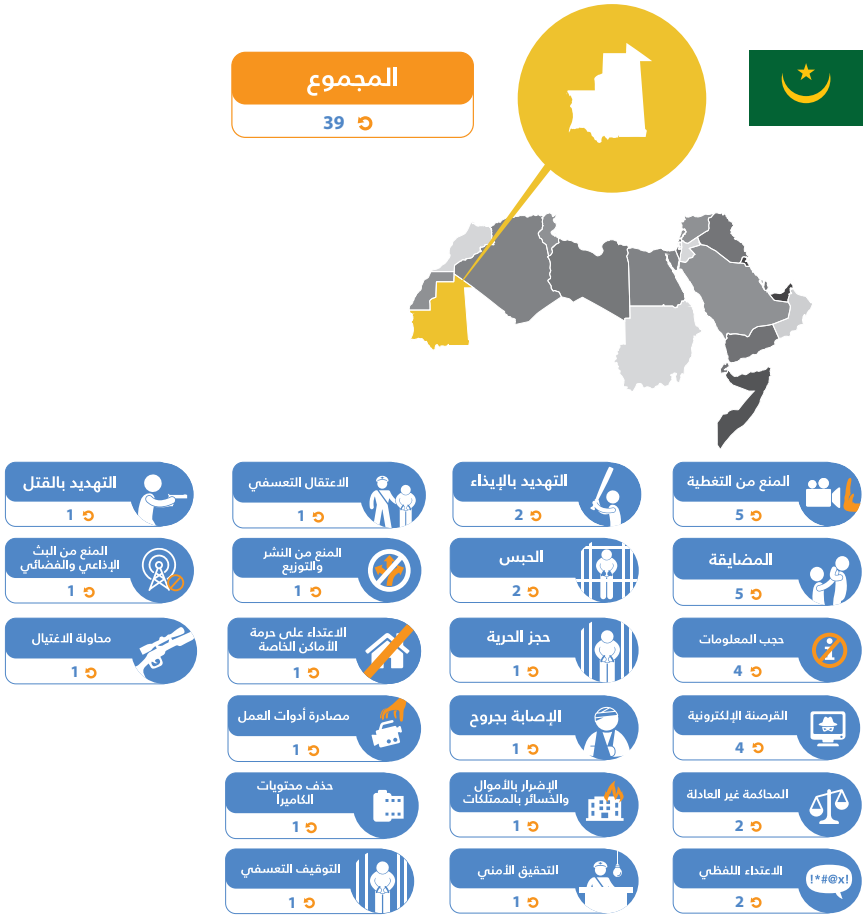

وحلت الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام في المرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها بواقع 22 انتهاكاً، ويليها في المرتبة الثانية الانتهاكات الماسة بالحق في عدم التعرض للتعذيب أو لغيره من المعاملة القاسية والمهينة بواقع 6 انتهاكات، وفي المرتبة الثالثة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال 5 انتهاكات، وفي المرتبة الرابعة الاعتداءات الماسة بالحق في التملك من خلال انتهاكين، وبنفس المرتبة الانتهاكات الماسة بالحقوق في مجال شؤون القضاء، وفي المرتبة الخامسة وبواقع انتهاك واحد لكل من الحق في الخصوصية والحق في الحياة.

وبلغت نسبة الانتهاكات الجسيمة 15.4% من مجموع الانتهاكات الموثقة في موريتانيا من خلال 6 انتهاكات جسيمة.

الجمهورية اليمنية

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لاعتداءات	عدد الحالات	
			فردية	جماعية
258	110	20	86	12
المجموع			98	

حلت اليمن في المرتبة الخامسة على مستوى الدول المنتهكة من خلال 258 انتهاكاً شكلت نسبتها 7% من مجموع الانتهاكات الكلي الموثقة في التقرير والبالغة 3681 انتهاكاً، ووقعت في 98 حالة منها 86 حالة فردية و12 حالة جماعية تعرض لها 110 صحفيين و20 مؤسسة إعلامية.

وفقد 8 صحفيين يمنيين حياتهم خلال العام 2016 منهم 6 صحفيين أثناء قيامهم بتغطية المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع بينما فقد صحفي حياته بالقتل العمد من أحد قناصي «جماعة الحوثي»، وقد استمر اختطاف الصحفيين من قبل الحوثي حيث اختطف 35 صحفياً جزء كبير منهم تعرضوا للتعذيب. وقد تعرض 3 صحفيين لمحاولات اختطاف بـءئت بالفشل فيما تعرض صحفي لمحاولة اغتيال باءت بالفشل أيضاً.

وسجلت نسبة الانتهاكات الجسيمة معدلاً مرتفعا بلغ 52% من مجموع الانتهاكات الموثقة في اليمن من خلال 134 انتهاكاً جسيماً.

وكانت «جماعة الحوثي» أبرز الجهات المنتهكة في اليمن، حيث أوقفت بداية العام الماضي صحيفة «الثوري» المناهضة للجماعة، وبهذا الإيقاف انحصر الإعلام

حصيلة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في اليمن 2016

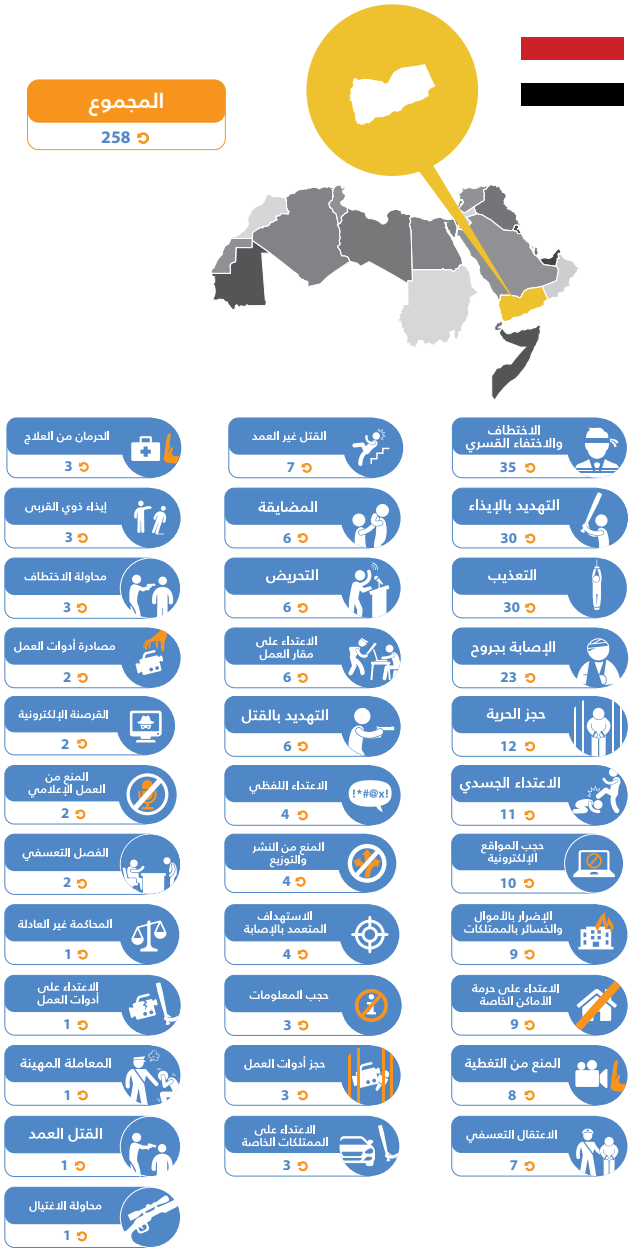

المتواجد في اليمن على الصوت الواحد الموالي للحوثيين، متمثلاً بصحف أهلية وصحيفة «الثورة» الرسمية، التي يسيطرون عليها منذ اجتياح صنعاء في 21 سبتمبر 2014.

ولا تزال اليمن تعيش في حالة قمع غير مسبوقة ضد الصحافة في تاريخها حيث يخفي الحوثيون 14 صحفيا، كما أوقف وحجب أكثر من 60 موقعا إخباريا وأكثر من 10 صحف معارضة للحوثيين.

ومارست «جماعة الحوثي» الاعتداء على الصحفيين بشكل متعمد من خلال اختطافهم واستهدافهم بالإصابة عمداً أثناء قيامهم بتغطية الأحداث، الأمر الذي أدى إلى مقتل صحفي يمني على يد قناص من جماعة الحوثي فيما تعرض ثلاثة آخرون بنفس المكان لإصابات مباشرة بالرصاص وبشكل مباشر.

وفي حالات إختفاء الصحفيين فقد أعلنت أسر 10 صحفيين يمنيين مختطفين في أحد معتقلات ميليشيات الحوثي بصنعاء، اختفاءهم بشكل مفاجئ بعد 18 يوماً من إضرابهم عن الطعام نظراً لاستمرار اختطافهم وتعرضهم لمعاملة سيئة من قبل مسلحي الجماعة، بينما اختطف مسلحون مجهولون الصحفي في وكالة الأنباء اليمنية ـ سبأ «عبدالكريم الشعباني» من أمام منزله.

وتابعت شبكة «سند» إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام الذي أطلقه صحفيون مختطفون لدى «جماعة الحوثي» في سجن الثورة الاحتياطي (هبرة) بأمانة العاصمة ابتداء من صباح التاسع من مايو والذي تزامن مع مرور أحد عشر شهرا على اختطافهم.

وقد أبلغ أهالي الصحفيين المختطفين وهم عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، حسن عناب، أكرم الوليدي، عصام بلغيث، حارث حميد، هيثم الشهاب، هشام اليوسفي، هشام طرموم وصلاح القاعدي أن أبناءهم يعلنون إضرابهم عن الطعام.

ويشير الراصدون في شبكة «سند» إلى أن جماعة «الحوثي» تتحمل كامل المسؤولية عن تدهور الحالة الصحية للصحفيين المختطفين نتيجة إضرابهم عن الطعام أو أي أذى نفسي أو جسدي يلحق بهم، خاصة وأنهم جميعهم يحتاجون للعلاج الذي حرمتهم الجماعة منه، وذلك طبقاً لما هو منصوص عليه في كل من اتفاقيات جنيف والقرار رقم 2222 الذي صدر العام الماضي عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي تطور لاحق وبعد الإعلان عن الإضراب، أقدمت جماعة «الحوثي» على إخفاء الصحفيين العشرة المضربين مجدداً، ونقلتهم إلى مكان مجهول.

وبلغ عدد أشكال وأنواع الانتهاكات في اليمن 34 نوعاً كان أكثرها كما اختطاف 35 صحفياً وتعذيب 30 وتهديد 30 آخرين بالإيذاء، فيما تعرض 23 صحفياً للإصابة بجروح اثناء قيامهم بتغطية الاشتباكات المسلحة، وحجزت حرية 12 صحفياً وتم الاعتداء على 11 صحفياً جسدياً فيما حجبت 10 مواقع إعلامية إلكترونية.

وبشكل متفاوت جاءت انتهاكات الإضرار بالأموال والخسائر بالممتلكات، الاعتداء على حرمة الأماكن الخاصة، المنع من التغطية، الاعتقال التعسفي، المضايقة، التحريض، الاعتداء على مقار العمل، التهديد بالقتل، الاعتداء اللفظي، المنع من النشر والتوزيع، الاستهداف المتعمد بالإصابة، حجب المعلومات، حجز أدوات العمل، الاعتداء على الممتلكات الخاصة، الحرمان من العلاج، إيذاء ذوي القربى، مصادرة أدوات العمل، القرصنة الإلكترونية، المنع من العمل الإعلامي، الفصل التعسفي، المحاكمة غير العادلة، الاعتداء على أدوات العمل والمعاملة القاسية والمهينة.

وتعددت الجهات المنتهكة وبلغت 10 جهات كان أبرزها انتهاكات «جماعة الحوثي» والتي بلغت 137 انتهاكاً تشكل نسبتها 53% من مجموع الانتهاكات في اليمن، ووقعت في 43 حالة، ويليها انتهاكات الأجهزة الأمنية التابعة للشرعية من خلال 37 انتهاكاً، وثم انتهاكات تنظيمات مسلحة وبلغت 31 انتهاكاً، ويليها 25 انتهاكاً وقعت أثناء قيام الصحفيين بالتغطية، و14 انتهاكاً صدرت عن جهات مجهولة الهوية، فيما مارست دوائر ومؤسسات حكومية تابعة للشرعية 7 انتهاكات، فيما صدر عن مواطنين عاديين 4 انتهاكات، وأخيراً صدر انتهاك واحد عن كل من مؤسسات إعلامية وجامعات ومعاهد أكاديمية ورجال دين.

ومن اللافت أن تحل الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة قاسية ومهينة في المرتبة الأولى على قائمة الحقوق الإنسانية المعتدى عليها من خلال 114 انتهاكاً، ويليها انتهاكات الحق في الحرية والأمان الشخصي في المرتبة الثانية بواقع 57 انتهاكاً، وفي المرتبة الثالثة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بواقع 37 انتهاكاً، ثم في المرتبة الرابعة الانتهاكات الماسة بالحق في التملك من خلال 24 انتهاكاً.

وفي المرتبة الخامسة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الحياة من خلال مقتل 8 إعلاميين أحدهم عن طريق قناصة الحوثي والآخرين أثناء التغطية، ومحاولة اغتيال صحفي آخر باءت بالفشل، فقد لقي المصور في قناة اليمن الرسمية «أحمد الشيباني» حتفه منتصف فبراير 2016 جراء إصابته برصاص ميليشيا الحوثي أثناء تغطيته للمواجهات في منطقة «الحصب» غرب تعز بين القوات الموالية للحكومة اليمنية ومسلحي الحوثي.

وفي مارس/ آذار لقي المصور الصحفي المستقل «محمد المجيدي» حتفه برصاص قناص ينتمي إلى جماعة الحوثي في مدينة الضباب بمحافظة تعز، وذلك أثناء تغطيته إلى جانب أربعة من الصحفيين والمصورين للمعارك التي دارت بين الجيش النظامي اليمني وبين قوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح وجماعة الحوثي. وخلال مايو/ أيار فقد مراسل موقع «مأرب برس» الإخباري «عبدالله عزيزان» حياته خلال تغطيته للمعارك التي دارت بين مسلحي الحوثي وقوات الجيش الوطني والمقاومة في منطقة بيحان بشبوة.

وخلال أغسطس/ آب قتل الصحفي اليمني «مبارك العبادي» المتعاون مع قناة الجزيرة أثناء تغطيته معارك بمحافظة الجوف شمالي اليمن. وخلال نوفمبر قتل مراسل شبكة تعز الإخبارية «أواب الزبيري» في انفجار لغم زرعته مليشيات الحوثي وقوات صالح بإحدى العمارات السكنية في تعز أثناء قيامه بالتغطية الإعلامية.

وفي المرتبة السادسة حلت الانتهاكات الماسة بالحق في الخصوصية بواقع 9 انتهاكات، ويليها الانتهاكات الماسة بالحق في معاملة غير تمييزية بواقع 6 انتهاكات بالمرتبة السابعة، ثم انتهاك واحد بالحقوق في مجال شؤون القضاء بالمرتبة الثامنة.

منهجية التقرير

اعتمد الباحث في إعداده للتقرير على المنهج الاستقصائي والتحليلي، باستخدام أدوات الرصد والملاحظة العلمية وتحليل المضمون، وذلك لملاءمته وطبيعة موضوعه.

والتزم الباحث في تحليله للحالات المرصودة على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بنود ومواد أربع اتفاقيات دولية، وهي اتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إضافة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وينبغي القول بأن برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين «عين» التابع للشبكة، قد اكتسب المزيد من الخبرات من خلال تجربته الإقليمية خلال السنوات الخمس الماضية في رصد وتوثيق الانتهاكات، وذلك من خلال نشاطها في إعداد التقرير السنوي والتقارير الشهرية حول حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي والذي تنفذه شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» التي يتولى إدارتها مركز حماية وحرية الصحفيين.

وتمكنت الشبكة من خلال تعزيزها للجانب الحقوقي في عملية رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام، من الحصول على بعض المكتسبات، أهمها أن مراقبة الانتهاكات ومتابعة ما ينتج عنها باعتبارها تشكل خرقاً لطيف واسع من الحقوق الإنسانية التي يتعرض لها الإعلاميون بمناسبة عملهم الإعلامي، أمر يسهم في الحد من وقوع هذه الانتهاكات ولو نسبياً، كما يفضي إلى الحد من تكرار الانتهاكات الجسيمة.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية 2014 و2015 و2016 استمرت الشبكة في إصدار تقارير رصدية شهرية وفصلية حول واقع الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، إضافة إلى إصدار المواقف ذات الطابع الحقوقي، وذلك بهدف الوصول بشكل أمثل إلى الصحفيين والإعلاميين لحثهم على الإفصاح عن الانتهاكات التي يتعرضون لها.

وظل السعي وراء تطوير التقارير الدورية ـ سواء الشهرية أو السنوية ـ هو أحد الأهداف الرئيسة لبرنامج «عين»، وذلك من ضمن الأهداف الأخرى للحد من وقوع انتهاكات حرية الإعلام وتكرارها.

ونجحت الشبكة في إيصال المعلومات واستقبالها عندما وضعت خطتها لنشر تقاريرها ومواقفها حيال الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون بشكل أوسع باستخدام بوابات وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لإبقاء التماس المباشر مع الصحفيين وحثهم على الإفصاح ومتابعة مشكلاتهم.

وتعتمد منهجية رصد وتوثيق الانتهاكات المتبعة على مراجعة جميع الحالات الموثقة التي أحيلت إلى المراجعة القانونية والحقوقية للتثبت من وقوعها ولتحديد نوع وشكل الانتهاكات التي قد تتضمنها كل حالة، إضافة إلى تحديد الحقوق الإنسانية المعتدى عليها في كل حالة.

ومن المهم الإشارة بأن حالة اعتداء واحدة على صحفي و/ أو مؤسسة إعلامية قد تتضمن أكثر من انتهاك، وقد تتعدد أنواع الانتهاكات في الحالة الواحدة ما يؤدي إلى تعدد الحقوق الإنسانية المعتدى عليها، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فإن تعرض أحد الصحفيين للمنع من التغطية والاعتداء الجسدي وحجز الحرية في نفس الزمان والمكان والأسباب يتضمن أكثر من انتهاك كما يتضمن أكثر من اعتداء على الحقوق كالاعتداء على حق الحصول على المعلومات بمنع التغطية، والاعتداء على الحق في الحرية والسلامة الشخصية بحجز الحرية إضافة إلى الاعتداء على الحق في سلامة الجسد كالتعرض للاعتداء الجسدي.

ويعمل الراصدون في برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» التابع لشبكة «سند» على متابعة ورصد وجمع المعلومات عن الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون، ويستخدمون في سبيل ذلك ما أمكن من السبل والوسائل المتاحة للوصول إلى المعلومات التي يريدونها، بهدف التثبت من وقوعها وتصنيفها على أسس حقوقية صحيحة.

وتؤمن «سند» بأن رصد وتوثيق الانتهاكات عملية يومية مستمرة لا تتوقف عند وقت معين، وتحتاج إلى تطوير دائم ومستمر وذلك استعداداً لأي مستجدات قد تطرأ على واقع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين والمشهد الإعلامي بشكل عام.

التصنيف الحقوقي الذي اعتمده التقرير جاء بعد اختبار واجتهاد طويل امتد لمدة خمس سنوات، وبناء على معايير القانون الدولي الإنساني، وقد استقر على (47) نوعاً وشكلاً من أنواع وأشكال الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون ومؤسسات الإعلام بسبب عملهم الإعلامي.

ويهتم التقرير بدراسة الجهات المنتهكة، وقام الباحث بفرز أنواع الانتهاكات التي تقدم عليها تلك الجهات وترتكبها.

واستندت عملية فرز الانتهاكات التي يثبت صدقيتها ووقوعها إلى معايير محددة وواضحة، حيث يصار إلى فرز المؤسسات الإعلامية حسب نوعها مستقلة أو عامة، كما يفرق بين الانتهاكات التي تقع بشكل جماعي أو بشكل فردي في الحالات التي يوثقها التقرير.

وإلى جانب رصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام؛ يتابع فريق «عين» مسألة إفلات منتهكي حرية الإعلام من العقاب وعدم مساءلتهم عن الانتهاكات التي أقدموا على ارتكابها تجاه الإعلاميين وبالتالي عدم محاكمتهم ووصولهم إلى العدالة، وهي مسألة في غاية الأهمية، إذ أن عدم مساءلة منتهكي حرية الإعلام يدفع إلى تكرار نسق الاعتداءات على الصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية.

ولم تسجل التقارير الصادرة عن شبكة «سند» منذ خمسة أعوام أي حالات تعرض بها منتهكو حرية الإعلام للمساءلة والعقاب، وبالاتجاه المعاكس سجلت الشبكة حالات لصحفيين تعرضوا لاعتداءات من الأجهزة الأمنية، وقاموا برفع شكاوى للنظر في الاعتداءات التي تعرضوا لها وكانت النتيجة أنهم أصبحوا من مشتكين ومبلغين إلى مشتكى عليهم، الأمر الذي يسمح بالقول أن القانون أستخدم كأداة لقمع الصحفيين.

وفيما يأتي عرض لمنهجية العمل التي طبقها برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الأردن «عين» في عام 2015 في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين، مع الإشارة إلى الإطار المرجعي القانوني والحقوقي الناظم لهذه العملية وما اعتراها من صعوبات وتحديات:

• **الحقوق والحريات المشمولة بالرصد:**

لا تقوم شبكة «سند» من خلال برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» إلا برصد الانتهاكات التي تقع على الحقوق والحريات الإنسانية المعترف بها لسائر الأشخاص بمن فيهم الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحريات الإعلامية، ولا يسعى برنامج «عين» إلى رصد الاعتداءات التي تنال من هذه الحقوق والحريات إلا إذا كان سببها أو الباعث إليها ممارسة العمل الإعلامي.

وبمعنى آخر، فإن الحقوق والحريات المستهدفة بالرصد والتوثيق من جانب الشبكة في إطار برنامج «عين» هي التي يجري الاعتداء عليها بمناسبة ممارسة الإعلاميين لعملهم وأنشطتهم. وقد عمل البرنامج في العام 2016 كما في الأعوام السابقة على دراسة وتحليل الأسباب غير المباشرة للانتهاكات، ولم يقتصر العمل على الأسباب المباشرة من قبيل الاستقطاب السياسي والأيديولوجي على ممارسة الحريات الإعلامية.

وتهدف «سند» إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقع على الحقوق والحريات الإعلامية بشكل عام، إلا أنه في العام 2015 رصدت ووثقت الحقوق الإنسانية الآتية:

الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، الحق في الحرية والأمان الشخصي، الحق في المحاكمة العادلة، الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، حق الحصول على المعلومات، الحق في التملك، الحق في معاملة غير تمييزية، الحق في حرية التنقل والسفر والإقامة، الحق في الحياة والحق في الخصوصية.

• **آلية رصد وتوثيق الانتهاكات:**

جمع المعلومات والتحقق منها: إن رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون ليس بالأمر اليسير، فهو بالغ الصعوبة والتعقيد. هناك أسباب عديدة ومختلفة تقف وراء ذلك أهمها: سياسة عدم الإفصاح عن الانتهاكات لدى الإعلاميين، وطريقة ارتكاب بعض الانتهاكات مثل التهديد من خلال الهاتف أو الإيميل أو تعليق في موقع إلكتروني، أو الرقابة المسبقة من قبل رئيس التحرير، أو التعرض لاعتداء بدني أو لفظي من قبل أشخاص مجهولي الهوية... إلخ.

وتستقي «سند» معلوماتها وأدلتها كذلك من وثائق أخرى مثل التصريحات الرسمية، والتقارير الوطنية والدولية التي تتعلق بالحريات الإعلامية وحقوق الإنسان، ومن خلال المقابلات، والشهود، والقرائن المحيطة بالحالة وسياقاتها.

المواقف الحكومية: قد تستند عملية تقصي الحقائق على المواقف التي تتبناها السلطات الرسمية داخل الدولة، فقد تقر هذه السلطات بالانتهاكات المزعومة، خاصة إذا كانت الحالة صلبة ومفصلة وغير متناقضة.

مواقف الهيئات والمنظمات الدولية: من بين المصادر الأخرى التي استند عليها برنامج «عين» في رصد انتهاكات الحريات الإعلامية ما يصدر عن المنظمات الدولية من مواقف وتقارير وتوصيات بشأن واقع العمل الإعلامي والحريات الإعلامية في دول العالم العربي، مثل التقارير التي يصدرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .

النظر في الحالة وتحليلها: حرصت «سند» على النظر في الحالات التي تستقبلها وحدة «عين» سواء أكانت شكاوى أم بلاغات أم استمارات رصد ذاتي، وفحصها وتحليلها على أساس علمي ومنهجي متبصر، ذلك أن الهدف الأساسي من وراء برنامج «عين» هو رصد الانتهاكات بمعناها الفني الدقيق، وتوثيقها حسب الأصول، ووفقاً للحقوق الإنسانية المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

ويستند على النظر في الحالات المرصودة وفحصها وتحليلها على مراحل متعددة، حيث تخضع حالات الرصد ابتداءً لمراجعة قانونية وعلمية شاملة، وقبل النظر في صحة الحالة ووجود انتهاك فعلاً يتم التحقق من توافر شروط صحة ومقبولية الحالة من حيث الشكل، فإن ثبت أن الشروط الشكلية متوافرة، يتم فحص أساس الحالة أو موضوعها، وبالنتيجة فإنها قد تكون منطوية بالفعل على انتهاك للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين أو لا تكون.

ويمكن إيجاز عملية النظر في الحالات التي تتلقاها والتي تقوم «سند» برصدها على النحو الآتي:

• **المراجعة القانونية والعلمية.**

• **تحليل موضوع الحالة وتصنيفها.**

تعريفات ومصطلحات مستخدمة في التقرير:

رصد حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية: مراقبة الاحترام الكامل والفعال للحقوق الإنسانية المعترف بها في القانونين الدولي والوطني، والتي يتعين على السلطات العامة احترامها وضمانها للإعلاميين بوصفهم بشراً، بالإضافة إلى حقوقهم وحرياتهم الأخرى اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم وأدوارهم بحرية ودون تبعات.

الانتهاكات: الاعتداء على حق يكفله القانون الدولي لحقوق الانسان، بموجب اتفاقية أو معاهدة الدولة عضوٌ فيها، أو بموجب التزامات تقع على عاتق الدولة بسبب عضويتها في اتفاقيات أخرى لا تبيح الاعتداء على هذه الحقوق. كما يعتبر الإخفاق في حماية وصيانة هذه الحقوق من قبل الدولة، اعتداءً عليها، حتى لو لم تكن الدولة طرفاً فيه.

توثيق الانتهاكات: تدوين وتسجيل وتبويب المعلومات والأدلة المتحصل عليها من خلال عملية تقصي الحقائق والرصد، بطريقة تسمح باسترجاعها واستخدامها بسهولة لأغراض مختلفة. فعملية التوثيق لا تقتصر فحسب على تدوين المعلومات والأدلة المتعلقة بأي انتهاك يستهدف حقوق الإعلاميين وحرياتهم، ولكنها تشمل كذلك إيجاد منظومة منهجية وعلمية مدروسة لتبويب الانتهاك وتطبيقه، وتيسير الرجوع إليه واستخدامه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

مُدعي الانتهاك: هو كل شخص يدعي أن الحقوق الإنسانية و/ أو الحريات الإعلامية المعترف بها في القانونين الدولي والوطني قد انتهكت في موقف معين، سواء بالنسبة له أم لشخص آخر، أياً كان مصدر هذا الانتهاك أو الجهة المسؤولة عنه.

رصد الحالة: هي عملية تتبعها «سند» من تلقاء ذاتها بهدف التوصل إلى معلومات حول ما لحق بالإعلاميين من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لنشاطهم الإعلامي، وقد تتم من خلال متابعة سائر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والإلكتروني. وما يميز هذه الحالة هو أن الشبكة تتحرك ذاتياً وليس بناءً على معلومات وردتها من آخرين بشأن مشكلة بعينها.

الضحية: كل إعلامي يثبت أنه كان عرضة لانتهاك حق من حقوقه الإنسانية أو حرية من الحريات الإعلامية المعترف بها أو أكثر بمناسبة ممارسته لعمله أو لنشاطه الإعلامي، بصرف النظر عن وضعه النقابي.

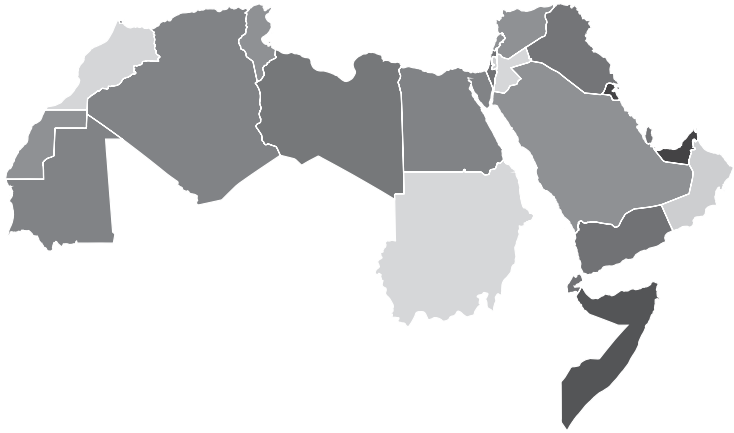

تأسس مركز حماية وحرية الصحفيين عام 1998 كمؤسسة مجتمع مدني تنشط في الدفاع عن الحريات الإعلامية في الأردن بعد سلسلة من الانتكاسات على الصعيد المحلي بدأت من إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في عام 1997 والذي وضع قيوداً متزايدة على الإعلام وتسبب في إغلاق العديد من الصحف.

ويعمل المركز من أجل صيانة الحريات وتجذير البناء الديمقراطي في الأردن والعالم العربي بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والتنمية في ظل مجتمع منفتح مبني على أسس من الحوار واللاعنف.

ويحافظ المركز على دور مستقل، شأنه شأن منظمات المجتمع غير الحكومية، ولا يدخل طرفا في العمل السياسي بأي شكل من الإشكال، ولكن في سياق دفاعه عن حرية الإعلام والإعلاميين يتصدى المركز لكل السياسات والتشريعات والإجراءات التي تشكل قيدا على حرية الإعلام.

و ينشط المركز كمؤسسة غير حكومية في العالم العربي من أجل تطوير حرية الإعلام وتعزيز قدرات واحتراف الإعلاميين، عبر برامج وأنشطة متخصصة، كما ويعمل مع الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني على حماية البناء الديمقراطي واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

رؤية المركز:

بناء وتعزيز الديمقراطية وعملية الإصلاح بما يدعم حرية التعبير والإعلام في العالم العربي وبما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة.

رسالة المركز:

مركز حماية وحرية الصحفيين، مؤسسة مجتمع مدني تسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلام وتوفير الحماية للصحفيين العرب والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها و تعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات و تغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيودا على حريتهم وبناء بيئة سياسية واجتماعية وثقافية داعمة لإعلام حر ومستقل.

الأهداف الرئيسية للمركز:

- دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين.
- توفير الحماية للإعلاميين وأمنهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها.
- تعزيز مهنية واحترافية الإعلام والارتقاء بدوره في الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح.
- تطوير البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة للإعلام.

برنامج رصد وتوثيق
الإنتهاكات الواقعة على الإعلام

الرؤية:

الحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أجل تعزيز حرية واستقلالية الإعلام.

المهمة:

رصد وتوثيق المشكلات والتجاوزات والانتهاكات الواقعة على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال ممارستهم لعملهم.

الأهداف:

- بناء فرق عمل مؤهلة ومتخصصة من المحامين والصحفيين والباحثين لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية وفق الأصول والمعايير المتعارف عليها دولياً.
- تحفيز الصحفيين على الإفصاح عن المشكلات والتجاوزات والانتهاكات التي يتعرضون لها خلال عملهم وآليات التبليغ عنها.
- تطوير ومأسسة آليات رصد المشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون.
- توعية الصحفيين بحقوقهم وتعريفهم بالمعايير الدولية لحرية الإعلام، وماهية الانتهاكات التي يتعرضون لها.
- مطالبة الحكومات باتخاذ التدابير للحد من الانتهاكات الواقعة على الإعلام ومحاسبة مرتكبيها.
- حث البرلمانات على تطوير التشريعات الضامنة لحرية الإعلام للحد من الانتهاكات التي ترتكب ضده ومحاسبة مرتكبيها.
- توفير الدعم والمساعدة القانونية للإعلاميين الذين يتعرضون للمشكلات والانتهاكات، بما في ذلك مساعدتهم في الحصول على تعويض عادل عن الانتهاكات التي لحقت بهم وملاحقة مرتكبيها.
- استخدام آليات الأمم المتحدة للحد من الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلاميين وإنصافهم.

عمان - شارع الجامعة الأردنية - بجانب وزارة الزراعة
شارع سعيد التميمي - صندوق البريد: 961167 عمان 11196 الأردن
الموقع الإلكتروني: www.cdfj.org
رقم الهاتف: 5160820 6 962+
رقم الفاكس: 5602785 6 962+